

ج (15080)م-02/(12/25)45/07



قطاع الشؤون الاجتماعية

إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

الدورة (45)

مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

[المذكرات الشارحة ج 2]



عمان: من 15 إلى 18 ديسمبر / كانون الأول 2025

البند الثالث عشر:

الأسر المنتجة في الدول العربية

مذكرة شارحة

بشأن: الأسر المنتجة في الدول العربية

عرض الموضوع:

- تُعد مشاريع الأسر المنتجة من أهم الأدوات لتحقيق التمكين الاقتصادي والقضاء على الفقر وإيجاد العمل اللائق، خاصة في المجتمعات العربية، فهي تساهُم في زيادة الدخل، وتحسين مستوى المعيشة، للتمكين الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك زيادة الدخل الأسري، والتكميل مع الاقتصاد الوطني، وتأتي عمليات التدريب، والتأهيل، التمويل، التسويق، والبنية التحتية، والتعاون والتكميل بين الأسر المنتجة وبين المؤسسات الحكومية والخاصة، كعوامل رئيسية تسهم في نجاح مشاريع الأسر المنتجة.
- تقوم الأمانة العامة بالعمل على تنظيم العديد من برامج تبادل الزيارات، وتنظيم المؤتمرات، وإطلاق المبادرات حول الأسر المنتجة، وذلك على النحو التالي:
 - أولاً: المعرض العربي للأسر المنتجة، ومعرض ابتكارات التكنولوجيا للأشخاص ذوي الإعاقة:
 - يعد دعم الأسر المنتجة أحد الجهود العربية الهامة الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، خاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، وإيجاد العمل اللائق، وكذلك مسألة الاندماج الاجتماعي، لاسيما فيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة.
 - انطلاقاً مما تقدم، يحرص مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، على تنظيم المعرض العربي للأسر المنتجة وفعاليات ذات الصلة، وكذلك في إطار تنفيذ المبادرات الهامة للعديد من الدول العربية، والتعرّيف بها على المستوى الإقليمي، ومواصلة لدعم الأسر المنتجة تم التنسيق مع اتحاد الغرف العربية بوصفه ممثلاً القطاع الخاص العربي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو مكتب البحرين لترويج الاستثمار والتكنولوجيا، لتنظيم معرض عربي للأسر المنتجة، وكذلك معرض الابتكارات والمشروعات ذات الصلة بالأشخاص ذوي الإعاقة، وتنظيم حدث عربي رفيع المستوى تحت شعار "النمو الشامل: موائمة الحماية الاجتماعية مع آليات ريادة الأعمال والابتكار"، وذلك ضمن فعاليات المنتدى العالمي لرواد الأعمال والاستثمار في نسخته السادسة، المقرر عقده في مملكة البحرين يومي 10 و 11/2/2026.
 - تجدر الإشارة إلى أن تنظيم المعرض العربي للأسر المنتجة، ومعرض ابتكارات التكنولوجيا للأشخاص ذوي الإعاقة ضمن فعاليات المنتدى العالمي لرواد الأعمال، يمثل نقلة نوعية في هذا الشأن، وسوف يتم تنظيم هذا المعرض بالشراكة الفاعلة أيضاً مع اتحاد الغرف العربية،

بما يسهم في دعم القطاع الخاص للأسر المنتجة وتأهيلهم لريادة الأعمال، وكذلك مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، لاسيما من خلال حاضنة الأعمال بالأكاديمية، والتي تقدم جهود مقدرة في هذا المجال.

ثانياً: توصيات الحدث رفيع المستوى حول "الأسر المنتجة وريادة الأعمال" (مملكة البحرين: 2024/12/24)

- اعتمد مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بموجب قراره رقم [ق 1031 (د.ع 44)، 2024/12/25]، "توصيات الحدث العربي رفيع المستوى حول الأسر المنتجة وريادة الأعمال"، الذي عقد يوم 2024/12/24 في مملكة البحرين، وطالب القرار من الأمانة العامة، بالتنسيق مع الدول الأعضاء، وبالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، واتحاد الغرف العربية، ومنظمة العمل العربية، ومنظمة التنمية الصناعية للأمم المتحدة - مكتب ترويج الاستثمار بالبحرين (اليونيدو)، إلى تنفيذ التوصيات بما يعزز الجهود العربية الرامية إلى تطوير منتجات الأسر المنتجة إلى مشروعات ريادة أعمال".

- جاري التواصل وعقد عدد من الاجتماعات الفنية والتنسيقية مع اتحاد الغرف العربية، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو - مكتب البحرين لترويج الاستثمار والتكنولوجيا، لمتابعة تنفيذ توصيات الحدث رفيع المستوى حول "الأسر المنتجة وريادة الأعمال"، الذي اعتمد مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بموجب قرار رقم (1031) المشار إليه أعلاه.

ثالثاً: جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة قرينة جلالة ملك مملكة البحرين ورئيس المجلس الأعلى للمرأة لتشجيع الأسر المنتجة:

- ينظم قطاع الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع مملكة البحرين بشكل دوري مرة كل عامين، جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة - قرينة جلالة ملك مملكة البحرين ورئيس المجلس الأعلى للمرأة لتشجيع الأسر المنتجة، وتتجدر الإشارة إلى أنه تم تسليم الجوائز للفائزين بأفضل منتج، وأفضل راعي، وأفضل أسرة، يوم 2024/4/24 في مملكة البحرين، بحضور مسؤول الأمانة الفنية للمجلس، وأصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب القرار رقم (1031) د.ع (44) بتاريخ 2024/12/25، في هذا الشأن الذي تضمن توجيه الشكر إلى وزارة التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين على جهودها بالتنسيق مع الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، لتنظيم جائزة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة - قرينة جلالة ملك مملكة البحرين ورئيس المجلس الأعلى للمرأة لتشجيع الأسر المنتجة، لأفضل منتج، وأفضل راعي، وأفضل أسرة، وتوجيه التهنئة للفائزين بالجائزة في دورتها السادسة.

رابعاً: إعداد الكتب والأدلة الإرشادية ونشرات إعلامية عن أبرز التجارب الناجحة في مشروعات الأسر المنتجة والمشروعات الصغيرة ومتاهية الصغر، والموقع أو الروابط الإلكترونية لتسويق منتجات الأسر المنتجة العربية:

- في إطار تنفيذ توجهات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ذات الصلة بمشروعات الأسر المنتجة في الدول العربية وتطويرها لتكون مدخلات في الصناعات الكبرى، وجهت الأمانة العامة المذكورة رقم (674) بتاريخ 17/8/2025، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، تطلب فيها موافاتنا بالكتب والأدلة الإرشادية ونشرات إعلامية عن أبرز التجارب الناجحة في مشروعات الأسر المنتجة والمشروعات الصغيرة ومتاهية الصغر، والموقع أو الروابط الإلكترونية لتسويق منتجات الأسر المنتجة العربية.

- تلقت الأمانة العامة المذكورة رقم (ج ع/2335) بتاريخ 3/9/2025، من المندوبية الدائمة للملكة الأردنية الهاشمية، مرفق بها دليل الخدمات التمويلية للمشاريع الصغيرة والإنتاجية لوزارة التنمية الاجتماعية، وبريد إلكتروني بتاريخ 5/10/2025، من وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية مرفق به تقرير عن عارضين الأسر المنتجة وعدد الأسر المستفيدة، والمذكورة رقم (586) بتاريخ 2/11/2025، من المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية، مرفق بها التجربة التونسية في مجال مشروعات الأسر المنتجة والمشروعات الصغيرة، ومذكرة المندوبية الدائمة لمملكة البحرين رقم (ص/ب م ق/1292) بتاريخ 20/11/2025، التي تضمنت الكتب والأدلة الإرشادية ونشرات إعلامية عن أبرز التجارب الناجحة في مشروعات الأسر المنتجة، والموقع والروابط الإلكترونية لتسويق منتجات الأسر المنتجة.

خامساً: الاحتفال بيوم العربي للأسر المنتجة:

- أصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب القرار رقم (500) الصادر عن الدورة (25) بتاريخ 19/12/2005، الذي تضمن أن يكون يوم الخامس عشر من شهر مارس / آثار من كل عام، يوماً عربياً للاحتفال بالأسر المنتجة ويطلق عليه "اليوم العربي للأسر المنتجة"، ودعا القرار الدول الأعضاء إلى تنظيم نشاطات وبرامج للاحتفال بهذا اليوم، شارك فيها كافة المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات العاملة في مجال الأسر المنتجة.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس المؤقت، للتفصيل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

البند الرابع عشر:

**اعتماد خارطة طريق عربية مشتركة لبناء اقتصاد
رعاية شامل ومستدام**

مذكرة شارحة

بشأن اعتماد خارطة طريق عربية مشتركة لبناء اقتصاد رعاية وشامل

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة المذكورة رقم (3475) بتاريخ 28/7/2025، من المندوبية الدائمة للمملكة المغربية، تطلب فيها إدراج موضوع "اعتماد خارطة طريق عربية مشتركة لبناء اقتصاد رعاية شامل ومستدام"، على جدول أعمال المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب. أوضحت المذكورة أن العالم العربي يشهد تحولات ديمografية وسوسية اقتصادية حادة تمثل في: ارتفاع معدلات الشيخوخة (يتجاور 10% في لبنان وتونس، ويرتفع أن يبلغ 23% في المغرب بحلول 2050)، وتراجع النسبة السكانية الشابة، وارتفاع نسبة الأشخاص فاقدi الاستقلالية، وتزايد أعداد النساء في سوق العمل، مقابل عبء غير متكافئ في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر (17 - 34) ساعة أسبوعياً للنساء مقابل 5-1 ساعات للرجال، وذلك حسب هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية للرعاية، والتفاوت الكبير بين الدول العربية في تغطية خدمات الطفولة المبكرة والرعاية طولية الأمر.
- أشارت المذكورة في ضوء ما تقدم إلى أهمية "اقتصاد الرعاية"، بارتباطاته المتعددة مع التكوين المهني، والخدمات المدفوعة والبنية التحتية والتشريعات ركيزة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، والمساواة بين الجنسين والتشغيل والحماية الاجتماعية.
- كما أشارت المذكورة إلى المراجع القانونية والسياسية، بما في ذلك الاتفاقيات الدولية المصادق عليها في الدول العربية، خاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أهداف التنمية المستدامة (3 و 4 و 5 و 8 و 10) ذلك بالإضافة إلى الالتزامات والقرارات العربية ذات الصلة: الاستراتيجية العربية للكبار السن، قرارات الدورة (43) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بالإضافة إلى مخرجات التقرير الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة حول اقتصاد الرعاية 2022.
- أوضحت المذكورة أن الهدف العام من إدراج هذا البند على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، هو توحيد الرؤى العربية حول اقتصاد الرعاية كمحرك تنموي، وإطلاق آلية تنسيقية عربية لمتابعة تنفيذ خارطة الطريق المشار إليها، وإعداد إطار مرجعي للدول الراغبة في تطوير نماذج وطنية، بالإضافة إلى تبادل التجارب العربية والدولية في تمويل وتنظيم وتحفيز اقتصاد الرعاية، ووضع مؤشرات عربية موحدة لقياس اثر اقتصاد الرعاية على التشغيل والمساواة والنمو، واعتماد إطار تشريعي من يمكن الدول من تطوير نماذج رعاية مبتكرة (عامة وخاصة).

وتضامنية)، فضلا عن إطلاق صندوق عربي لتمويل البحث والابتكار في مجال الرعاية، تحت إشراف الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- اقترحت المذكورة أن يتم ذلك من خلال الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، ومنظمة الصحة العالمية، والمركز العربي للدراسات الاجتماعية والاقتصادية (اكсад).
- تجدر الإشارة إلى أن موضوع اقتصاد الرعاية هو أحد الموضوعات التي يتبعها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وقد سبق وان نظمت الأمانة العامة - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية، بالتعاون مع وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في المملكة المغربية وبمشاركة منظمة العمل الدولية، "المؤتمر الدولي حول "لاقتصاد الرعاية والحماية الاجتماعية"، يومي 25 و 26 يونيو 2024، وقد تم عرض نتائجه على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، الذي أصدر القرار رقم [ق 1052 (د.ع 44)، 2024/12/25]، الذي تضمن الترحيب بالوصيات الصادرة عن المؤتمر ودعوة الدول الأعضاء إلى الاسترشاد بها في إطار تنفيذ السياسات ذات الصلة، ودعوة الأمانة العامة متابعة تنفيذ القرار.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس المؤقت للتفضل بالنظر في الموضوع وفي مشروع القرار المرفق.

الممثل الدائم
للمملكة المغربية
 لدى جامعة الدول العربية

The Permanent Representation
of the Kingdom of Morocco
to the League of Arab States

2025/07/28

رقم ٣٤٧٥

تهدي المندوبية الدائمة للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها للأمانة العامة لجامعة الدول العربية/قطاع الشؤون الاجتماعية/إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية/الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وتبعاً لمذكوريها رقم 08/1/553/25 بتاريخ 08/1/2025، تشرف بإحاطتها علماً بأن وزارة التضامن والادماج الاجتماعي والأسرة بالمملكة المغربية، تقترح إدراج موضوع "اعتماد خارطة طريق عربية مشتركة لبناء اقتصاد رعائية شامل ومستدام" على جدول أعمال "الدورة 81 للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب"، المقرر عقدها خلال شهر أكتوبر 2025.

وتجدر الأمانة العامة الموقرة، رفقته، مذكرة شارحة خاصة بذلك المقترن، ومشروع القرار المزمع صدوره عنه، راجية التفضل بإدراج ذلك الموضوع ضمن جدول أعمال الدورة المذكورة.

وتغتنم المندوبية الدائمة للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة للتعرّف للأمانة العامة لجامعة الدول العربية/ قطاع الشؤون الاجتماعية/إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية/الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، عن فائق تقديرها

٠٩٨٤٠
٢٨ JUL ٢٠٢٤

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب



مذكرة شارحة

الموضوع يقترح إدراج بند "اعتماد خارطة طريق عربية مشتركة لبناء اقتصاد رعاية شامل ومستدام" كبند أساسي في جدول أعمال الدورة ٨١ للمكتب التنفيذي مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب (أكتوبر 2025).

أولاً: السياق العام:

- يشهد العالم العربي تحولات ديموغرافية وسوسية اقتصادية حادة، تمثل في:
- ارتفاع معدلات الشيخوخة (يتجاوز ٦١% في لبنان وتونس، ويُرتقي أن يصل إلى ٢٣% في المغرب بحلول ٢٠٥٠).
 - تراجع الوفرة السكانية الشابة، وارتفاع نسبة الأشخاص فاقدِيِ الاستقلالية.
 - تزايد ولوج النساء إلى سوق العمل، مقابل عبء غير متكافئ في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر (١٧-٣٤٪).
 - ساعة أسبوعية للنساء مقابل ٥-١٥ ساعة للرجال، حسب هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
 - ضعف البنية التحتية للرعاية، وتفاوت كبير بين الدول العربية في تنفيذ خدمات الطفولة المبكرة والرعاية طويلة الأمد.
 - إزاء هذه التحديات، أصبح "اقتصاد الرعاية" بارتباطه المتعدد مع التكوين المهني، والخدمات المدفوعة، والبنية التحتية، والتسيير - ركيزة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة، والمساواة بين الجنسين، والتثمين، والحماية الاجتماعية.

ثانياً: المبررات القانونية والسياسية:

- الانفاقيات الدولية المصادق عليها من الدول العربية:
- انفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو).
- انفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

أهداف التنمية المستدامة (3، 4، 5، 8، 10)

الالتزامات العربية التاريخية:

استراتيجية عربية لكبار السن.(2014)

توصيات الدورة 43 لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.(2023)

مخرجات التقرير الإقليمي لجامعة الأمم المتحدة للمرأة حول اقتصاد الرعاية.(2022)

ثالثاً: الهدف العام للمذكورة:

اقتراح إدراج بنـد "اعتماد خارطة طريق عربية مشتركة لبناء اقتصاد رعاية شامل ومستدام " ضمن جدول أعمال الدورة 81، يهدف إلى:

توحيد الرؤى العربية حول اقتصاد الرعاية كمحرك تنموي.

إطلاق آلية تنسيقية عربية لمتابعة تنفيذ الخطة.

إعداد إطار مرجعي للأدول الراعية في تطوير نماذج وطنية.

رابعاً: الأهداف الخاصة:

تبادل التجارب العربية والدولية في تمويل وتنظيم وتحفيز اقتصاد الرعاية.

وضع مؤشرات عربية موحدة لتقييم أثر اقتصاد الرعاية على التشغيل والمساواة والنمو.

اعتماد إطار تشريعي من يمكن الدول من تطوير نماذج رعاية مبتكرة (عامة، خاصة، تضامنية).

إطلاق صندوق عربي لتمويل البحث والإبتكار في مجال الرعاية، تحت إشراف جامعة الدول العربية.

سادساً: الشركاء المقترعون:

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – قطاع الشؤون الاجتماعية

منظمة العمل الدولية(ILO)

هيئة الأمم المتحدة للمرأة(UN Women)

صندوق الأمم المتحدة للسكان(UNFPA)

- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)
- منظمة الصحة العالمية (WHO)
- المركز العربي للدراسات الاجتماعية والاقتصادية (ACSAD)

ثامنًا: صيغة المشروع المقترن:

"يقرر المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته 81، إدراج بند "بناء اقتصاد رعائية عربي شامل ومستدام" ضمن أولويات العمل العربي المشترك، ويطلب من الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بالتعاون مع المسملكة المغاربية، إعداد خارطة طريق عربية في هذا الشأن، تعرض على الدورة 44 لمجلس الوزراء، من إشراك المنظمات الإقليمية والدولية ذات الصلة".

البند الخامس عشر:

**مشروع تشغيل خدمات البيوت الاجتماعية لرعاية
الأيتام ذوي الظروف الخاصة**

مذكرة شارحة
بشأن تشغيل خدمات البيوت الاجتماعية لرعاية
الأيتام ذوي الظروف الخاصة

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة مذكرة بتاريخ 2025/8/5، من الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية، طلب فيها إدراج موضوع "تشغيل خدمات البيوت الاجتماعية لرعاية الأيتام ذوي الظروف الخاصة"، على جدول أعمال الدورة (81) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، تمهيداً لرفعها للدورة (45) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
- أشارت المذكرة إلى أن المملكة العربية السعودية أولت اهتمام كبير بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - اهتماماً بالغاً برعاية الأيتام وتمكينهم، إدراكاً لقيمتهم الإنسانية ودورها في بناء المجتمع وتجسيد هذا الاهتمام من خلال عدد من المبادرات النوعية التي تهدف إلى تحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي لهذه الفئة، وتمكينها من الاندماج الفعال في المجتمع.
- أوضحت المذكرة أنه انطلاقاً من رؤية المملكة 2030، في التحول من الرعوية إلى التمكين، جاءت مبادرة البيوت الاجتماعية كأحد البرامج الرائدة التي تنفذها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، ممثلة في الإدارة العامة لرعاية وتمكين الأيتام، وذلك بهدف توفير بيئة أسرية آمنة تحاكي الأسرة الطبيعية، وتسهم في بناء حياة كريمة مستقلة للأيتام من ذوي الظروف الخاصة، ضمن نموذج تشغيلي متكملاً بالشراكة مع القطاع غير الربحي.
- أشارت المذكرة إلى أن الهدف الأساسي من مشروع البيوت الاجتماعية هو توفير بيئة أسرية بديلة متكملاً للأيتام من ذوي الظروف الخاصة من خلال إنشاء وحدات سكنية (بيوت اجتماعية)، موزعة في إحياء سكنية، تدار من قبل جهات من القطاع غير الربحي تحت إشراف الوزارة، مشيرة إلى أن هذه البيوت تمثل نموذجاً انتقالياً من الرعاية المؤسسية إلى الحياة المجتمعية الطبيعية، وتسهم في بناء الاستقلال النفسي والاجتماعي للأبناء وتعزز فرص مجدهم في المجتمع، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030.
- كما أوضحت المذكرة أهداف المشروع وهي: تمكين الأيتام من العيش في بيئة أسرية محاكية للأسرة الطبيعية، والارتقاء بجودة حياة الأيتام نفسياً واجتماعياً وتعليمياً، والتحول من الرعوية

إلى التمكين والاندماج المجتمعي، بالإضافة إلى رفع جاهزية الأبناء للاستقلال بالحياة والعمل والسكن، فضلاً عن تعزيز الشراكة مع القطاع غير الربحي في تقديم خدمات الرعاية.

- تضمنت المذكورة خطوات تنفيذ العمل وهي:

■ الدراسة والتحليل: دراسة واقع الفئة المستهدفة واحتياجاتهم وأولويات الدخل بما يضمن تحسين تقديم الخدمات لهم بالشكل الأمثل.

■ تصميم النموذج التشغيلي: يشمل الاشتراطات التشغيلية، والمعايير المهنية وتكون فرق العمل.

■ اختيار وتشغيل البيوت: تجهيز البيوت وفق الضوابط، والتعاقد مع مشغلين مؤهلين من القطاع غير الربحي.

■ تقديم الخدمات: تشمل الإيواء، الرعاية، التأهيل، البرامج، الغذاء، النقل، وغيرها.

■ الرصد والتقييم المستمر: متابعة مؤشرات الأداء وتحسين الخدمات بشكل دوري.

- أوضحت المذكورة مراحل تنفيذ المشروع كما يلي:

■ الإعداد والتخطيط: دراسة احتياجات الفئة، اعتماد النموذج، تجهيز البيوت.

■ التشغيل التجريبي: بدء تشغيل البيوت، اختبار الأداء وتقييمه.

■ التوسيع والتشغيل الكامل: تشغيل 12 بيتاً في (الرياض، مكة، الشرقية، القصيم).

- مكونات البيت الاجتماعي:

■ وحدة سكنية مستقلة داخل حي سكني تتسع من 6 إلى 9 أبناء + كادر مقيم (أم بديلة/ خالة).

■ خدمات مقدمة: إيواء - إعاشة - تأثيث -كسوة - تعليم - دعم نفسي واجتماعي - برامج تنموية - نقل - متابعة التمكين - دورات - دعم للانتقال للاستقلال.

- مرحلة الانتهاء وتقييم المشروع.

■ تقييم فني ومالى واجتماعي لكل بيت.

■ قيام أثر المشروع على جودة حياة الأيتام.

■ متابعة حالات الاستقلال والدمج المجتمعي.

■ تحسين الإجراءات وتطوير النسخة المقبلة من المشروع.

- أثر المشروع بعد تطبيقه:

■ رفع مؤشر تمكين الأيتام واستقلالهم.

■ انخفاض الاعتماد على دور الإيواء.

■ إيجاد بديل نوعي عن الدور الإيوائية التقليدية.

■ اندماج فعال للأيتام في المجتمع.

- تمكين الأيتام وتنمية قدراتهم.
- تعزيز التعليم والتوظيف والاستقرار النفسي.
- تفعيل دول القطاع غير الربحي في الرعاية التنموية.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس المؤقت للنفصل بالنظر في الموضوع وفي مشروع القرار المرفق.

Permanent Mission Of The
Kingdom Of Saudi Arabia
To The League Of Arab States
Cairo



لِوَقْدَ الْمُؤْمِنُ بِالسُّلْطَانِ الْعَرَبِيِّ السَّعُودِيِّ
لِذِي جَامِعَةِ الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ
الْقَاهِرَةُ

10236

05 AUG 2025

حالاً

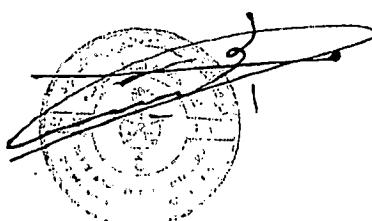
يهدي الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياته
إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات
الاجتماعية).

بالإشارة إلى مذكرة الأمانة العامة رقم 5/553 و تاريخ 7/7/2025، بشأن طلب
الأمانة العامة لجامعة الدول العربية موافقاتها بالموضوعات التي ترغب وزارة الموارد البشرية
والتنمية الاجتماعية إدراجها على مشروع جدول اعمال الدورة (81) لمكتب التنفيذ
المجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب المقرر عقدها خلال شهر أكتوبر 2025، وذلك
تمهيداً لرفعها للدورة (45) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

يود الوفد أن يبعث لكم بطيء مقترح وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية لإدراجها
على مشروع جدول اعمال الدورة المشار إليها أعلاه بعنوان "تشغيل خدمات البيوت
الاجتماعية لرعاية الأيتام ذوي الظروف الخاصة" (مرفق مذكرة شارحة).

للاطلاع واتخاذ اللازم

وينتهز الوفد الدائم هذه الفرصة ليعرب لها عن أطيب تمنياته .





سذكرة شارحة

مشروع تشغيل خدمات البيوت الاجتماعية لرعاية الأيتام ذوي الخلوف الخاصة

أولاً: نبذة نعرف فيها

أولت المملكة العربية السعودية، بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ول عبده الثمين - حفظهما الله - اهتماماً بالثبات الأيتام ونميّتهم، إدراكاً لقيمة الإنسانية ودورهم في بناء المجتمع. وتتجسد هذا الاهتمام من خلال عدد من المبادرات النوعية التي تهدف إلى تحقيق الإنتشار النسبي والاجتماعي لهذه الخدمة. وتمكنها من الاندماج

الفنان في المجتمع

ومن منطلق رؤية الملكة ٢٠٣٠ في التعول من الرعوية إلى التفكين. جاءت مبادرة الممّوت الاجتماعي البرامج الرائدة التي تنتفعها وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. مستلة في الإدارة العامة لرعاية وتمكين الأيتام، بهدف توفير بيئة أسرية آمنة تعكّر الأسرة الطبيعية. وتبعد في بناء حياة كريمة مستللة للأيتام من ذوي الظروف الخاصة، ضمن تصور تüşفي متكامل بالشراكة مع القطاع غير الربحي.

الهدف الأساسي من مشروع البيوت الاجتماعية إلى توفير بيئة أسرية بديلة متكاملة للأيتام من ذوي الظروف الخاصة من خلال إنشاء وحدات سكنية (بيوت اجتماعية) موزعة في أنحاء سكنية، تدار من قبل جهات من القطاع

نمثل هذه البيوت نموذجاً انتقالياً من الرعابة المؤسسة إلى العيادة المجتمعية الطبيعية، ونسهم في بناء الاستقرار النسبي والاجتماعي للأبناء ونعزز فرص دعمهم في المجتمع. بينما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة ٢٠٣٠.

ثانياً: أهداف المشروع

١. تسكين الأيتام من العيش في بيئة أسرية محاكية للأسرة الطبيعية.
 ٢. الارتباط بجودة حياة الأيتام نسبياً واجتماعياً وتعلمهها.
 ٣. التخلص من الرعوية إلى التمكين والانسماج المجتمعي.
 ٤. رفع جاهزية الأبناء للانتقال بالحياة والعمل والسكن.
 ٥. تعزيز الشراكة مع القطاع غير الربحي في تقديم خدمات الرعاية.



ثالثاً: خطوات تنفيذ العمل

- ١ الدراسة والتحليل: دراسة واقع الشنة المستدفة واحتياجاتهم وأولويات التدخل بما يضمن تحسين تقديم الخدمات لهم بالشكل الأمثل.
- ٢ تصميم النموذج التشغيلي: يشمل الاشتراطات التشغيلية والمعايير المهنية وتكون فرق العمل.
- ٣ إيجابي، وتشغيل البيوت: تجهيز البيوت وفق الضوابط، والتعاون مع منظمين مؤهلين من القطاع غير الربحي.
- ٤ تقديم الخدمات: تشمل الأيواء، الرعاية، التأهيل، البرامج، الفداء، النقل، وغيرها.
- ٥ الرقابة والتقييم المستمر: متابعة مؤشرات الأداء وتحسين الخدمات بشكل دوري.

رابعاً: مراحل تنفيذ المشروع

المرحلة	الوصف
١ الإعداد والتخطيط	دراسة احتياجات الشنة، انشاد النموذج، تجهيز البيوت.
٢ التشغيل التجريبي	بدء تشغيل البيوت، اختبار الأداء وتنميته.
٣ التوسيع والتشغيل الكامل	تشغيل ١٢ بيتاً في (الرياض، مكة، الشرقية، القصيم).
٤ المتابعة والتقييم	تقييم جودة الرعاية، وتحقيق مؤشرات التمكين

خامساً: مكونات البيت الاجتماعي

١. وحدة سكنية مستقلة داخل حي سكني تسع من ٦ إلى ٩ أبناء + كادر منهن (أم بديلة/حالة).
٢. خدمات متعددة: أيواء - إعاشة - ثانث - كسوة - تعليم - دعم نفسى واجتماعي - برامج تنمية - نقل - متابعة التسنين - دورات - دعم للانتقال للاستئجار.

سادساً: مرحلة الانتهاء وتقدير المشروع

- تقييم في ومال واجتماعي لكل بيت.
- قياس أثر المشروع على جودة حياة الأيتام.
- متابعة حالات الاستئجار والدعم المجتمعي
- تحسين الإجراءات وتطوير النسخة المبتكرة من المشروع.

- سابعاً: أثر المشروع بعد تطبيقه
١. رفع مؤشر تكين الأيتام واستغلالهم
 ٢. انخفاض الاعتماد على دور الإيواه.
 ٣. إيجاد بديل نوعي عن الدور الأبواني التأليدية
 ٤. إيجاد انساج فعال للأيتام في المجتمع
 ٥. تسكين الأيتام ونميه قدراته
 ٦. تعزيز التعليم والتوظيف والاستثمار التنموي
 ٧. تفعيل دور القطاع غير الربحي في الرعاية التنموية.

البند السادس عشر:

**طلب الجمهورية اللبنانية إدراج مبادرة بشأن
بشأن اعتماد غرفة تجارة طرابلس كمركز عربي
للتدريب على مشروعات ريادة الأعمال.**

مذكرة شارحة

بشأن غرفة تجارة طرابلس مركز عربي للتدريب على مشروعات ريادة الأعمال

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة مذكرة من المندوبية الدائمة المؤقتة للجمهورية اللبنانية، تطلب فيها إدراج موضوع "غرفة تجارة طرابلس مركز عربي للتدريب على مشروعات ريادة الأعمال"، على جدول أعمال الدورة (82) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، تمهدأً لعرضها على الدورة (45) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
- أفادت المذكرة أن غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي تعد مركزاً متكاملاً للخدمات، حيث توفر مجموعة واسعة من الحلول المهنية للتجار والشركات، ومن خلال شبكة واسعة من التخصصات والخبرات، تسعى الغرفة إلى تسهيل المعاملات التجارية والصناعية والزراعية، وتقدم خدمات التسجيلات التجارية وإصدارشهادات المنشأ، الفحوصات المخبرية المتخصصة، التدريبات والتأهيلات على صعيد موظفي القطاع العام والشركات الخاصة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدد من أصحاب المهن الحرافية.
- أوضحت المذكرة التدريبات وورش العمل التي تقدمها الغرفة، وأنه منذ عام 2001، قامت الغرفة بتأسيس مركز تدريب مجهز بعده من القاعات حسب نسبة المشاركين، ومزود بكافة اللوجستيات اللازمة لأعمال التدريب والتأهيل، موضحة برامج التدريب التي تتم بالشراكة مع الجهات المانحة: الجودة في الإدارة وفق معايير ISO 9001:2008 و 2015

- ورش عمل متعددة في مجالات التسويق والتتصدير
- دورات تدريبية في صيانة وتركيب أجهزة الطاقة الشمسية
- دورات تعليمية وتدريبية في استخدام الكمبيوتر والشبكات بالشراكة مع شركة New Horizon العالمية
- ورش عمل في ريادة الأعمال، التخطيط، وإدارة الوقت
- ترتبط الغرفة بعدد من مذكرات التفاهم وبروتوكولات التعاون معأغلب الجامعات العاملة في لبنان.
- وقد تعاونت سابقاً مع الجامعة الأمريكية في بيروت لتقديم دورات متخصصة في ريادة الأعمال لمدة ثلاثة سنوات.

- تدبر الغرفة فريق عمل محترف ومؤهل، وتمتلك قائمة بأهم الخبراء المعتمدين في مختلف قطاعات العمل لإجراء أنواع مختلفة من التدريبات.
- أهمية التدريبات:
 - تسهم في تطوير مجتمع رجال الأعمال من خلال توفير الفرص لاكتساب المهارات والتقنيات اللازمة لعمليات الإنتاج.
 - تقدم الغرفة تدريبات موسمية لخريجي الجامعات الجدد لتأهيلهم للدمج في سوق العمل واكتساب الخبرات المطلوبة.
 - تدرب أصحاب المهن الحرفية على الحصول على المواصفات المطلوبة دولياً لتصدير منتجاتهم وبيعها في الأسواق والمتاجر الكبرى.

الخدمات الأساسية لغرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي

- التسجيل التجاري والعضوية للشركات المحلية والدولية
- إصدار شهادات المنشأ للصادرات
- إعداد الملفات والأنظمة القانونية المتعلقة بشروط تسجيل الأفراد والشركات والمؤسسات في السجل التجاري
- تسجيل الشركات والمؤسسات لدى وزارة الاقتصاد والتجارة / حماية الملكية الفكرية عبر الدوائر المختصة
- تسجيل عقود الإيجار وخدمات التأمين للمؤسسات والشركات
- تزويد المعلومات اللازمة للتسجيل في الضمان الاجتماعي وشرح الأنظمة التجارية المعتمدة
- تقديم المعلومات حول شروط إصدار التراخيص لشركات تأجير السيارات عبر وزارة السياحة
- توثيق مستندات التصدير (الفواتير وقوائم التعبئة) من خلال وزارة الخارجية
- إعداد الملفات واللوائح النظامية المتعلقة بشروط تسجيل الأفراد والشركات والمؤسسات في السجل التجاري
- تقديم المعلومات حول التراخيص الصناعية وتسهيل الإجراءات من خلال نقاط اتصال غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس ولبنان الشمالي

مركز التنمية الصناعية وأبحاث الزراعة والغذاء

الإنتاج والتصنيع

- جمع وتعبئة العسل
- جمع وتعبئة زيت الزيتون
- إجراء الاختبارات الحسية وتذوق زيت الزيتون ومنتجات أخرى
- تجفيف الفواكه، الخضروات، والأعشاب
- إنتاج المنتجات المقطرة (ماء زهر البرتقال، ماء الورد، الزيوت العطرية)
- إنتاج المرببات، العصائر، والدبس
- تصنيع منتجات الألبان (القشطة اللبنانية والأيس كريم)
- تشغيل قسم المطبخ المركزي
- تعبئة وتغليف المنتجات
- إنتاج الصابون والمنظفات(SDS)

البرامج التدريبية المتخصصة

يقدم مركز التنمية الصناعية والبحوث الزراعية والغذاء برامج تدريبية فريدة ومتخصصة، ينفذها فريق متخصص ، تغطي قطاع الزراعة والغذاء واحتياجات السوق. تشمل هذه البرامج المعرفة النظرية، التقنية، العملية، والخبرات مثل:

- تصنيع الأغذية
- الممارسات الزراعية الجيدة(GAP)
- ممارسات التصنيع الجيدة(GMP)
- ممارسات النظافة الجيدة(GHP)
- تحليل المخاطر ونقاط التحكم الحرجة(HACCP)
- معيار الأيزو 9001(ISO 9001)
- معيار الأيزو 22000(ISO 22000)

خدمات ترميز التغذية والاستشارات

توفير ملصقات الحقائق الغذائية من خلال برنامج & Genesis R&D Food Formulation والمصادق عليها من قبل ال FDA ، وفق تشريعات الدول التالية: الولايات المتحدة الأمريكية، كندا، أوروبا، مكسيك، ودول مجلس التعاون الخليجي

مجموعة من الخدمات في مختلف القطاعات الصناعية ذات الصلة بالأغذية والزراعة للمجموعات التالية:

- الباحثين الجامعيين (طلاب الماستيرات والدكتوراه)
- أصحاب المبادرات في مجال ريادة الأعمال
- المستثمرون

مركز مراقبة الجودة

- إجراء التحليل الميكروبيولوجي في المختبر الميكروبيولوجي
- تحليل عينات البيولوجيا الجزيئية في مختبر البيولوجيا الجزيئية
- تقييم جودة الطحين والحبوب في مختبر الطحين والحبوب
- كشف المنتجات المقلدة في مختبر كشف الغش
- معالجة والتحقق من صحة الأجهزة في مختبر القياسات
- اختبار جودة التربة في مختبر جودة التربة
- مراقبة وتقييم العوامل البيئية في مختبر البيئة
- إجراء الاختبارات الكيميائية في مختبر الكيمياء
- اختبار بقايا المبيدات في مختبر بقايا المبيدات
- تحليل منتجات الألبان في مختبر منتجات الألبان

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس المؤقت للتفصيل بالنظر في الموضوع وفي مشروع القرار المرفق.



المندوبيَّةُ الْلَّبَنَانِيَّةُ الدَّائِمَةُ
لِدِيِّ جَامِعَةِ الدُّولِ الْعَرَبِيَّةِ
القَاهِرَة

د.ب/س.ط

12319
17 SEP 2025

الرقم: ٩/٨٩٧

تهدي المندوبية اللبنانية الدائمة لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية) وعطها على منذرتها رقم ٢٥/٦٥٣ تاريخ ٢٠٢٥/٨/١١، بشأن الدورة ٨٢ للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، المقرر عقدها يوم ٢٠٢٥/١٠/١٣ ، في مقر الأمانة العامة للجامعة، وإدراج موضوعات على جدول أعمال الاجتماع،

تتشرف المندوبية بإفادتها عن طلب وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية إدراج الموضوعين التاليين على مشروع جدول اعمال الاجتماع المشار إليه أعلاه، وهما:

١. مبادرة لبنان حول اعتماد غرفة تجارة طرابلس كمركز عربي للتدريب على مشروعات ريادة الأعمال.
٢. دعم مشروعات ريادة الزراعة كأحد سبل القضاء على الفقر وتعزيز الاندماج الاجتماعي وتوفير العمل اللائق، وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة في لبنان.

تجدر الإشارة إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية ستوافي الأمانة العامة بالذكرات التوضيحية ومشروع القرار الخاص بهذين الموضوعين في وقت لاحق.

تغتنم المندوبية اللبنانية الدائمة لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية)، عن فائق الاحترام والتقدير.

٢٠٢٥/٩/١٠ القاهرة، في



جامعة الدول العربية
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

البند السابع عشر:

أولاً تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية

مذكرة شارحة

بشأن تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية

في الدول الأعضاء للعام المالي 2026

عرض الموضوع:

أ- طلب المملكة الأردنية الهاشمية دعم لتجهيز وتأثيث وصيانة مراكز تنمية المجتمع المحلي

- تلقى القطاع الاجتماعي - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) المذكورة رقم (ج ع/3/2136/8/13) بتاريخ 2025 من المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية تطلب فيها إدراج موضوع طلب دعم لتجهيز وتأثيث وصيانة مراكز تنمية المجتمع المحلي في الأردن بمبلغ \$100000 (مائة ألف دولار أمريكي لا غير)، والتي تهدف إلى تمكين السياسات والشباب اقتصادياً واجتماعياً بما فيها قاعات الدورات والمحاضرات ورفدها بالمعدات اللازمة.

- أشارت المذكورة إلى أن وزارة التنمية الاجتماعية تهدف إلى تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع للوصول إلى مجتمع آمن ومستقر و لتحقيق رؤية الوزارة جاءت فكرة تأسيس مراكز تنمية المجتمع المحلي لتكون أحد أذرع الوزارة لتحقيقها.

- تتمثل أهداف مراكز تنمية المجتمع المحلي فيما يلي:

- 1- رفع مستوى الوعي الاقتصادي والتقافي والاجتماعي لأفراد المجتمع المحلي.
- 2- تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لأفراد المجتمع المحلي، بما يسهم في الحد من مشكلتي الفقر والبطالة.
- 3- تأمين الخدمات الأساسية التي تفتقر لها مناطق الخدمات المستهدفة.

- كما أوضحت المذكورة أن مراكز تنمية المجتمع المحلي تعمل على تحقيق هدف رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي والتقافي لأبناء المجتمع المحلي من خلال تنفيذ العديد من المهام والواجبات والأنشطة أبناء المجتمع المحلي وتتمثل فيما يلي:

- 1- التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة.
- 2- البرامج التوعوية وتشمل المحاضرات والحلقات النقاشية.
- 3- برامج الدعم النفسي الاجتماعي وتشمل الجلسات الإرشادية، الاجتماعات واللقاءات، النشطة الجماعية.

- 4 برماج مهارات الحياة الأساسية وتشمل الأنشطة المتعلقة بمهارات صنع القرار والتفكير الناقد ومهارات إدارة الذات وغيرها من المهارات.
 - 5 برماج التماسك الاجتماعي بين أبناء المجتمعات المحلية.
 - 6 البرامج التدريبية للتمكين الاقتصادي لأبناء المجتمع المحلي.
 - 7 توفير قواعد بيانات من خلال أنشطة مسح الاحتياجات الأساسية لأبناء المجتمع المحلي والمشاكل الاجتماعية التي يعني منها أبناء المجتمع المحلي.
 - 8 أنشطة إعداد قاعدة بيانات عن المجتمعات المحلية.
 - 9 تقديم خدمات الرعاية وخدمات رياض الأطفال والحضانات والنادي الصيفية وفصول محو الأمية لأبناء المجتمع المحلي.
- الجهة المعنية بالتنفيذ هي وزارة التنمية الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية/ مديرية تعزيز الإنتاجية وتنمية المجتمعات.
- مدة تنفيذ المشروع: سنتين
- بعد مراجعة شروط تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية المعتمدة بموجب قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [اق 814/د.ع 36]، تود الأمانة الفنية للمجلس توضيح التالي:
- 1- سددت المملكة الأردنية الهاشمية مساهماتها في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2025، وليس لديها أي متأخرات قبل الصندوق.
 - 2- آخر دعم حصلت عليه المملكة الأردنية الهاشمية عام 2022 لمشروع "برنامج الرعاية اللاحقة للأحداث المفجوع بهم من دور تربية وتأهيل الأحداث بموجب قرار المجلس رقم [اق 948 د.ع 41]، بتاريخ 23/12/2021.
 - 3- كما نصت الفقرة (3) من ثالثاً شروط تتصل بالدعم، على تحديد نسبة 20% من الموازنة السنوية للصندوق العربي للعمل الاجتماعي للمساهمة في دعم المشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء، بشرط سداد الدول الأعضاء لمساهماتها السنوية بنسبة لا تقل عن 30% أي ما يعادل \$300000 (ثلاثمائة ألف دولار أمريكي) لضمان توفر السيولة اللازمة لتحويل مبلغ الدعم.

بـ- دعم مشروعات رياادة الأعمال الزراعية كأحد سبل القضاء على فقر وتعزيز الاندماج وتوفير العمل اللائق في الجمهورية اللبنانية.

- تلقى قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية المذكورة رقم (9/ج/897) بتاريخ 10/9/2025، من المندوبية الدائمة للجمهورية اللبنانية تطلب فيها تقديم دعم لمشروع ريادة الأعمال الزراعية في ظل تكنولوجيا الزراعات الذكية، وأشارت المذكورة إلى أن المشروع يهدف إلى تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة وادماجهم في مشاريع اقتصادية، خصوصاً في المناطق الريفية، ليس فقط مسألة عدالة اجتماعية واعطائهم للحقوق، بل هو استثمار ذكي في التنمية المستدامة.

- وأوضحت المذكورة ما يلي:

1. زراعة الجيل الخامس وأثره الإيجابي على قدرات ذوي الاحتياجات الخاصة:

- شهد العالم في الأعوام الأخيرة ثورة اضافية في عالم التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي ما دفع بالشركات العالمية وخاصة شركات البرمجة والحواسيب والمعنية بعلوم الفضاء والمسيرات إلى ابتكار تطبيقات ساهمت في تطور قطاعات اقتصادية كثيرة ومنها القطاع الزراعي، وهذا التطور استطاع احداث ثورة حقيقة في القطاع الزراعي الذي تحول إلى قطاع استثماري منتج بات من السهل اداره مشاريعه اذا توافرت الشروط المناسبة واهمها المعرفة، ولم تعد الاساليب الزراعية المتبعة تمثل عائقاً امام فئات كثيرة من المجتمع وخاصة ذوي الاعاقة بحيث أصبح من السهولة ادماجهم في مختلف النشاطات الزراعية في حال تم ايجاد الآلية التي تمكّنهم من القدرة على استعمال مختلف التطبيقات المتوفّرة للقطاع الزراعي الذي استفاد الى ابعد الحدود من المسيرات وتطبيقاتها ومن الذكاء الاصطناعي الذي أصبح يساهم في ادارة المشاريع الزراعية بكفاءة عالية.

2. استراتيجية التمكين الفعالة

- النموذج الاجتماعي للاعاقة الذي يركز على ازالة الحواجز المجتمعية بدلاً من التركيز على الاعاقة نفسها وهذا يعزز دور الاشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة كفاعلين في التنمية.
- برامج التدريب المهني المصممة لتناسب مع قدراتهم الادارية والحرفية
- دعم ريادة الاعمال من خلال توفير التوجيه المناسب لبدء إطلاق مشاريعهم.
- توفير الادوات المناسبة لتسهيل مشاركتهم الفعالة في سلاسل القيمة الزراعية.

3. التحديات التي تواجه ذوي الاحتياجات الخاصة في المناطق الريفية:

- إن هذه الفئة الاجتماعية الناشطة في مختلف الدول العربية، والمتواجدة تحديداً في المناطق الريفية، قادرة في حال رعايتها ومساعدتها وتوفير الظروف الملائمة لعملها، من المساهمة في مشاريع التنمية الريفية التي تمثل المشاريع الزراعية محوراً أساسياً فيها، ولقد عانت هذه الفئات وعائلاتهم من التهميش الاقتصادي طويلاً بسبب محاولتهم النزوح نحو المدينة طلباً للمساعدة معظم الاحيان حيث توجد معظم المؤسسات التي تعنى بهم او للعمل والعيش الكريم، وللأسف لم تستطع معظم

القطاعات، والخدمة منها على وجه الخصوص من استيعابهم مما ولد لديهم حالات من اليأس زادته بؤساً الانماض الاقتصادي الذي تعاني منه معظم دولنا ومن الضروري اعادة دمج هذه الفئات في مجتمعاتهم الريفية الطبيعية، ومساعدتهم على الوصول الى المشاريع الزراعية ، من خلال دعم البرامج المعرفية الخاصة بهم ومعالجة مشكلة نقص المعلومات والتدريب وايجاد الشراكات الاستثمارية المناسبة لدفعهم الى سوق العمل المؤهل تماماً لاستقبالهم.

4. أهداف المشروع:

- يهدف المشروع الى دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعاتهم الريفية في جميع أنحاء العالم العربي، وفي الجمهورية اللبنانية تحديداً، وتفاصيل المشروع على النحو التالي:
 - بمبادرة من المكتب العربي لريادة الاعمال الزراعية التابع للمنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع ادارة التنمية والسياسات الاجتماعية في جامعة الدول العربية واتحاد الغرف العربية واتحاد المصارف العربية ومكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية في البحرين ومع جميع المؤسسات والجمعيات والادارات التي تعنى بحقوق ذوي الاعاقة، يتم اختيار اربعة مناطق اقتصادية نموذجية خاصة بالإنتاج الزراعي والحيواني.
 - بالتعاون مع هذه المؤسسات يتم التواصل في القرى والبلدات المعنية لاختيار العدد المناسب من ذوي الاعاقة من أبناء هذه المناطق وفق شروط محددة.
 - يجري تنظيم ورش عمل للمرشحين لتدريبهم على أفضل البرامج لإدارة مشاريعهم.
 - التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الريفية من خلال إطلاق مشاريع حديثة في القطاع الزراعي، وتوفير كل الظروف لإدماج ذوي الاحتياجات الخاصة في الاقتصاد وتحويلهم الى قوى منتجة وفعالة وغير مهمنة ومؤثرة في المجتمع، وتوفير فرص العمل في المناطق الريفية لمختلف الفئات، وتحويل ذوي الاحتياجات الخاصة الى رواد اعمال يساهمون في تطوير الاقتصاد الوطني وتعزيز النمو.
 - بالتعاون مع غرف التجارة والصناعة في المناطق ووزاري الشؤون الاجتماعية والزراعة والاقتصاد، يجري وضع رؤيا اجتماعية واقتصادية، يتم من خلالها اختيار المشاريع المناسبة، ذات الجدوى الاقتصادية وبناء على دراسات تسويقية لمساعدة المنتجين على تسويق منتجاتهم.
 - يتم جمع كل المشاريع المقترحة في منطقة تسمى منطقة اقتصادية خاصة ويجري استصلاحها وتجهيزها بالبني التحتية المناسبة وبالطاقة المتقدمة بحيث تتكامل المشاريع المنوي تنفيذها ويتم تخفيض تكفلتها التشغيلية ومراقبة الجودة من المصدر.

- واخيرا يتم العمل على ايجاد التمويل المناسب لاقامة المشاريع المقترحة من خلال الشراكات الاستراتيجية الاستثمارية ما يؤمن لذوي الاعاقة كل الظروف لاطلاق مشاريعهم وحسن ادارتها وتأمين استدامتها.

5. نماذج لمبادرات محلية ودولية:

► مشروع جسور- شاتين قضاء تورين لبنان

- مشروع رائد في الزراعة والسياحة البيئية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعهم الريفي اللبناني.
- مشروع "جسور" هو مشروع نموذجي صممه جمعية "مركز الشبيبة للتوعية والإرشاد" وتتفذه حالياً في شمال لبنان الريفي لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتدريبهم وتشغيلهم في الزراعة البيئية المؤهلة ليصبح نموذج ينفذ في مختلف مناطق لبنان والبلاد العربية.
- المشروع يقام على قطعة أرض مساحتها خمسة آلاف متر مربع مع إمكانية توسيعه إلى عشرة آلاف متر مربع يضم المشروع بناء مساحته خمس مئة متر مربع لاستقبال رواد الاعمال الزراعيين من ذوي الاحتياجات الخاصة وتحتوي اقسامه المختلفة على مشاغل حرفية وزراعية وصناعية (صناعات غذائية).
- غاية المشروع هو تدريب هذه الفئة المهمة والمهمشة من الأفراد والعائلات لذوي الإعاقة على زراعة وتصنيع المواسم الزراعية لتأمين عيشهم الكريم ولدمجهم في مجتمعهم ليصبحوا افراداً وعائلات منتجة تساهم في تنمية مجتمعهم بمعرفة واختصاص واستقلالية.
- يعتمد تصميم الأرض الزراعية على أساليب حديثة مؤهلة لتدريب وتشغيل الأشخاص ذوي الإعاقة على الزراعات المناسبة لطبيعة الأرض والمناخ والامكانيات الريفية في المنطقة كزراعة الاشجار المثمرة كالتفاح والكرز والجوز وغيرها لتسويقهها في الاسواق المحلية والخارج، مع زراعة الاعشاب الطبية التي تنمو في طبيعتهم البرية كإكليل الجبل والحبق والقصعين وغيرها لتسويقهها في المجال الطبيعي كما انها ترب على زراعة الخضار المحلية لتسويقهها في الأسواق المحلية والمدن . كما أن المشروع يؤمن مشاغل صناعية لتصنيع المنتجات من الزراعة وتسويقهها كالمرببات والمخللات والاعشاب والفواكه المجففة، ويقوم بالتدريب اختصاصيين بالزراعة البيئية مع اختصاصيين بالعمل وتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة.
- هذا المشروع هو مشروع رائد متكمال قيد الاستكمال وينفذ الان على مراحل. يتم الانتهاء حالياً من استكمال بناء المبني المخصص لريادة الاعمال الزراعية الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة قادر على استقبال حوالي عشرين رائد اعمال استكملاً تعبئة استثماراتهم وهم بحسب اللجنة

المشرفة قادرين على العمل وفق المعايير المطروحة. كما تم شراء الارض المخصصة للمشاريع الزراعية ومن المفترض ايجاد التمويل المناسب لاستصلاحها وتأهيلها.

ج- طلب جمهورية مصر العربية تقديم الدعم لمستشفى دكتورة عبلة الكhalawi، "جمعية الباقيات الصالحت" استكمال المرحلة الأولى.

- تلقى قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) بريد الكتروني من وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية تطلب فيها ادراج وثيقة مشروع دعم مستشفى دكتورة عبلة الكhalawi "جمعية الباقيات الصالحت"، وأشارت المذكورة إلى أن وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية تهدف إلى تقديم خدمات اجتماعية وتحسين جودة حياة الأفراد بكل فئاتهم، وفي هذا الإطار تسعى الوزارة على تقديم خدمات اجتماعية وتوفير حياة أفضل لكبار السن ممثلة في دورة رعاية المسنين ومرضى الزهايم.

أهداف المشروع:

- تقديم الخدمة الطبية لمرضى كبار السن والزهايم.
- تجهيز طبي أساسى لمستشفى جمعية الباقيات الصالحة لمرضى الزهايم وكبار السن.
- توفير الرعاية لأهالى المنطقة الغير قادرین.

- كما أوضحت المذكورة أن الجمعية تقوم بتقديم خدمات اجتماعية مباشرة للمجتمع ممثلة في دورة رعاية المسنين ومرضى الزهايم، بالإضافة إلى تجهيز المرحلة الأولى لتقديم الخدمة الطبية لمرضى كبار السن والزهايم بالجمعية وأهالى المنطقة الغير قادرین.

- بلغت التكلفة التقديرية للمشروع 133.60 مليون جنيه مصرى لشراء المتطلبات الأساسية للمستشفى وتشمل أجهزة قسم الأشعة، قسم العلاج الطبيعي، قسم السمعيات، المتطلبات العامة

- بعد مراجعة شروط تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية المعتمدة بموجب قرار مجلس وزراء

الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق 814 (د.ع 36)، 15/12/2016]، تود الأمانة الفنية للمجلس

توضيح التالي:

1- سددت جمهورية مصر العربية مساهماتها في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2025، وليس لديها أي متاخرات قبل الصندوق.

2- آخر دعم حصلت عليه جمهورية مصر العربية عام 2021 لمشروع "الرعاية من منظور حقوقى للفئات الأولى بالرعاية" بموجب قرار المجلس رقم [ق 922 (د.ع 40)، بتاريخ 17/12/2020].

- 3 - كما نصت الفقرة (3) من ثلاثة شروط تتصل بالدعم، على تحديد نسبة 20% من الموارنة السنوية للصندوق العربي للعمل الاجتماعي للمساهمة في دعم المشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء، بشرط سداد الدول الأعضاء لمساهماتها السنوية بنسبة لا تقل عن 30% أي ما يعادل \$300000 (ثلاثمائة ألف دولار أمريكي) لضمان توفر السيولة اللازمة لتحويل مبلغ الدعم.

د- دعم مشروع تأهيل مركز حلحول لرعاية وتأهيل الأحداث الذكور جنوب الضفة الغربية، ومركز مصادر العلانية لذوي الصعوبات البصرية في دولة فلسطين.

- تلقت الأمانة العامة المذكورة رقم (011607) / م / 2025 بتاريخ 16/7/2025، من المندوبيّة الدائمة لدولة فلسطين (مرفق)، بشأن طلب عرض موضوع "مشروع تأهيل مركز حلحول لرعاية وتأهيل الأحداث الذكور - جنوب الضفة الغربية"، وموضوع دعم مركز مصادر العلانية لذوي الصعوبات البصرية على مشروع جدول أعمال الدورة (116) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

أولاً: مشروع تأهيل مركز حلحول لرعاية وتأهيل الأحداث الذكور - جنوب الضفة الغربية:

- أشارت المذكورة الشارحة المرفقة بمذكرة المندوبيّة المشار إليها أعلاه، إلى أنه نظراً للارتفاع المتسرع الملحوظ خلال العامين الماضيين في أعداد الأطفال الذكور في خلاف مع القانون، الذي وصل في عام 2023 إلى عدد 265 طفلاً، وفي عام 2024 وصلوا عددهم إلى عدد 282 طفلاً، موزعين على عدد من المحافظات، موصيرة إلى أن هذا الارتفاع يعكس تدهوراً اجتماعياً وتتوسعاً في الفجوة الجغرافية بخدمات الإيواء والتاهيل، في ظل غياب تام لأي مركز متخصص لأحداث الذكور في جنوب الضفة الغربية، موضحة أن هذا الارتفاع ترتب عليه اتساع فجوة خدمات الحماية المتخصصة.

- كما أشارت المذكورة إلى اعتزام وزارة التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين، إعادة تأهيل مركز حكومي قائم في مدينة حلحول - محافظة الخليل، وتحويله إلى مركز متخصص لإيواء ورعاية وتأهيل الأحداث الذكور، وأكّدت المذكورة أن هذا المركز مملوك رسمياً للوزارة، وأن المبني جاهز بالفعل من الناحية الإنسانية، إلا أنه غير مستغل بسبب حاجته لبعض أعمال الصيانة الداخلية والتجهيزات الأساسية من أثاث ومستلزمات تشغيلية، وأوضحت أيضاً أن هذا المركز يمتاز بمساحاته المتوفرة وموقعه الحيوي في مدينة حلحول، بالإضافة إلى وجود محكمة أحداث في المدينة، موضحاً أن هذا ما يؤهل له ليكون مركز تأهيل متعدد الخدمات يستجيب لاحتياجات الأطفال في جنوب الضفة الغربية بأكملها.

- تطرق المذكورة الشارحة إلى ما يلي:

- أهمية المشروع، الذي يضمن حماية الأطفال من الاحتجاز غير المناسب، وتمكينهم من الاندماج الاجتماعي من خلال خدمات الرعاية المتكاملة، وتوفير تدخل حماية نوعي يخدم محافظات جنوب الضفة، بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على الاحتجاز المؤقت في مراكز الشرطة أو تحويل الحالات إلى رام الله، فضلاً عن الاستفادة من مبني حكومي قائم وتقليل التكاليف مقارنة بإنشاء مركز جديد.
 - الهدف العام من المشروع، هو حماية ورعاية الأطفال في خلاف مع القانون والمعرضين للخطر.
 - الأهداف الفرعية للمشروع، هي تهيئة بيئة آمنة ومناسبة للأطفال الأحداث، وتعزيز مهاراتهم الحياتية والمهنية لهم، وتعزيز فرص إعادة دمجهم في أسرهم ومجتمعهم المحلي، ودعم منظومة التحويل والمتابعة متعددة القطاعات.
 - الفئة المستهدفة، هي الأطفال الذكور من 12 – 18 سنة، في خلاف مع القانون أو المعرضين للانحراف.
- وفي نهاية المذكورة الشارحة، تم الإشارة إلى أنه سيتم تأهيل المبني القائم من خلال صيانة شاملة للمركز، وذلك من خلال تأثيث الغرف والمرافق التشغيلية، وتجهيز غرف للإيواء، بالإضافة إلى التعليم، الترفيه، المرافق الصحية، المطبخ، وقاعات متعددة الاستخدامات، فضلاً عن تفعيل برامج شاملة تشمل العلاج النفسي الفردي والجماعي، تعديل السلوك، التأهيل المهني، التوعية القانونية، والأنشطة الرياضية والفنية، موضحة أن التكلفة التقديرية المطلوبة هي \$150.000 (مائة وخمسون ألف دولار أمريكي لا غير).
- تضمن نموذج مشروع تأهيل مركز حلول لرعاية وتأهيل الأحداث الذكور - جنوب الضفة الغربية، المرفق بالمذكورة الشارحة، إلى الأهداف العامة، والمرحلية، ومبررات المشروع، وخطة تنفيذه وال فترة اللازمة للتنفيذ، بالإضافة إلى البرامج التي سيتم تنفيذها من خلال المشروع، ومدى التقدم في الإنجاز، وتاريخ انطلاق المشروع، والتكلفة الإنسانية والتشغيلية، ومصادر تمويله، فضلاً عن الفئات المستفيدة من المشروع وعدها، وتفاصيل التوزيع الداخلي له، ونسبة دعم مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وزارة التنمية الاجتماعية في تنفيذ المشروع.

ثانياً دعم مصادر العلائية لذوي الصعوبات البصرية:

- أشارت المذكورة الشارحة المرفقة بمذكرة المندوبية المشار إليها أعلاه، إلى التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، وإلى سعي وزارة التنمية الاجتماعية في دولة فلسطين على تنفيذ رؤيتها المتمثلة في تعزيز حقوقهم وتمكينهم لتحقيق حياة كريمة ومستقلة لهم، وأوضحت

المذكورة أن مركز مصادر العلائية لذوي الصعوبات البصرية، هو أحد التدخلات الرائدة في تقديم خدمات تعليمية وتأهيلية مجانية ومتكلمة لهذه الفئة، مشيرة إلى أن هذا المركز هو الوحيد التابع لوزارة التنمية الاجتماعية الذي يختص بخدمة الأشخاص ذوي الصعوبات البصرية وأسرهم، ويعمل على تلبية احتياجاتهم وتمكينهم من الاندماج الكامل في الأسرة والمدرسة والمجتمع، ويسمح في تحسين حياتهم وتوسيع فرصهم في التعليم والمشاركة المجتمعية، مشيرة إلى أنه برغم من الإنجازات التي حققها المركز إلا أنه يواجه تحديات كبيرة تتعلق بنقص الموارد الرأسمالية الضرورية لتطوير خدماته وضمان استدامتها.

- كما أشارت المذكورة إلى أن الهدف العام من دعم المركز هو تزويده بالاحتياجات الرأسمالية الضرورية لضمان استمرار تقديم خدماته بجودة وكفاءة عاليتين، بما يسمح في تمكين الأشخاص ذوي الصعوبات البصرية، وتعزيز دور المركز كمؤسسة شاملة تعنى بحقوق هذه الفئة.
- تضمن مقترن مشروع دعم مركز مصادر العلائية لذوي الصعوبات البصرية، المرفق بالمذكورة الشارحة، الهدف العام من دعم المركز، والأهداف المرحلية له، والفنان المستفيدة، ومبررات المشروع، وخطة تنفيذه وال فترة الزمنية الالزمة للتنفيذ، والتكلفة التقديرية، والدعم المطلوب من الاحتياجات الرأسمالية وهي 77.650 دولار أمريكي، وأشار مقترن المشروع في نهايته إلى أن نسبة دعم مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية في هذا المشروع هي 100%.
- ناقش المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (116) بتاريخ 3/9/2025 المنشروتين، وأصدر القرارات رقم (2508) و(2509) بتاريخ 3/9/2025، والذي تضمنا إحالة مشروع تأهيل مركز حلول لرعاية وتأهيل الأحداث الذكور - جنوب الضفة الغربية، دولة فلسطين، ودعم مركز مصادر العلائية لذوي الصعوبات البصرية في دولة فلسطين، إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لبحثهما واتخاذ القرار اللازم بشأنهما.

الإجراءات المطلوب:

الأمر معروض على المجلس المؤقت للنقض بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

بسم الله الرحمن الرحيم

The Permanent Mission of
The Hashemite Kingdom of Jordan
to the Arab League Cairo



10678
13 AUG 2024

المندوبية الدائمة
للمملكة الأردنية الهاشمية
جامعة الدول العربية - القاهرة

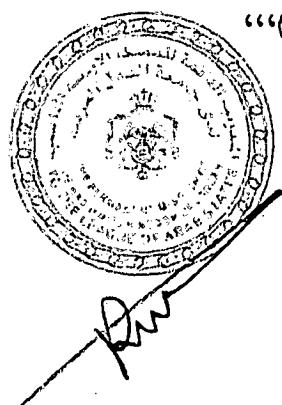
جع ٢٠٢٤/٢/٢١
٢٠٢٤/٨/٢٥

تمدي المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (القطاع الاجتماعي - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب).

وبالإشارة المذكورة رقم 08/1/5/553/25 تاريخ 07/07/2024، والمتضمنة طلب الأمانة العامة موافاتها بالمواضيع المطلوب إدراجها على مشروع جدول اعمال الدورة العادية (81) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، تمهدأ لرفعها للدورة (45) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

تود المندوبية بإعلام الأمانة العامة الموقرة بطلب وزارة التنمية الاجتماعية بالمملكة الأردنية الهاشمية دعم للعام القادم 2026 من الصندوق العربي للعمل الاجتماعي بقيمة (100) ألف دولار لتجهيز وتأثيث وصيانة مراكز تنمية المجتمع المحلي في الأردن التي تهدف إلى تمكين السيدات والشباب اقتصادياً واجتماعياً بما فيها قاعات الدورات والمحاضرات ورفدها بالمعدات الالزمة، وعرض الموضوع على اجتماعات الدورة العادية (81) للمكتب التنفيذي لمجلس (مرفق مذكرة شارحة).

تغتنم المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية عن فائق التقدير والاحترام،،،



القطاع الاجتماعي
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب
القاهرة
ج.ش/ان.ش



وثيقة مشروع دعم مراكز تنمية المجتمع المحلي

مقدمة:

السجاماً مع رؤية ورسالة وزارة التنمية الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية والتي تهتم للحسين نوعية حياة الراد المجتمع للوصول الى مجتمع آمن ومستقر لتحقيق رؤية ورسالة الوزارة جاء تأسيس مراكز تنمية المجتمع المحلي لتكون أحد أذرع الوزارة لتحقيقها، وقد تم تحديد اهداف مراكز تنمية المجتمع المحلي وكما وردت في نظمها على النحو التالي :

1. رفع مستوى الرعايى الاقتصادي والثقافي والاجتماعي لأفراد المجتمع المخلي .
2. تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي لإلراد المجتمع المحلي بما يساهم في الحد من مشكلات الفقر والبطالة .
3. تأمين الخدمات الأساسية التي تفتقر لها مدنات الخدمة المستهدفة .

حيث تعمل مراكز تنمية المجتمع المحلي على تحقيق هدف رفع مستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لبناء المجتمع المحلي من خلال تنفيذ العديد من المهام والواجبات والتي منها تنفيذ البرامج والأنشطة التوعوية لبناء المجتمع المحلي وتتمثل بما يلي:

1. التمكين الاقتصادي للأسر الفقيرة.
2. البرامج التوعوية وتشمل (المحاضرات ، الحلقات النقاشية) .
3. برامج الدعم النفسي الاجتماعي وتشمل (الجلسات الارشادية ، الاجتماعات والتقييمات ، الأنشطة الجماعية).
4. برامج مهارات الحياة الأساسية وتشمل الأنشطة المتعلقة بمهارات صنع القرار والتفكير الناقد ومهارات إدارة الذات وغيرها من المهارات.
5. برامج التماهي الاجتماعي بين أبناء المجتمعات المحلية.
6. البرامج التربوية للتوكين الاقتصادي لبناء المجتمع المحلي.
7. توفير قواعد بيانات من خلال الشبكة مسح الاحتياجات الأساسية لبناء المجتمع المحلي والمشكلات الاجتماعية التي يعاني منها أبناء المجتمع المحلي .
8. انشطة إعداد قاعدة بيانات عن المجتمعات المحلية.
9. تقديم خدمات الرعاية وخدمات رياض الأطفال والحضانات والتزويدي الصيفية ولصول محروم الامية لبناء المجتمع المحلي .

مشروع تحسين خدمات مراكز تنمية المجتمع المحلي	اسم المشروع
تعزيز قدرة مراكز تنمية المجتمع المحلي لتقديم البيئة المناسبة لتقديم الخدمات التنموية شاملة لابناء المجتمع المحلي	وصف المشروع
<ul style="list-style-type: none"> • اللغة العربية (الضيغار والبالغين). • أفراد المجتمع المحلي بما في ذلك النساء والأطفال. 	الذات المستهدفة من المشروع
<ol style="list-style-type: none"> 1. المساعدة في توفير بيئة آمنة للأطفال. 2. المساعدة في تلبية قدرات الأطفال التعليمية والعقلية الاجتماعية والنفسية والعاطفية. 3. تمكين السيدات من خلال البرامج التوعوية والتربوية وكذلك التمويل. 4. تقديم خدمات وحدات التدخل المبكر. 	أهداف المشروع النوعية
<ol style="list-style-type: none"> 1. حاجة أفراد المجتمع المحلي إلى الخدمات التنموية التي تساعدهم على التمكين في المجتمع. 2. التوسع في تقديم خدمات الحماية التي تستهدف الأطفال والشباب والسيدات. 	مبررات المشروع
<ol style="list-style-type: none"> 1- تجهيز وتأثيث وصيانة مراكز تنمية المجتمع المحلي في الأردن. 2- تطوير قاعات الدورات والمحاضرات ورفدها بالمعدات الازمة. 	مكونات المشروع
ستة شهور	مدة تنفيذ المشروع
وزارة التنمية الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية/ مديرية تعزيز الإناثية وتتميم المجتمعات.	الجهة المعلنة بالتنفيذ
مراكز التنمية الاجتماعية	المراكز المستهدفة
(100) ألف دولار أمريكي	الكلفة المالية
<ul style="list-style-type: none"> • بيئة آمنة نسخ للأطفال والشباب والسيدات وكبار السن لاكتساب بعض المهارات الجسدية والعقلية الاجتماعية والنفسية والعاطفية. 	المخرجات المتوقعة



المندوبية اللبنانية الدائمة
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

د.ب/س.ط

١٢٣١٩
١٧ SEP ٢٠٢٥

الرقم: ٩/ج/٨٩٧

تهدي المندوبية اللبنانية الدائمة لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية) وعطها على مذكرتها رقم ٢٥/٦٥٣/٥ تاريخ ٢٠٢٥/٨/١١، بشأن الدورة ٨٢ للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، المقرر عقدها يوم ٢٠٢٥/١٠/١٣ ، في مقر الأمانة العامة للجامعة، وإدراج موضوعات على جدول أعمال الاجتماع.

تتشرف المندوبية بإفادتها عن طلب وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية إدراج الموضوعتين التاليتين على مشروع جدول اعمال الاجتماع المشار اليه أعلاه، وهما:

١. مبادرة لبنان حول اعتماد غرفة تجارة طرابلس كمركز عربي للتدريب على مشروعات ريادة الاعمال.
٢. دعم مشروعات ريادة الزراعة كأحد سبل القضاء على الفقر وتعزيز الاندماج الاجتماعي وتوفير العمل اللائق، وذلك بالتعاون مع وزارة الزراعة في لبنان.

تجدر الإشارة إلى أن وزارة الشؤون الاجتماعية اللبنانية ستوفي الأمانة العامة بـمذكرات التوضيحية ومشروع القرار الخاص بهذه الموضوعتين في وقت لاحق.

نُعْتَنِي المندوبية اللبنانية الدائمة لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية)، عن فائق الاحترام والتقدير.

القاهرة، في ٢٠٢٥/٩/١٠



جامعة الدول العربية
قطاع الشؤون الاجتماعية
إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية



الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزيرة
الإدارة العامة للعلاقات الدولية والاتفاقيات
 إدارة المؤتمرات

وثيقة مشروع دعم مستشفى دكتورة "عبدة الكحلاوي" ، جمعية "الباقيات الصالحت" استكمال المرحلة الأولى

تمهيد:

اتساقاً مع رؤية وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية والتي تهدف إلى تقديم خدمات اجتماعية وتحسين جودة حياة الأفراد بكل فئاتهم . في هذا الإطار تسعى الوزارة إلى تقديم خدمات اجتماعية وتوفير حياة أفضل لفئة كبار السن ممثلة في دور رعاية المسنين ومرضى الزهايمير . ولتحقيق هذه الرؤية واستكمالاً لتحقيق أهدافها التي تلخص في الآتي :

- تقديم الخدمة الطبية لمرضى كبار السن والزهايمير
- تجهيز طبي أساسى لمستشفى جمعية الباقيات الصالحة لمرضى الزهايمير وكبار السن
- توفير الرعاية لأهالى المنطقة الغير قادرین

تقوم جمعية "الباقيات الصالحة" بالمقترن بتقديم خدمات إجتماعية مباشرة للمجتمع ممثلة في دور رعاية للمسنين ومرضى الزهايمير بالإضافة أنها قامت بتجهيز المرحلة الأولى لتقديم الخدمة الطبية لمرضى كبار السن والزهايمير بالجمعية وأهالى المنطقة الغير قادرین .



الادارة المركزية لشئون مكتب الوزيرة
الادارة العامة للعلاقات الدولية والاتفاقيات
ادارة المؤتمرات

تقديم خدمات إجتماعية مباشرة للمجتمع (دور رعاية للمسنين ومرضى الزهايم)	اسم المشروع
استكمال تجهيز المرحلة الأولى لتقديم الخدمة الطبية لمرضى كبار السن والزهايم بالجمعية والأهالى الغير قادرين	وصف المشروع
<ul style="list-style-type: none">• مرضى كبار السن• مرضى الزهايم• المرضى غير القادرين من كبار السن	الفئات المستهدفة من المشروع
<ul style="list-style-type: none">• توفير التجهيز الطبى الأساسى للمستشفى• توفير بعض الأجهزة للتشغيل المبدئى للمستشفى (أجهزة قسم الأشعة / قسم السمعيات / إستكمال العلاج الطبيعي / والمتطلبات العامة)	أهداف المشروع النوعية
استكمال تجهيز المرحلة الأولى لتقديم الخدمة الطبية لمرضى كبار السن الغير قادرين	مبررات المشروع
توفير الأجهزة للتشغيل المبدئى للمستشفى (أجهزة قسم الأشعة / قسم السمعيات / إستكمال العلاج الطبيعي / والمتطلبات العامة)	مكونات المشروع
عام	مدة تنفيذ المشروع
وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية / مستشفى دكتورة "علبة الكحلاوى" خاصة جمعية "الباقيات الصالحات" بالمقطم بالقاهرة	الجهة المعنية بالتنفيذ
جمعية "الباقيات الصالحات" بالمقطم بالقاهرة	المؤشر المستهدفة
٢٠٦٠٠٠٠ دولار أمريكي	التكلفة المالية
استكمال تجهيز المرحلة الأولى لتقديم الخدمة الطبية لمرضى كبار السن والزهايم لمستشفى دكتورة "علبة الكحلاوى" خاصة جمعية "الباقيات الصالحات" بالمقطم بالقاهرة	المخرجات المتوقعة



الادارة المركزية لشئون مكتب الوزيرة
الادارة العامة للعلاقات الدولية والاقليات
ادارة الملاضرات

كشف بالأسعار التقديرية للأجهزة الطبية ذات الأولوية
لصالح مستشفى دكتورة "عبدة الكhalawi" خاصة جمعية "الباقيات الصالحت"
(استكمال المرحلة الأولى)

أولاً: تمهيد عام:

- حيث أن جمعية "الباقيات الصالحت" بالمقطع تقوم بتقديم خدمات إجتماعية مباشرة للمجتمع من دور رعاية للمسنين ومرضى الزهايمر بالإضافة أنها قامت بتجهيز المرحلة الأولى لتقديم الخدمة الطبية لمرضى كبار السن والزهايمر بالجمعية وأهالى المنطقة الغير قادرین التي شملت التجهيز الطبى الأساسى للمستشفى ومتبقي بعض الأجهزة للتشغيل المبدئى للمستشفى (أجهزة قسم الأشعة / قسم السمعيات / استكمال العلاج الطبيعي / والمتطلبات العامة) بقيمة مالية حوالى ١٢٣ مليون جم، مرفق طيه كشف تفصيلي للمواصفات الفنية لكل جهاز على حدى.

الإجمالي	متوسط القيمة	العدد	أسم الجهاز وتصنيفه	م
استكمال أجهزة مركز الأشعة:				
5,500,000	5,500,000	1	جهاز قياس هشاشة العظام	1
60,000,000	60,000,000	1	جهاز رنين مغناطيسي لتشخيص مرض الزهايمر	2
65,500,000			اجمالي قيمة استكمال أجهزة الأشعة	
أجهزة السمعيات:				
100,000	100,000	1	كابينة سمعيات عازلة للصوت محلى - (Local) Sound proof room	1
1,700,000	1,700,000	1	وحدة كشف أنف وأذن متكاملة بالكرسي وتشتمل على (منظار أنفي صلب + منظار حنجرة + منظار أذن) - ENT unit with chair	2
500,000	500,000	1	نظام تسجيل وفحص تنظيري - (System Endoscopic Video)	3
85,000	85,000	1	جهاز شفط لإزالة المخاط والإفرادات المتحرك - (Portable Suction Machine)	4
3,500,000	3,500,000	1	ميكروسكوب جراحي للعمليات المتخصصة (أنف وأذن) - Surgical microscope for ENT operations specialized	5
1,500,000	1,500,000	1	جهاز قياس وظائف الأذنان والقوافل الهمالية للكشف عن اضطرابات التوازن - Videonystagmography VNG	6
300,000	300,000	1	جهاز قياس سمع بالبنفسجات النقرية - Audiometry	7
250,000	250,000	1	جهاز قياس ضغط الأذن - Tympanometry	8
850,000	850,000	1	جهاز قياس الإنبعاث الصوتي - (OAE) Diagnostic Otoacoustic Emissions	9
8,785,000			اجمالي قيمة أجهزة السمعيات	
أجهزة استكمال قسم العلاج الطبيعي:				
4,000,000	4,000,000	1	Transcranial Pulse Stimulation (TPS) for the stimulation of brain regions in patients with Alzheimer's disease	1
3,000,000	3,000,000	1	Extracorporeal Magnetotransduction Therapy (EMTT) for regeneration and rehabilitation of musculoskeletal disorders	2



الادارة المركزية لشئون مكتب الوزيرة
ادارة العامة للعلاقات الدولية والاعلاميات
ادارة المؤتمرات

1,500,000	1,500,000	1	Mobile Radial Shock wave	3
1,500,000	750,000	2	treatment coach 7 Sections massage and treatment table with postural drainage setting	4
1,200,000	1,200,000	1	Biofeedback Upper and Lower Extremity cycling	5
1,500,000	1,500,000	1	Advanced Evaluation & Training Treadmill	6
اجمالي قيمة استكمال قسم العلاج الطبيعي				
المطلبات العامة				
10,500,000	350,000	30	الفرش الغير طبي (مكاتب إدارية و أطباء / كراسى / كراسى انتظار مرضى / وسائل العرض / ...)	1
9,500,000	9,500,000	1	مفرمة نفايات طبية - Medical Waste shredder	2
9,500,000	9,500,000	1	ثانك أكسجين سائل (٦٠٠٠ لتر) - Liquid oxygen tank with (6000 L) vaporizer	3
9,500,000	9,500,000	1	مغسلة الملابس بكافة المعدات والمشتملات - Hospital laundry	4
2,500,000	2,500,000	1	المشرحة بكافة المعدات والمشتملات (ثلاجات / أحواض / صاروخ نقل الجثامين / ..)	5
2,600,000	1,300,000	2	مجموعة الات جراحية وأدوات للتخصصات الجراحية المختلفة (endoscopic / laparoscopic	6
650,000	650,000	1	(Urology surgery)	7
750,000	750,000	1	جموعة الات جراحية وأدوات لتخصص جراحة منع وأعصاب (Neuro surgery)	8
1,200,000	1,200,000	1	جموعة الات جراحية وأدوات لتخصص جراحة عامة وأنف واذن (ENT / General surgery)	9
اجمالي قيمة المطلبات العامة				
اجمالي قيمة مطلب التجهيز الطبي				
46,700,000				
133,685,000				

ولسيادتكم جزيل الشكر و مع وافر التحية ..،

قرار

بشأن

تأهيل مركز حلحول لرعاية وتأهيل الأحداث الذكور

جنوب الضفة الغربية - دولة فلسطين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادمة (116) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- مذكرة المندوبية الدائمة لدولة فلسطين رقم (11607) بتاريخ 2025/7/16،
- المذكرة الشارحة التي أعدتها دولة فلسطين حول هذا الموضوع،
- تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (115) و(116)،
- نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد دولة فلسطين،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

إحالة مشروع "تأهيل مركز حلحول لرعاية وتأهيل الأحداث الذكور - جنوب الضفة الغربية، دولة فلسطين"، إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لبحثه واتخاذ القرار اللازم بشأنه.

(ف) 2508 - د.ع 116 - 2025/9/3

قرار

بشأن

دعم مركز مصادر العلاجية لذوي الصعوبات البصرية في دولة فلسطين

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (116) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
 - مذكرة المندوبي الدائمة لدولة فلسطين رقم (11607) بتاريخ 2025/7/16،
 - المذكرة الشارحة التي أعدتها دولة فلسطين حول هذا الموضوع،
 - تقرير الأمين العام حول نشاط الأمانة العامة بين دورتي المجلس (115) و(116)،
 - نتائج أعمال اجتماعات اللجنة الاجتماعية والمجلس على مستوى كبار المسؤولين،
- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد دولة فلسطين،
- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

إحالة مشروع "دعم مركز مصادر العلاجية لذوي الصعوبات البصرية في دولة فلسطين"، إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لبحثه واتخاذ القرار اللازم بشأنه.

(ق) 2509 - د.ع 116 - (2025/9/3)



مرفق

التاريخ: ١٦ يونيو ٢٠٢٥

الرقم: ١١٦٧ / مم / ٢٠٢٥

عاجل

تهدي المندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى
الأمانة العامة المؤقرة لجامعة الدول العربية (أمانة شؤون المجلس الاقتصادي والاجتماعي)،
في ضوء تحضيرات الأمانة العامة لعقد الدورة العادية (١١٦) للمجلس الاقتصادي
والاجتماعي خلال الفترة من ٣١ أغسطس إلى ٣ سبتمبر ٢٠٢٥، وفي إطار جهود وزارة التنمية
الاجتماعية لتعزيز الحماية والرعاية الاجتماعية في دولة فلسطين نأمل التكرم بإدراج مشروع
القرار المرفق على جدول الأعمال، والذي يتضمن:

١. مشروع تأهيل مركز حلول لرعاية وتأهيل الأحداث الذكور - جنوب الضفة الغربية
لحماية ورعاية الأطفال الذكور في خلاف مع القانون أو المعرضين للخطر.
٢. مشروع دعم مراكز مصادر العلاجية لذوي الصعوبات البصرية، لضمان استدامة
تقديم خدماته بجودة وكفاءة عالية، بما يسهم في تمكين الأشخاص ذوي الصعوبات البصرية.
ويهدف المشروعان إلى تعزيز الحماية الاجتماعية وتحقيق العدالة الاجتماعية للفئات
المهمشة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة والتزامات دولة فلسطين الحقوقية.

تفتتح المندوبية الدائمة لدولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعبير
لأمانة العامة المؤقرة لجامعة الدول العربية عن أطيب تحياتها.



مذكرة شارحة: مقترن تأهيل مركز حلحلول لرعاية الأحداث الذكور - جنوب الضفة الغربية

في ضوء الارتفاع المتزايد في أعداد الأطفال الذكور في خلاف مع القانون ضمن محافظات جنوب الضفة الغربية، وما ترتب عليه من اتساع فجوة خدمات الحماية المتخصصة، تعتزم وزارة التنمية الاجتماعية إعادة تأهيل مركز حكومي قائم في مدينة حلحلول - محافظة الخليل، والمملوك رسمياً للوزارة، وتحويله إلى مركز متخصص لإيواء ورعاية وتأهيل الأحداث الذكور.

البلي جاهز من الناحية الإنسانية، إلا أنه غير مستغل حالياً بسبب حاجته لبعض أعمال الصيانة الداخلية والتجهيزات الأساسية من أثاث ومستلزمات تشغيلية، ويحول ذلك دون استخدامه كمرفق حماية فعال يخدم منطقة الجنوب، رغم ما يتمتع به من موقع استراتيجي ومساحة مناسبة.

تشير بيانات وزارة التنمية الاجتماعية إلى ارتفاع ملحوظ في عدد الأطفال الذكور في خلاف مع القانون خلال العامين الماضيين، حيث يبلغ عددهم في عام 2023 نحو 265 طفل، توزعوا كما يلى: الخليل (136)، بيت لحم (82). وارتفاع العدد في عام 2024 إلى 282 طفل، موزعين كالتالى: الخليل (170)، بيت لحم (78)، وهو ما يعكس تدهوراً اجتماعياً وتوسعاً في الفجوة الجغرافية بخدمات الإيواء والتأهيل، في ظل غياب تام لأى مركز متخصص للأحداث الذكور في جنوب الضفة الغربية.

يمتاز هذا المركز بمساحته المتوفرة وموقعه الحيوى في مدينة حلحلول، إلى جانب وجود محكمة أحداث في المدينة، مما يوكله ليكون مركزاً تأهيل متعدد الخدمات يستجيب لاحتياجات الأطفال في جنوب الضفة الغربية بأكملها.

أهمية المشروع:

- توافق المشروع مع أحكام القانون الفلسطيني لحماية الأحداث رقم (4) لسنة 2016، الذي يؤكد على ضرورة توفير مراكز متخصصة لإيواء ورعاية وتأهيل الأطفال في خلاف مع القانون، وضمان حمايتم من الاحتجاز غير المناسب، وتمكينهم من الاندماج الاجتماعي من خلال خدمات الرعاية المتكاملة.
- يدعم المشروع تنفيذ أهداف استراتيجية وزارة التنمية الاجتماعية، ومبادرات برنامج الحكومة الوطنية للتنمية والتطوير (2025-2026) وخاصة ما ورد في المبادرة الرابعة التي تركز على العدالة الاجتماعية والاندماج، وتندعو إلى تطوير بنية تحتية متخصصة للأطفال المعرضين للخطر، وتوسيع نطاق الخدمات الوقائية والتأهيلية في المناطق المهمشة، بما يشمل رعاية الأحداث.
- توفير تدخل حماية نوعي يخدم محافظات جنوب الضفة.
- تقليل الاعتماد على الاحتجاز المؤقت في مراكز الشرطة أو تحويل الحالات إلى رام الله.
- الاستفادة من مبني حكومي قائم وتقليل التكاليف مقارنة بانشاء مركز جديد.



الهدف العام

حماية ورعاية الأطفال في خلاف مع القانون والمعرضين للخطر.

الأهداف الفرعية

- تهيئة بيئة آمنة و المناسبة للأطفال الأحداث
- تعزيز المهارات الحياتية والمهنية للأطفال الأحداث
- تعزيز فرص إعادة دمج الأطفال في أسرهم و مجتمعهم المحلي
- دعم منظومة التحويل والمتابعة متعددة القطاعات

اللغة المستهدفة

الأطفال الذكور (12-18 سنة) في خلاف مع القانون أو المعرضين للانحراف.

المناطق المستهدفة

محافظات جنوب الضفة الغربية (الخليل، بيت لحم، وما حولها).

التدخل المقترن:

تأهيل المهني القائم من خلال:

- صيانة شاملة للمركز.
- تأثيث الغرف والمرافق التشغيلية.
- تجهيز غرف للإيواء، التعليم، الترفيه، المرافق الصحية، المطبخ، وقاعات متعددة الاستخدامات.
- تفعيل برامج شاملة تشمل العلاج النفسي الفردي والجماعي، تعديل السلوك، التأهيل المهني، التوعية القانونية، والأنشطة الرياضية والفنية.

التكلفة التقديرية المطلوبة

150,000 دولار أمريكي

نموذج - مشروع اجتماعي

1. إسم المشروع وعنوانه

تأهيل مركز حلول لرعاية وتأهيل الأحداث الذكور - جنوب الضفة الغربية

2. الأهداف العامة

حماية ورعاية الأطفال الذكور في خلاف مع القانون أو المعروضين للخطر.

3. الأهداف الآتية المرحلية

- تهيئة بيئة ليرائية آمنة ومتاسبة للأطفال الأحداث.
- تعزيز المهارات الحياتية والمهنية للأطفال الأحداث.
- تعزيز فرص إعادة دمج الأطفال في أسرهم ومجتمعهم المحظى.
- دعم منظومة التحريل والمتابعة متعددة القطاعات.

4. مبررات المشروع

تشير بيانات وزارة التنمية الاجتماعية إلى تزايد أعداد الأحداث الذكور في خلاف مع القانون ضمن محافظات جنوب الضفة الغربية، حيث بلغ عددهم عام 2024 نحو 282 طفلاً (الخائيل 170، بطا 34، بيت لحم 78). ويظهر ذلك الحاجة الملحة لإنشاء مركز تأهيلي متخصص في المنطقة الجنوبية، في ظل غياب أي مرافق مماثلة، واعتماد الجهات الرسمية حالياً على تحويل الحالات إلى رام الله، بما يشكل عبئاً على الأطفال وأسرهم. بينما المبني بموقعه الاستراتيجي داخل مدينة حلول، ويفريه من محكمة الأحداث، مما يجعله مناسباً ليكون مركزاً متعدد الخدمات يخدم محافظات الجنوب كافة.

5. خطة تنفيذ المشروع والفترات الازمة للتنفيذ

المرحلة الأولى – المرحلة التحضيرية (شهران)

- حصر احتياجات الصيانة والمعدات والأثاث الازمة للمركز.
- التسويق مع دائرة المشتريات في الوزارة للبدء في تحضير العروض أو العطاءات الازمة من أجل التعاقد مع شركة لتنفيذ أعمال الصيانة الداخلية وتزويد الوزارة بالمعدات والأثاث الازمة.

المرحلة الثانية – المرحلة التنفيذية (٤ أشهر)

- البدء في استدراج العروض والعطاءات و اختيار الجهات المناسبة للبدء في التنفيذ.
- البدء في تنفيذ أعمال الصيانة.
- توريد الأثاث والمعدات التعلية.
- تدريب الطواقم على الإشراف والخدمات التأهيلية.

المرحلة النهاية:

- تشغيل المركب والبدء باستقبال الحالات بالتنسيق مع وحدات حماية الأسرة وشرطة الأحداث.

6. البرامج التي سيتم تنفيذها من خلال المشروع

- جلسات دعم نفسى فردى وجماعي
- تعديل السلوك والمهارات الحياتية
- تأهيل مهنى (حرفى/تدريب بسيط)
- القرعاة القانونية للأطفال والأسر
- انشطة ترفيهية ورياضية
- خدمات تعليمية غير رسمية

7. مدى التقدم في إنجاز المشرع: الأئمية (نسبة التقدم) التجهيزات (...) القوى البشرية (...)

- الأئمية: جاهزة (أشليها) - نسبة التقدم ٩٥٪
- التجهيزات: غير متوفرة حالياً ٠٪
- القوى البشرية: لدى الوزارة طاقم مؤهل لمتابعة تنفيذ المشرع ادارياً ومالياً ١٠٠٪

8. تاريخ انطلاق المشرع

سيتم البدء بإجراءات التنفيذ عند تحويل المنحة لحساب وزارة التنمية الاجتماعية.

9. التكلفة (تحدد تفصيلاً مقدرة بالدولار الأمريكي) وحسب ما يلى:

- التكلفة الانشائية للمشرع: (المباني، الأثاث، المعدات ، اللوازم، ... الخ)- ١٥٠,٠٠٠ دولار تشمل:
- أعمال الصيانة الداخلية (دهان، أبواب، كهرباء، تهوية)
- الأثاث والتجهيزات (غرف نوم، قاعات، مطبخ، مكتبة، أشغال)

- اللوازم الأساسية لتشغيل المطبخ، والمقابل، وغرف الدراسة، والتخزين.

- التكاليف التشغيلية للمشروع لمدة خمس سنوات (تذكر تفصيلاً)

الجهاز الإداري حافظ مسؤول عن متابعة التسييرات الازمة لتنفيذ المشروع ، بالإضافة إلى الادارة العامة للطفولة ، معاقة ، معاقة ، الأحداث ، اضطراب ، ملامة ، العادات . (36,000) دولاً رسمياً مشاركتها من ضمن معاينة الوزارة .

٦- الجهاز الفني لدائرة المشتريات والدائرة المالية لضمان تنفيذ عمليات الصرف ضمن النظام المالي الحكومي المعتمد، (36,000) دولار سيتم مشاركتها من ضمن موازنة الوزارة.

- الخبراء الخارجيون - لا يوجد احتياج
- الأجهزة والمعدات: سيتم توفيرها من خلال التمويل المطلوب
- تكاليف أخرى: لا ت redund ضمن هذه المرحلة

١٠. مختار تمويل المشروع (تحدد مع بيان مقدار المتناهية لكل مصدر)

١٥٠,٠٠٠ روپیہ

١٨٠٣٦٠٠٠٥٩٦٢٤٧

- تحصيص الميكنة الحكومية**
توفير المطراقيم الإدارية والفنية
الأشراف على تنفيذ المشروع و التشغيل والمتابعة

١- الفئات المستهدفة من المشروع ونوعها

- القبة الأطفال الذكور (12-18 سنة) في خلاف مع القانون أو المعرضين للخطر.
العدد المتوقع متداولاً نحو 80-100 طفل من المحافظات الجنوبية.

١٢. الدعم المطلوب (بحدد تفصيلاً مع بيان نوع الدعم وكلفته مقدراً بالدولار)

الاتساعية المطلوبة : 50,000 دولار أمريكي مخصصة لتوفير احتياجات الرعاية الأساسية، وتشمل:

- ## **الأثاث والمستلزمات التشغيلية**

تفاصيل التوزيع الداخلي (وفق التصميم الحالي)

• الطابق الأول:

استقبال / غرفة زارات / 3 مكاتب / غرفة طبيب / غرفة خاصة / غرفة غسيل

• الطابق الثاني:

مكتب إرشاد / غرفة مبيت للمتايوبين / 3 غرف نوم للأطفال (6 + 8 + 8 أسرة) / مطبخ / مخزن / ثلاجة طعام /

غرفة جلوس / قاعة لشطة / مكتبة / غرفة دراسة / مفاسد

• غرفة حراسة خارجية

1.3: نسبة دعم الأمانة الفنية إلى الكلفة الإجمالية إلى أنواع الدعم الأخرى

- نسبة دعم الأمانة الفنية إلى الكلفة الإجمالية 80.6% أي ما يعادل 150,000 دولار.

- تساهم وزارة التنمية الاجتماعية بنسبة 19.4% من خلال مساهمة عينية (المباني، الطواطم، التشغيل).

مذكرة شارحة بخصوص دعم مركز مصادر العلانية لذوي الصعوبات البصرية

المقدمة

في سياق التحديات التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين، تسعى وزارة التنمية الاجتماعية إلى تنفيذ رؤيتها المتمثلة في تعزيز حقوقهم وتمكينهم لتحقيق حياة كريمة ومستقلة؛ ومن هنا يبرز دور مركز مصادر العلانية لذوي الصعوبات البصرية الكائن في مدينة بيت لحم، كأحد التدخلات الرائدة في تقديم خدمات تعليمية وتأهيلية مجانية ومتكللة لهذه الفئة، حيث يُعد هذا المركز الوحدة التابع لوزارة التنمية الاجتماعية الذي يختص بخدمة الأشخاص ذوي الصعوبات البصرية، ما يجعله عنصراً حيوياً في سد الفجوة الكبيرة الناتجة عن نقص المراكز المتخصصة في تقديم هذه الخدمات.

يعلم المركز على ثلثية احتياجات الأشخاص ذوي الصعوبات البصرية وتمكينهم من الاندماج الكامل في الأسرة والمدرسة والمجتمع، معززاً بذلك مبدأ العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص. وبالرغم من الإنجازات التي حققها إلا أنه يواجه تحديات كبيرة تتعلق بتنمية الموارد الرأسمالية الضرورية لتطوير خدماته وضمان استدامتها.

تلتئ هذه المذكرة لبيان الضوء على الاحتياجات الملحة للمركز وتعزيز الشراكات مع مختلف الجهات لتحقيق رؤيته الإنسانية، حيث يمثل دعم مركز مصادر العلانية وتوفر الموارد اللازمة استثماراً في مستقبل الأشخاص ذوي الصعوبات البصرية، فهو يسهم في تحسين حياتهم وتوسيع فرصهم في التعليم والمشاركة المجتمعية، ويمكن المركز من مواصلة أداء دوره كجهة شاملة تعنى بحقوق وتمكين هذه الفئة في فلسطين.

الهدف العام

تزويد مركز مصادر العلانية بالاحتياجات الرأسمالية الضرورية لضمان استمرار تقديم خدماته بجودة وكفاءة عاليتين، بما يسهم في تمكين الأشخاص ذوي الصعوبات البصرية وتعزيز دور المركز كمؤسسة شاملة تعنى بحقوق هذه الفئة.

الفلات المستهدفة

1. الأشخاص ذوي الصعوبات البصرية.
2. أسر الأشخاص ذوي الصعوبات البصرية.

المبررات

١. المركز الوحيد التابع للوزارة: بعد مركز مصادر العالبة المركز الوحيد التابع لوزارة التنمية الاجتماعية في فلسطين المخصص لخدمة الأشخاص ذوي الصعوبات البصرية. ويشكل هذا الوضع ضعطاً كبيراً على المركز لتلبية احتياجات هذه الفئة، مما يستوجب دعماً إضافياً لتعزيز قدراته.
٢. نقص المراكز المتخصصة: تعالى فلسطين من نقص كبير في المراكز المتخصصة التي تقدم خدمات تعليمية وتأهيلية متكاملة ومجانية للأشخاص ذوي الصعوبات البصرية، ما يجعل دعم المركز ضرورة لضمان تلبية هذه الفجوة الخدمية.
٣. ارتفاع الطلب على خدمات المركز: بسبب محدودية المؤسسات المسباحبة، يشهد المركز تزايداً مستمراً في أعداد المستفيدين، مما يتطلب تعزيز موارده لتلبية الاحتياجات المتزايدة وضمان جودة الخدمات المقدمة.
٤. التحديات الاقتصادية والاجتماعية: يعيش عدد كبير من الأشخاص ذوي الصعوبات البصرية وأسرهم في ظروف اقتصادية صعبة، مما يجعل الخدمات المجانية التي يقدمها المركز طوق نجاة لهم. ومن دون هذا الدعم، ستتعرض هذه الفئة لمزيد من التهميش والإقصاء.
٥. تعزيز الاندماج المجتمعي: يوفر المركز برامج تعليمية وتأهيلية تمكن الأشخاص ذوي الصعوبات البصرية من الاندماج في الأسرة والمدرسة والمجتمع، مما يعزز مبدأ العدالة الاجتماعية ويقلل من عزلتهم.
٦. مواكبة التطور التقني: تفتقر البيئة التعليمية والتاهيلية في المركز إلى المعدات التقنية الحديثة الازمة لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الصعوبات البصرية. الاستثمار في هذه الأدوات يرفع من كفاءة الخدمات المقدمة ويوشك على التطورات في هذا المجال.
٧. تعزيز التزام الوزارة بمسؤولياتها: دعم المركز يعكس التزام وزارة التنمية الاجتماعية بمهمتها ولبيتها تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة، ويدعم استراتيجيتها الهادفة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية وتمكين الفئات المهمشة.

الدعم المطلوب

تبلغ الكلفة الإجمالية للاحتياجات الرأسمالية الضرورية 77,650 دولار.



مقترن مشروع اجتماعي

اسم المشروع

دعم مركز مصادر العلانية لذوي الصعوبات البصرية

الهدف العام

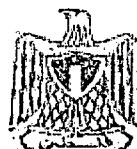
تقديم مركز مصادر العلانية بالاحتياجات الرأسمالية الضرورية لضمان استمرار تقديم خدماته بجودة وكفاءة عاليتين، بما يسهم في تمكين الأشخاص ذوي الصعوبات البصرية وتعزيز دور المركز كمؤسسة شاملة تعنى بحقوق هذه الفئة.

الاهداف الآتية المرحلية للمشروع

1. مركز مصادر العلانية هي مؤسسة تقوم بتقديم خدمات تعليمية تأهيلية اجتماعية إرشادية لفئة ذوي الصعوبات البصرية بغض النظر عن العمر أو الجنس أو درجة الصعوبة.
2. ضمان استمرار تقديم المركز خدماته في جنوب ووسط الضفة الغربية.
3. ضمان استمرار المركز تقديم خدمات إرشادية وتعليمية وتأهيلية وأدوات مساعدة لفئة ذوي الصعوبات البصرية بغض النظر عن العمر أو الجنس أو مكان السكن أو درجة الإعاقة.
4. توفير الاحتياجات الرأسمالية للمركز يساهم على مبردة الاندماج والمشاركة الفاعلة لذوي الصعوبات البصرية، بالإضافة لتمكين قنوات مجتمعية مختلفة في عدة مجالات لتكون أكثر استجابة مع احتياجاتهم.

الفئات المستفيدة

- 1- الاشخاص ذوي الصعوبات البصرية بغض النظر عن العمر ومكان السكن والجنس.
- 2- الهيئات التدريسية في المدارس والجامعات التي يتم العمل معها بموجب اتفاقيات ومذكرات تفاهم.
- 3- المدرسين ضمن برامج التعليم الجامع والمرشدين الاجتماعيين.
- 4- الطلبة في مختلف المراحل الدراسية من غير ذوي الصعوبات البصرية لتوسيعهم.
- 5- اسر الاشخاص ذوي الاعاقة البصرية.
- 6- كافة الفئات المجتمعية للتوعية بحقوق الاشخاص ذوي الصعوبات البصرية.
- 7- المؤسسات العاملة في مجال خدمة الاشخاص ذوي الصعوبات البصرية بهدف التكامل والتنسيق.



مبررات المشروع

إن توفير الاحتياجات الرأسمالية لمركز مصادر العلانية لذوي الصعوبات البصرية سيعود بالأهمية إلى توفير خدمات نوعية وذات جودة لذوي الصعوبات البصرية بسبب:

1. عدم وجود مراكز حكومية متخصصة تقدم خدمات مجانية لفئة ذوي الصعوبات البصرية.
2. يقدم خدمات نوعية لذوي الصعوبات البصرية وبشكل مجاني له ولعائلته والمجتمع المحيط.
3. العمل مع المجتمع المحلي والوزارة لتوفير الأدوات المساعدة الخاصة بالأشخاص ذوي الصعوبات البصرية وبشكل مجاني.
4. وجود نسبة عالية من ذوي الصعوبات البصرية في المجتمع مما يلزم ضرورة تقديم خدمات مختلفة لهم كون ذلك حق أساسى يجب توفيره.

خطة تنفيذ المشروع والفترز الزمنية الازمة للتنفيذ

في حال الموافقة على المشروع وتحويل التكلفة الخاصة به سيتم العمل على:

- استئراج عروض أسعار أو عطاء خاص بالأصناف المطلوبة من احتياجات رأسمالية وفق المواصفات الموضوعة خلال شهرين من عملية تحويل التكلفة.
- توزيد الأصناف المطلوبة للمركز خلال شهرين من إرساء العطاء على الشركة أو الشركات التي ستقوم بعملية التوريد.
- مبيت عمل افتتاح رسمي للمركز بعد توفير كافة المتطلبات الرأسمالية.
- بعد التجهيز س يتم عمل تغیر كامل وتفصيل دعم بمنور ومتارير خاصة

(التكلفة)

التكلفة التقديرية للمشروع مفصلاً بالجدول أدناه:

الرقم	العنوان	القسم	النوع	الكمية	القيمة	النوع	الكمية	القيمة
1	طاولة مكتب	مع جواير ونفة / مكتب مدير	640	1	640	طاولة مكتب	2	2850
2	طاولة مكتب	مع جواير / للموظفين	15	190	3	طاولة اجتماعات	حرف T	390
3	طاولة اجتماعات	حرف T	1	390				



الرقم	النوع/المصنف	السعر/\\$	العدد	الاجمالي	المواصفات الفنية
4	كرسي انتظار منجد مع ذراعين	1440	6	190	أرجل كروم
5	خزانة خشبية ودفات رجامية	480	1	480	ابواب زجاج ودفات خشب
6	جهاز حاسوب شخصي all in one	14000	14	1000	المواصفات مرفقة
7	طابعة كمبيوتر laser printer	560	2	280	HP Laser
8	color laser jet printer	470	1	470	للمختبر
9	كرسي منجد ظهر عالي دوار متدرك	1950	15	130	مع ذراعين
10	خزانة خشبية	120	2	60	للأرشيف
11	ماكينة تصوير	2700	1	2700	سحب سريع
12	HP Scanner Jet	650	1	650	enterprise flow5000 s4 sheet-feed , L2755a
14	جهاز UPS	320	4	80	محول كهرباء
15	خزانة معدنية دفة واحدة	700	5	140	
16	جهاز تايجر	16000	1	16000	جهاز رسم برينل / خزانة
17	أرفف مستودعات	125	5	25	مع أذرع وأرجل ثابت في الحاطن
18	ماكنات بيركنز للكتابة	8000	10	800	بريل
19	طاولة خشبية أرجل خشب	280	4	70	لأجهزة C.C.T.V ارتفاع 70 عرض 60 طول 80
20	عصمات تكبير أحجام مختلفة	2500	100	25	لضعف البصر
22	كرسي S جلد	2500	100	25	قاعة الاجتماعات
23	لوح كتابة أبيض.	90	1	90	عرض 2. متر × طول 1.20 ثابت
24	لوح ستاند	25	1	25	ستاند متحرك / في القاعة
25	جهاز تضخيم الصوت AMPLIFIER	650	1	650	في قاعة الاجتماعات
26	جهاز تلفزيون L.C.D	800	1	800	بوصة 55
27	لaptop	12000	10	12000	المواصفات مرفقة
28	Mackbook pro	1300	1	1300	IS RAM 8GB dell xp



الرقم	اسم الصنف	السعر/ \$	العدد	الاجمالي \$	المواصفات الفنية
29	قارئ وثائق Reader Nätteq	1950	2	3900	قارئ الوثائق العربية
30	برنامج ديزى بابلشر	1200	1	1200	لصناعة الكتب الصوتية
31	قارئ ملفات الديزى el Blaze	850	1	850	
33	لوح فيليب شارت	160	1	160	للشرح في ورشات التدريب
المجموع الكلي					77,650 \$

مصادر التمويل والتكلفة التشغيلية للمركز
 شاهم الوزارة:

- مبنى المركز والمكان في بيت لحم وهو ملك للحكومة.
- الطاقم الإداري والتقني داخل المركز والذين يعملون كموظفين حكوميين في المركز.

الثبات المستفيدة

- 1- الاشخاص ذوي الصعوبات البصرية بغض النظر عن العمر ومكان السكن والجنس.
- 2- الهيئات التعليمية في المدارس والجامعات التي يتم العمل معها بموجب اتفاقيات ومذكرات تفاهم.
- 3- المدرسين ضمن برنامج التعليم الجامع والمرشدين الاجتماعيين.
- 4- الطالب في مختلف المراحل الدراسية من غير ذوي الصعوبات البصرية لتوعيتهم.
- 5- اسر الاشخاص ذوي الاعاقة البصرية.
- 6- كافة الفئات المجتمعية للتوعية بحقوق الاشخاص ذوي الصعوبات البصرية.
- 7- المؤسسات العاملة في مجال خدمة الاشخاص ذوي الصعوبات البصرية بهدف التكامل والتنسيق.

الدعم المطلوب

ووفق التكلفة التقديرية التفصيلية أعلاه فإن الاحتياجات الرأسمالية المطلوبة هي 77,650 دولار

نسبة دعم الامانة العامة الفنية إلى التكلفة الإجمالية المطلوبة هي 100%.

البند السابع عشر:

ثانياً تقارير عن الدعم المقدم للمشروعات الاجتماعية

مذكرة شارحة
بشأن تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية
في الدول الأعضاء

2- تقارير عن الدعم المقدم للمشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء

عرض الموضوع:

- أصدر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب القرار رقم [ق 1033 (د.ع 44)، 2024/12/25] بشأن تقارير عن الدعم المقدم للمشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء، والذي نص في فقرته الثانية على:

"الطلب من وزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية، موافاة إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية بتقرير مفصل عن الدعم المقدم لمشروع تهيئة قاعة العلاج الحسي الحركي بالمركب الاجتماعي والتربوي للأطفال المصابين باضطرابات طيف التوحد، ومشروع إعادة تهيئة مسبح العلاج بالمياه بمركز التأهيل المهني للقاصررين عن الحركة العضوية والمصابين بحوادث مئوية، تمهيداً لعرض على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته القادمة".

- وجهت الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) المذكورة رقم (08/1/5/1/25) بتاريخ 5/1/2025 إلى المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية مرافق بها قرارات الدورة الرابعة والأربعين للمجلس.
لم تلق الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) ردًا من المندوبية الدائمة للجمهورية التونسية حتى تاريخ إعداد هذه المذكرة.

- كما نصت الفقرة الرابعة من القرار رقم [ق 1033 (د.ع 44)، 2024/12/25] بشأن تقارير عن الدعم المقدم للمشروعات الاجتماعية على:
الطلب من وزارة التنمية الاجتماعية بدولة فلسطين، موافاة قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) بتقرير مفصل عن الدعم المقدم لمشروع الرعاية المنزلية لكبار السن، تمهيداً لعرضه على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته القادمة.

- وجهت الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) المذكورة رقم (08/1/5/1/25) بتاريخ 5/1/2025 إلى المندوبيّة الدائمة لدولة فلسطين مرفق بها قرارات الدورة الرابعة والأربعين للمجلس.
- لم تلق الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) ردًا من المندوبيّة الدائمة لدولة فلسطين حتى تاريخ إعداد هذه المذكورة.

الإجراءات المطلوب:

الأمر معروض على المجلس المؤقر للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

البند الثامن عشر:

**دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز
العدالة المجالية وتنمية رأس المال البشري**

مذكرة شارحة
بشأن : دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني
في تعزيز العدالة المجالية وتنمية الرأسمال البشري:
إحداث الشبكة العربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة المذكورة رقم (3748) بتاريخ 11/8/2025، من المندوبية الدائمة للمملكة المغربية، تطلب فيها إدراج بند تحت عنوان "دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز العدالة المجالية وتنمية الرأسمال البشري: إحداث الشبكة العربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، على الدورة (116) للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأصدر المجلس القرار رقم (2489) بتاريخ 3/9/2025، الذي نصت فقرته الثانية على "إحالة مشروع "إحداث الشبكة العربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني" إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لبحثه، وعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة القادمة" (مرفق).
- أوضحت المذكورة الشارحة المرفقة بمذكرة المندوبية الدائمة للمملكة المغربية المشار إليها أعلاه، أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعد محركاً أساسياً للتنمية الشاملة المستدامة، لاسيما في سياق التحديات الراهنة التي تواجهها العديد من الدول، مشيرة إلى أن المملكة المغربية تسعى لتحقيق نموذج تموي جديد يرتكز على العدالة الاجتماعية والمجالية، ويبذر دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية فعالة لتحقيق الفوارق الترابية، وتطوير الإمكانيات والموارد البشرية والطبيعية، مؤكدة على أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشكل رافداً هاماً من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة المغربية، مشيرة أيضاً إلى أن الوزارة المكلفة بإنعاش وتنمية هذا القطاع بالمملكة المغربية سعت إلى إعداد استراتيجية وخطط عمل تتميم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، ونجم عنها إطلاق عدة مشاريع وبرامج عمل في هذا القطاع الهام.
- كما أوضحت المذكورة أنه لتنمية هذه المجهودات وتوسيع دائرة التعاون والشراكات في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لفائدة الدول العربية، وفي ظل غياب إطار عمل موحد وشبكة تجمع الفاعلين لمواجهة تشتت الجهود، تبرز الحاجة الماسة إلى إحداث "الشبكة العربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني"، والتي ستكون بمثابة منصة موحدة لتعزيز التعاون وتبادل المعرفة وتقوية القدرات والدعوة للسياسات الداعمة لهذا القطاع في جميع أنحاء المنطقة العربية، مما سيسهم في

تشريع وتيرة التنمية المستدامة وخلق فرص عمل لائقة وتمكين الفئات المهمشة وتعزيز التماسك الاجتماعي وتحقيق تنمية اقتصادية أكثر عدالة وشمولية في المنطقة.

الإجراءات المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر، للتفصيل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.



مرفق

10530

١١ AUG 2025

2025/8/11

رقم ٣٧٤٨

هذا

تهدي المذوبيبة الدائمة للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، وتبعاً لمنكرتها رقم 225/02/02 بتاريخ 2025/5/21، تشرف بان تبعث إليها، رفقة، المذكورة المشارحة للمقترح المغربي المعنون "دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز العدالة المجالية وتنمية الرأس المال البشري: إحداث الشبكة العربية للأقتصاد الاجتماعي والتضامني" ، قصد إدراجها في جدول أعمال الدورة 116 للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، المزمع عقدها من 31 غشت إلى 3 سبتمبر 2025 بمقر الأمانة العامة.

وتغتتم المذوبيبة الدائمة للمملكة المغربية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة لجامعة الدول العربية (أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي)، عن فائق تقديرها واحترامها.

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية
أمانة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



مذكرة شارحة بشأن

تجربة المغرب في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني

"دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز العدالة المجالية وتنمية الرأس مال البشري"

مقترن مشروع إحداث الشبكة العربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

بعد الاقتصاد الاجتماعي والتضامني محركاً أساسياً للتنمية الشاملة المستدامة، لا سيما في سياق التحديات الراهنة التي تواجهها العديد من الدول. ففي ظل سعي المملكة المغربية لتحقيق نموذج تنموي جديد يرتكز على العدالة الاجتماعية والمجالية، يبرز دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كآلية فعالة لتقليل الفوارق التراكمية، وتطوير الإمكانيات والموارد البشرية والطبيعية. حيث إن تأثير هذا القطاع لا يقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يمتد ليشمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والبيئية، مما يجعله رافعة حقيقة لتحقيق التنمية المجالية المتوازنة، وتكافؤ الفرص خصوصا لدى النساء والشباب بالعالم القروي.

ويشكل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني رافداً هاماً من راوفد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة المغربية، حيث يساهم بشكل متزايد في خلق فرص الشغل وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التماسك المجتمعي. وقد شهد هذا القطاع نمواً ملحوظاً وتطوراً متزايداً خلال السنوات الأخيرة، ليصبح مكوناً لا يمكن إغفاله في النسق الاقتصادي الوطني. إذ يمثل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حالياً حوالي 3% من الناتج الإجمالي الخام للمغرب، كما يستوعب هذا القطاع نسبة مهمة من القوى العاملة، حيث يشغل حوالي 95% من الساكنة النشطة، مما يدل على قدرته على توفير فرص عمل مستدامة و شاملة.

وبناءً على الأرقام، يبلغ عدد التعاونيات في المملكة المغربية حوالي 70000 تعاونية منتشرة في مختلف القطاعات، وتنستطع هذه التعاونيات ما مجموعه 764411 متعاوناً ومتعاوناً، مما يعكس حجم الانخراط المجتمعي في هذا النموذج الاقتصادي الواعد. وتعمل المرأة بمكانة متميزة في هذا القطاع، حيث تساهم بشكل فعال في ديناميته، ويبلغ عدد التعاونيات النسائية حوالي 8000 تعاونية، تضم في صفوفها 72910 متعاونة، مما يسلط الضوء على دور المرأة الريادي في التنمية المحلية وتعزيز الاستقلالية الاقتصادية. إلى جانب التعاونيات، يزخر المغرب بنسيج جماعي حيوي ونشيط، يضم حوالي 268000 جمعية



تعمل في مجالات متعددة تخدم أهداف التنمية المستدامة والعمل الاجتماعي. كما تلعب 63 تعاونية دوراً هاماً في توفير خدمات اجتماعية وصحية مبنية على اعتمادها لأعضائها، وتعزيز قيم التضامن والتكافل.

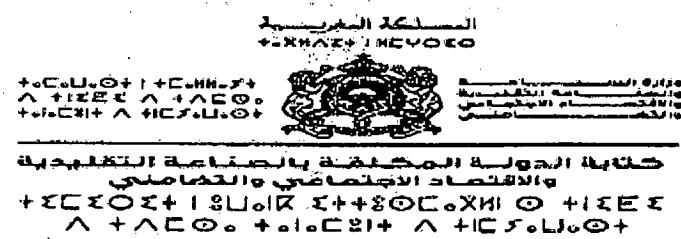
ولواكبة منظمات الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، عملت الوزارة المكلفة بإنعاش وتلمسية هذا القطاع بالملائكة المغربية على إعداد استراتيجية ومحاططة عمل تهمية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، تجذب عنها تنزيل عدة مشاريع وبرامج عمل تذكر من بينها: المشاريع والبرامج المرتبطة بمحاور الحكومة وتحسين مناخ الأعمال، ومجال إنعاش وترويج منتوجات وخدمات القطاع، وتنمية قدرات وكفاءات العاملين به، والتمكين السوسيو-اقتصادي للنساء، بالإضافة إلى تشجيع البحث العلمي والابتكار، والاستفادة من فرص التعاون والشراكة على الصعيد القاري والدولي.

وللثمنين هذه المجهودات وتوسيع دائرة التعاون والشراكات في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني لفائدة الدول العربية التي ما تزال في المراحل الأولى من تطويره، واستغلال الإمكانيات الكامنة به بالرغم من وجود مبادرات فردية وجهود محلية متفرقة، ولكنها غالباً ما تفتقر إلى التنسيق والدعم اليمكلي الكافي لتفعيليتها، وفي غياب إطار عمل موحد وشبكة تجمع الفاعلين لمواجهة تشقق الجهود، وصعوبة تبادل الخبرات والمعارف، وعدم القدرة على التأثير في السياسات العامة بفعالية، وعرقلة الوصول إلى فرص التمويل، وبناء القدرات اللازمة، وتعزيز الابتكار في هذا القطاع الحيوي، تبرز الحاجة الماسة إلى إحداث الشبكة العربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني، التي يمكنها بمثابة منصة موحدة لتعزيز التعاون، وتبادل المعرفة، وتنمية القدرات، والدعوة للسياسات الداعمة لهذا القطاع في جميع أنحاء المنطقة العربية. مما سيسمح في تسريع وتيرة التنمية المستدامة، وخلق فرص عمل لائق، وتمكين الفئات المهمشة، وتعزيز التماسك الاجتماعي، وتحقيق تنمية اقتصادية أكثر عدالة وشمولية في المنطقة.

ونقترح بهذا المخصوص، استضافة الاجتماعات التحضيرية لإعدادات هذه الشهادة بالمملكة المغربية لنقدِّيم نموذج عملي وتجربة غنية في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مما يلهم ويحفز الدول العربية على تبني وتطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني. الشيء الذي سيعزز من مصداقية الشكبة ومتنحها، خصوصاً قوتها منذ بداية إحداثها.

التعريف بالشيكة العربية للأقتصاد الاجتماعي والتضامني

الشبكة العربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني هي مبادرة مقتربة عهدت إلى إنشاء منجمة موحدة لتعزيز الشراكة والتعاون، وتبادل المعرفة، وبناء القدرات، والدعوة للسياسات الداعمة لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في جميع أنحاء المنطقة العربية، وجعلها قوة اقتصادية تعالج تحديات التنمية الشاملة في الدول العربية.



الأهداف الرئيسية للشبكة

- **تعزيز التعاون وتبادل المعرفة:** إنشاء منصة موحدة لتسهيل تبادل الخبرات، والممارسات الفضلى، والمعارف بين الدول العربية والفاعلين في مجال الاقتصاد الاجتماعى والتضامنى. هنا يساهم في سد الفجوات المعرفية والاستفادة من التجارب الرائدة في هذا المجال.
- **بناء القدرات:** تقديم الدعم والتكوين اللازمين لتطوير مهارات وقدرات الأفراد والمؤسسات العاملة في هذا القطاع. بهدف تمكّنهم من تنفيذ مشاريعهم بفعالية أكبر وتوسيع نطاق تأثيرها على المجال التربى الذى تنشط داخلاً.
- **الدعوة للمساهمات الداعمة:** العمل على التأثير في السياسات العمومية لضمان بيئة مواتية للنمو وتطور الاقتصاد الاجتماعى والتضامنى. وتحسين مناخ الأعمال به.
- **تسريع وتيرة التنمية المستدامة:** المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، من خلال دعم المبادرات والمشاريع التي تخدم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية.
- **خلق فرص عمل لائق:** تشجيع ودعم المشاريع التي تولد فرص عمل مستدامة، تساهم في تقليل البطالة وتحسين الظروف المعيشية للأفراد والمجتمعات.
- **تمكين الفئات المشرفة:** التركيز على إدماج الفئات الأكثر ضعفاً وصعوبة في النسخة الاقتصادية والاجتماعي، ومنحهم الأدوات والفرص للمشاركة الفعالة في التنمية، خاصة النساء والشباب بالعالم القروي.
- **تعزيز التماسك الاجتماعي:** بناء مجتمعات أكثر ترابطاً وتكافلاً من خلال دعم المبادرات التي تعزز التضامن الاجتماعي وتحدد من التفاوتات.
- **تحقيق تقميم اقتصادية أكثر عدالة وشمولية:** المساهمة في بناء نموذج اقتصادي يركز على الإنماء والشمولية، حيث تعود فوائد التنمية على جميع شرائح المجتمع، وليس فقط على فئات معينة.



شارع ماء التينين للعمال العرش - من ٢ - ٦٤٣٥ - الربط الصناعي
Av. Mae Alanine, Haut Agdal - BP: 6435 - Rabat Institute
Tél : ٠٥ ٣٧ ٢٧ ٦٤ ٠٤ Fax: ٠٥ ٣٧ ٧٧ ٣٥ ٤٠
www.artisanat.gov.ma



قرار

بشأن

دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في تعزيز العدالة المجالية وتنمية الرأس المال البشري:
إحداث الشبكة العربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية (116) على المستوى الوزاري،

- بعد اطلاعه على:

- مذكرة الأمانة العامة،
- مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة المغربية رقم (3748) بتاريخ 2025/8/11،
- المذكورة الشارحة التي أعدتها المندوبية الدائمة للمملكة المغربية حول هذا الموضوع،
- نتائج أعمال اجتماعات المجلس على مستوى كبار المسؤولين،

- وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة العامة، ومداخلة سعادة رئيس وفد المملكة المغربية،

- وفي ضوء المناقشات،

يقرر

1. تقديم الشكر إلى المملكة المغربية على تقديم تجربتها الرائدة في مجال الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وعلى مقترن مشروع إحداث الشبكة العربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني لتعزيز التعاون وتبادل المعرفة والخبرات، وتقوية القدرات والدعوة للسياسات الداعمة لهذا القطاع في جميع أنحاء المنطقة العربية.
2. إحالة مشروع "إحداث الشبكة العربية للاقتصاد الاجتماعي والتضامني" إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لبحثه، وعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الدورة القادمة.

(ق) 2489 - د.ع 116 - (2025/9/3)

البند التاسع عشر:

**تعديل تاريخ الاحتفال باليوم العربي
لمنظمات المجتمع المدني**

مذكرة شارحة

بشأن : الاحتفال باليوم العربي لمنظمات المجتمع المدني

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة الفنية المذكورة رقم (1454) بتاريخ 2025/9/2، من إدارة منظمات المجتمع المدني بقطاع الشؤون الاجتماعية، تطلب فيها إدراج بند على مشروع جدول أعمال الدورة (45) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، حول تعديل تاريخ الاحتفال باليوم العربي لمنظمات المجتمع المدني من 27 ديسمبر، إلى 22 فبراير من كل سنة.

(مرفق المذكرة الشارحة الواردة من الإدارة المعنية في هذا الشأن)

- وفي ضوء النقاشات خلال اعمال الدورة (82) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، تم التأكيد على الاحتفال باليوم العربي لمنظمات المجتمع المدني، يوم 27 ديسمبر من كل عام وفقاً لقرار المجلس رقم [877 (د.ع 38)، 2018/12/5].

- كما رحب المكتب التنفيذي بمبادرة جمهورية مصر العربية ودولة ليبيا بالاحتفال باليوم العربي للعمل الاجتماعي من خلال تكريم شخصيات قدمت إنجاز على المستوى الوطني في كل دولة، وترشيح شخص واحد من كل دولة يتم تكريمه في إطار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

- في هذا الإطار تلقت الأمانة العامة من جمهورية مصر العربية، وزارة التضامن الاجتماعي، وثيقة معايير اختيار وتكريم شخصية عربية مؤثرة في مجال العمل الاجتماعي، موضحة أن هذه المعايير تأتي لاعتمادها ضمن فعاليات اجتماعات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بهدف تكريم شخصية عربية مؤثرة أثرت إيجاباً في تنمية المجتمعات العربية وأسهمت بجهود رائدة في تطوير منظومة العمل الاجتماعي.

- كما تهدف هذه الوثيقة إلى تحديد إطار واضح وموضوعي للاختيار بما يعكس القيم والمبادئ التي يتبعها المجلس، ويضمن الاحتفاء بالشخصيات التي تقدم نموذجاً عربياً مشرفاً في خدمة المجتمع.

أهداف التكريم

1. إبراز النماذج العربية الملهمة في العمل الاجتماعي.
2. تعزيز ثقافة المسؤولية المجتمعية وتشجيع الابتكار الاجتماعي في الدول العربية.
3. تعزيز الدور العربي المشترك في دعم الفئات الهشة وتحقيق العدالة الاجتماعية.
4. دعم المبادرات المستدامة التي تعالج التحديات الاجتماعية المعاصرة.

معايير الترشيح

أولاً: معايير الإنجاز والتأثير

1. إسهامات مؤثرة وملموعة في تطوير منظومة العمل الاجتماعي على سبيل المثال : - (تنفيذ مشروعات - تصميم مبادرات وإدارتها - التأليف والنشر - البحث العلمي - التدريب - الاستشارات) ولها أثر إيجابي على ثبات اجتماعية مستهدفة على المستوى الوطني أو العربي.
2. تطبيق أو اقتراح حلول مبتكرة لمعالجة قضايا اجتماعية.

ثانياً: معايير القيادة والريادة

1. دور قيادي متميز في مؤسسات حكومية أو أهلية أو منظمات دولية ذات صلة بالشأن الاجتماعي.

ثالثاً: معايير الالتزام والقيم

1. المساهمة في العمل التطوعي وتحفيز العمل الجماعي في المجتمع.
2. الالتزام بالنزاهة والشفافية في الأنشطة والممارسات على سبيل المثال توضيح مصادر التمويل وطرق تنفيذ المبادرات .

رابعاً: معايير الاستدامة والأثر طويلة المدى

1. استمرارية تنفيذ المشروعات أو المبادرات أو أي أنشطة أخرى لمدة كافية لإثبات فعاليتها.
2. عرض النتائج الإيجابية للمشروعات أو المبادرات أو الأنشطة.

خامساً: معايير الاعتراف العربي والدولي

1. المشاركة في فعاليات وإسهامات عربية أو دولية تعزز حضور العمل الاجتماعي.
2. تقديم أبحاث أو دراسات أو أوراق سياسات تخدم صانعي القرار في الدول العربية.

سادساً: إجراءات الترشيح والاختيار

1. تقديم ملف ترشيح يحتوي على السيرة الذاتية، وسجل الإنجازات، والوثائق الداعمة.
2. مراجعة الملفات من لجنة مختصة تُشكل من قبل الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
3. اعتماد الشخصية المرشحة من المجلس خلال دورته الرسمية.

سابعاً: أحكام عامة

1. يحق للجنة المختصة طلب أي بيانات أو مستندات إضافية من المرشح.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس المؤقر، للتفصل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

مذكرة شارحة

بشأن

(تعديل تاريخ الاحتفال باليوم العربي لمنظمات المجتمع المدني)

عرض الموضوع:

- بالإشارة إلى قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، رقم 887 وال الصادر في الدورة العادية رقم 38 بتاريخ 5 ديسمبر 2018 والذي نص على:
 - الموافقة على تحديد يوم 27 ديسمبر / كانون أول من كل عام لليوم العربي لمنظمات المجتمع المدني.
 - دعوة الدول الأعضاء إلى الاحتفال بهذا اليوم على المستوى الوطني كل وفق ما تراه مناسباً.
- وفي ضوء ما تضمنه إعلان بغداد الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بدورتها العادية الرابعة والثلاثين والقمة العربية التنموية الاقتصادية والاجتماعية بدورتها الخامسة، المنعقدان بتاريخ 17 مايو 2025 ببغداد في جمهورية العراق، بشأن تأكيد قادة الدول العربية على تعزيز دور الشباب والمجتمع المدني في صياغة مستقبل التنمية العربية.
- ومنذ إقرار اليوم العربي لمنظمات المجتمع المدني في ديسمبر 2018، لم يتسع للأمانة العامة (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة منظمات المجتمع المدني) تنظيم احتفالية لإحياء هذا اليوم، وتم الاقتصر على اصدار بيان صحفي وتعميمه على الدول الأعضاء ووسائل الاعلام، وذلك بسبب تزامن موعد الاحتفال باليوم العربي لمنظمات المجتمع المدني مع احتفالات آخر السنة مما حال دون تنظيم أي فعالية بالمناسبة لاعتذار عديد الجهات عن المشاركة لأسباب في جوهرها ترتبط بالفترة الزمنية التي تقرن بالإجازات السنوية في مختلف الدول العربية.
- لذلك، يقترح تعديل تاريخ الاحتفال باليوم العربي لمنظمات المجتمع المدني من 27 ديسمبر/كانون أول إلى 22 فبراير/شباط من كل سنة، ويستند اختيار هذا التاريخ إلى ارتباطه بتكرييم جامعة الدول العربية للرباعي الراعي للحوار الوطني التونسي (4 منظمات مجتمع مدني) الحاصل على جائزة نobel للسلام لسنة 2015، بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في 22 فبراير 2016، بحضور معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية وبمشاركة رؤساء المنظمات الراعية للحوار الوطني التونسي، وذلك خلال احتفالية شهدت أيضاً إطلاق العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني 2026-2016، كأول وثيقة عربية تعنى بالمجتمع المدني وتعكس التزاماً لم يسبق له مثيل من قبل الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية لإشراك منظمات المجتمع المدني في جهود التنمية.

المطلوب:

- الموافقة على تحديد يوم 22 فبراير/شباط من كل عام لليوم العربي لمنظمات المجتمع المدني.
- دعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والدول الأعضاء إلى الاحتفال بهذا اليوم كل وفق ما يراه مناسباً.



مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب
الدورة العادية الثامنة والثلاثين

قرار

بشأن: تخصيص يوم عربي لمنظمات المجتمع المدني

إن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته العادية الثامنة والثلاثين،

بعد إطلاعه على:

- مذكرة إدارة منظمات المجتمع المدني رقم (4060) بتاريخ 13/11/2018 بشأن طلب إدراج الدليل العربي لمنظمات المجتمع المدني على القمة التنموية،
 - * وبعد الاستماع إلى إيضاحات الأمانة الفنية،
 - * وبناء على مشاورات أصحاب المعالي الوزراء أعضاء المجلس،

يقرر

1- الموافقة على تحديد يوم 27 ديسمبر/ كانون الأول من كل عام لليوم العربي لمنظمات المجتمع المدني.

2- دعوة الدول الأعضاء إلى الاحتفال بهذا اليوم على المستوى الوطني كل وفق ما تراه مناسباً.

[ق 877 (د.ع 38)، 5/12/2018]



الادارة المركزية لشئون مكتب الوزيرة
الادارة العامة للعلاقات الدولية والاتصالات
ادارة المؤتمرات

وثيقة معايير اختيار وتكريم شخصية عربية مؤثرة في مجال العمل الاجتماعي

المقدمة

تأتي هذه المعايير لاعتمادها ضمن فعاليات اجتماعات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بهدف تكريم شخصية عربية مؤثرة أثرت إيجاباً في تنمية المجتمعات العربية وأسهمت بجهود رائدة في تطوير منظومة العمل الاجتماعي.

تهدف الوثيقة إلى تحديد إطار واضح وموضوعي للاختيار بما يعكس القيم والمبادئ التي يتبعها المجلس، ويضمن الاحتفاء بالشخصيات التي تقدم نموذجاً عربياً مشرفاً في خدمة المجتمع.

أهداف التكريم

١. إبراز النماذج العربية الملهمة في العمل الاجتماعي.
٢. تعزيز ثقافة المسؤولية المجتمعية وتشجيع الابتكار الاجتماعي في الدول العربية.
٣. تعزيز الدور العربي المشترك في دعم الفئات الهشة وتحقيق العدالة الاجتماعية.
٤. دعم المبادرات المستدامة التي تعالج التحديات الاجتماعية المعاصرة.

معايير الترشيح

أولاً: معايير الإنجاز والتأثير

١. إسهامات مؤثرة وملوحة في تطوير منظومة العمل الاجتماعي على سبيل المثال :- (تنفيذ مشروعات - تصميم مبادرات واداراتها - التأليف والنشر - البحث العلمي- التدريب- الاستشارات) ولها أثر إيجابي على قنوات اجتماعية مستهدفة على المستوى الوطني أو العربي.
٢. تطبيق أو اقتراح حلول مبتكرة لمعالجة قضايا اجتماعية.

ثانياً: معايير القيادة والريادة

١. دور قيادي متميز في مؤسسات حكومية أو أهلية أو منظمات دولية ذات صلة بالشأن الاجتماعي.

ثالثاً: معايير الالتزام والقيم

١. المساهمة في العمل التطوعي وتحفيز العمل الجماعي في المجتمع.
٢. الالتزام بالنزاهة والشفافية في الأنشطة والممارسات على سبيل المثال توضيح مصادر التمويل وطرق تنفيذ المبادرات .



الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزيرة
الإدارة العامة للعلاقات الدولية والانفصالات
ادارة المؤتمرات

رابعاً: معايير الاستدامة والأثر طويلة المدى

١. استمرارية تنفيذ المشروعات أو المبادرات أو أي أنشطة أخرى لمدة كافية لإثبات فعاليتها.
٢. عرض النتائج الإيجابية للمشروعات أو المبادرات أو الأنشطة.

خامساً: معايير الاعتراف العربي والدولي

١. المشاركة في فعاليات وإسهامات عربية أو دولية تعزز حضور العمل الاجتماعي.
٢. تقديم أبحاث أو دراسات أو أوراق سياسات تخدم صانعي القرار في الدول العربية.

سادساً: إجراءات الترشيح والاختيار

١. تقديم ملف ترشيح يحتوي على السيرة الذاتية، وسجل الإنجازات، والوثائق الداعمة.
٢. مراجعة الملفات من لجنة مختصة تشكل من قبل الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
٣. اعتماد الشخصية المرشحة من المجلس خلال دورته الرسمية.

سابعاً: أحكام عامة

١. يحق للجنة المختصة طلب أي بيانات أو مستندات إضافية من المرشح.

البند العشرون:

الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2033-2025)
والتشريعات الخاصة بمهنة العمل الاجتماعي
في المملكة الأردنية الهاشمية

مذكرة شارحة

بشأن : الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2025 – 2033) والتشريعات الخاصة بمهننة العمل الاجتماعي في المملكة الأردنية الهاشمية

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة المذكورة رقم (ج ع 3/2166/17/8) بتاريخ 2025/3/16، من المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية، تطلب فيها تعليمي الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2025 – 2033)، على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء (مرفق)، بهدف الإطلاع عليها والاستفادة منها، وكذلك التشريعات الخاصة بمهننة العمل الاجتماعي، وذلك تنفيذاً للمبادرات الواردة في الإطار الاسترشادي لمهننة العمل الاجتماعي العربي.
- تضمنت الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2025 – 2033)، خلفية ومنهجية إعدادها، ومفهوم الحماية الاجتماعية والفئات المستهدفة، ومحاور الاستراتيجية ومكوناتها، بالإضافة إلى التقاطعات الاستراتيجية مع الرؤى الوطنية وأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن الإطار العام للمتابعة والتقييم.
- بناءً على ما تقدم، وجهت الأمانة العامة المذكورة رقم (697) بتاريخ 2025/8/27، إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، مرفق بها الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2025 – 2033) والتشريعات الخاصة بمهننة العمل الاجتماعي، المرفقة بمذكرة المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية المشار إليها أعلاه، وذلك للإطلاع عليها والاستفادة منها.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر، للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

સર્વોચ્ચ
નીચો

દાખલે કરું હોય | બિલી દ્વારા જાહેર કરું હોય |

દાખલે કરું હોય | તરફાત્ત્વિક રીતે વિના | કોઈ રીતે



17 AUG 2014

દાખલે કરું હોય | કોઈ રીતે વિના નથી | બિલી દ્વારા જાહેર કરું હોય |

દાખલે કરું હોય | કોઈ રીતે વિના નથી | બિલી દ્વારા જાહેર કરું હોય |

દાખલે કરું હોય | બિલી દ્વારા જાહેર કરું હોય |

જાહેર કરું હોય | કોઈ રીતે વિના નથી | બિલી દ્વારા જાહેર કરું હોય |

જાહેર કરું હોય | કોઈ રીતે વિના નથી | બિલી દ્વારા જાહેર કરું હોય |

જાહેર કરું હોય | કોઈ રીતે વિના નથી | બિલી દ્વારા જાહેર કરું હોય |

દાખલે કરું હોય :

દાખલે કરું હોય | કોઈ રીતે વિના નથી | બિલી દ્વારા જાહેર કરું હોય |

દાખલે કરું હોય :

દાખલે કરું હોય | કોઈ રીતે વિના નથી | બિલી દ્વારા જાહેર કરું હોય |

દાખલે કરું હોય | કોઈ રીતે વિના નથી | બિલી દ્વારા જાહેર કરું હોય |

દાખલે કરું હોય | કોઈ રીતે વિના નથી | બિલી દ્વારા જાહેર કરું હોય |

દાખલે કરું હોય | બિલી દ્વારા જાહેર કરું હોય |

દાખલે કરું હોય | કોઈ રીતે વિના નથી | બિલી દ્વારા જાહેર કરું હોય |

દાખલે કરું હોય | કોઈ રીતે વિના નથી | બિલી દ્વારા જાહેર કરું હોય |

1. 10/1/18

2. 11/1/18

સર્વોચ્ચ
નીચો

દાખલે કરું હોય |

દાખલે કરું હોય |



17 AUG 2014

10790

The Government of Gujarat
જાહેર કરું હોય |



الأمانة العامة

الرقم: ٤٩٦٥١١٥/٢٥
التاريخ: ٢٠٢٤-٨-٢٧

قطاع الشؤون الاجتماعية
ادارة التنمية والسياسات الاجتماعية
الأمانة الفنية لمجلس
وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية (ادارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة المؤقة (جميع المندوبيات)،

وتشير أن تشير إلى مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية رقم (ج ع/2166/3) بتاريخ 2025/8/17، بطلب تعميم كل من الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2025 - 2033)، والتشريعات الخاصة بمهنة العمل الاجتماعي في المملكة الأردنية الهاشمية، على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، للاطلاع عليها والاستفادة منها.

تغدو الأمانة العامة ممتدة للمندوبية المؤقة تفضلها بموافقة وزارة الشؤون الاجتماعية أو ما يحكمها في حكمكم المؤقة، بهذه المذكرة ومرفقها مذكرة المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية المشار إليها أعلاه، وتقرير الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية (2025 - 2033)، والتشريعات الخاصة بمهنة العمل الاجتماعي، علماً أنه تم إرسال هذه الوثائق على البريد الإلكتروني لمندوبيتكم المؤقة نظراً ل الكبير حجمها.

وتنتهز الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية (ادارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، هذه المناسبة للتعرّف للمندوبية المؤقة عن فائق الاعتبار. *باناس المجرى*

صورة إلى: إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية.

M.S.

البند الحادي والعشرون:
الاستفادة من التجربة الأردنية لتدريب وتأهيل وترخيص العاملين
الاجتماعيين من خلال مركز تدريب وتأهيل العاملين الاجتماعيين
بالمملكة الأردنية الهاشمية.

مذكرة شارحة

بشأن :

الاستفادة من التجربة الأردنية في مجال تدريب وتأهيل وترخيص العاملين الاجتماعيين من خلال مركز تدريب وتأهيل العاملين الاجتماعيين بالمملكة الأردنية الهاشمية

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة المذكورة رقم (ج ع/3) 2471/9/16، بتاريخ 2025/9/16، من المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية، تطلب فيها إدراج بند تحت ما يستجد من أعمال بعنوان "تدريب وتأهيل وترخيص العاملين الاجتماعيين من خلال مركز تدريب وتأهيل العاملين الاجتماعيين"، على مشروع جدول أعمال الدورة (82) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
- أشارت الورقة المفاهيمية المرفقة بمذكرة المندوبية المشار إليها أعلاه، إلى أن الدول العربية تسعى لتعزيز قدرات العاملين الاجتماعيين وتطوير مهنة العمل الاجتماعي وفق الإطار الاستراتيجي الاسترشادي لمهنة العمل الاجتماعي العربي (2023 – 2027)، الذي أقره مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بموجب قراره رقم (880) د.ع (39) بتاريخ 17/12/2019، بهدف توحيد المعايير المهنية، ورفع كفاءة العاملين الاجتماعيين، وتعزيز جودة الخدمات الاجتماعية في الدول العربية، والذي أعتمد مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بموجب قراره رقم (803) د.ع (31) بتاريخ 2/11/2022.
- أوضحت الورقة المفاهيمية الإصلاحات التشريعية والتنظيمية الشاملة التي بادرت بها المملكة الأردنية الهاشمية، والتي تمثلت في قانون التنمية الاجتماعية رقم 4 لسنة 2024، ونظام تنظيم مزاولة العاملين الاجتماعيين وتعليماته، مشيرة إلى المركز التدريسي لتدريب وتأهيل العاملين الاجتماعيين الذي أسسته وزارة التنمية الاجتماعية بالمملكة الأردنية الهاشمية، والذي يمثل أول تجربة عملية متكاملة على مستوى الدول العربية، ويهدف المركز إلى بناء وتعزيز قدرات العاملين الاجتماعيين، وتوحيد المعايير المهنية لضمان جودة الخدمات الاجتماعية، وتمكين العاملين الاجتماعيين من الحصول على رخص مزاولة المهنة وفق المعايير المهنية المعتمدة، وتقديم برامج تدريبية متقدمة تشمل النظرية والتطبيق الميداني، وتوثيق التعاون وتبادل الخبرات مع المراكز التدريبية العربية والدولية، ودعم البحث العلمي والابتكار في مجال العمل الاجتماعي، وتوفير منصة للدول العربية للاستفادة من خدمات المركز وخبراته في التدريب والاعتماد المهني.
- أكدت الورقة المفاهيمية على أنه وفقاً للتشريعات الناظمة لعمل المركز، يمكن للعاملين الاجتماعيين

في الدول العربية الحصول على رخص مزاولة مهنة من خلال هذا المركز، بالإضافة إلى الاستفادة من خدماته، موضحة الفئات المستهدفة وهم العاملون الاجتماعيون في القطاعين العام والخاص، والطلبة في تخصصات العمل الاجتماعي والعلوم الاجتماعية، والجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني.

- كما أشارت الورقة إلى الأبعاد العربية للمركز، التي تمثل نموذجاً إقليمياً يمكن للدول الأعضاء من الاستفادة منه كونه بيت خبرة، وتعزيز التعاون بين الدول العربية في التدريب والتأهيل المهني من خلال عقد ورش عمل وبرامج مشتركة، بالإضافة إلى دعم الدول العربية في وضع آليات ترخيص وتصنيف مهنة العمل الاجتماعي من خلال تطوير التشريعات الوطنية، وتبادل البيانات والممارسات الفضلى بين الدول الأعضاء عن طريق منصة لتبادل الخبرات، وأخيراً منح الرخص للعاملين الاجتماعيين غير الأردنيين ضمن الأطر القانونية، كنموذج عربي موحد.

- تطرقت الورقة المفاهيمية إلى آليات التنفيذ والمتابعة للمبادرة وهي على النحو التالي:

1- وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية: إدارة وتشغيل المركز، ووضع البرامج التدريبية ومنح الرخص المهنية.

2- الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، متابعة تنفيذ المبادرة على مستوى الدول العربية.

3- آليات التقييم: تقارير نصف سنوية وسنوية، ومراجعات دورية لضمان الجودة والتحسين المستمر.

الإجراءات المطلوب:

الأمر معروض على المجلس المؤقر، للتفصيل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

The Permanent Mission of
The Hashemite Kingdom of Jordan
to the Arab League - Cairo



المندوبي الدائمة
للمملكة الأردنية الهاشمية
جامعة الدول العربية - القاهرة
٢٤٧١٣ / ٢٠٠٥١٩١٦

12251

١٦ SEP 2025

تحди المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة جامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية مجلس وزراء الشؤون الإجتماعية العرب.

وبالإشارة لمذكرة الأمانة الموقرة رقم ٨/١/٥/٥٥٣/٢٥ تاريخ ٢٠٢٥/٧/٧، بخصوص طلب الأمانة الموقرة تزويدها بالموضوعات التي ترغب الجهات المختصة في المملكة الأردنية الهاشمية إدراجها على مشروع جدول أعمال الدورة العادية (٨١) للمكتب التنفيذي تمهيداً لرفعها للدورة (٤٥) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

تشترف المندوبية بأن تنهي إلى علم الأمانة الموقرة بطلب وزارة التنمية الاجتماعية في المملكة الأردنية الهاشمية طرح مبادرة المملكة حول الاستفادة من التجربة الأردنية في مجال تدريب وتأهيل وترخيص العاملين الاجتماعيين من خلال مركز تدريب وتأهيل العاملين الاجتماعيين تحت بند ما يستجد من أعمال (مرفق الورقة المفاهيمية)، وعرضها على اجتماعات الدورة العادية (٨١) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

تفتئم المندوبية الدائمة للمملكة الأردنية الهاشمية هذه المناسبة لتعرب للأمانة العامة جامعة الدول العربية عن فائق الاحترام والتقدير.

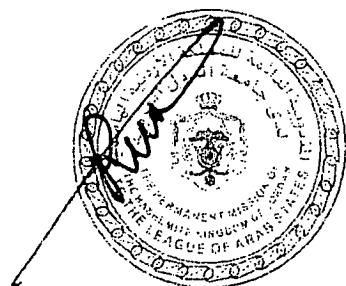
الأمانة العامة جامعة الدول العربية
قطاع الشؤون الاجتماعية

إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب

القاهرة

د.ن/وز





الورقة المفاهيمية حول

المبادرة الأردنية لتدريب وتأهيل وترخيص العاملين الاجتماعيين

مقدمة من: المملكة الأردنية الهاشمية - وزارة التنمية الاجتماعية

مقدمة إلى: الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب-جامعة الدول العربية

أولاً: الخلفية

تسعى الدول العربية إلى تعزيز قدرات العاملين الاجتماعيين وتطوير مهنة العمل الاجتماعي وفق الإطار الاستراتيجي الاسترشادي لمهنة العمل الاجتماعي العربي (2023-2027)، الذي أقره مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ويفد إلى توحيد المعايير المهنية، ورفع كفاءة العاملين الاجتماعيين، وتعزيز جودة الخدمات الاجتماعية في الدول العربية.

وفي هذا السياق، بادرت المملكة الأردنية الهاشمية بتنفيذ إصلاحات تشريعية وتنظيمية شاملة، تمثلت في قانون التنمية الاجتماعية رقم 4 لسنة 2024، ونظام تنظيم مزاولة العاملين الاجتماعيين وتعليماته، والتي وضعت الأسس القانونية والمهنية لتأهيل وتدريب وترخيص العاملين الاجتماعيين، بما يضمن تنظيم المهنة وتطوير قدراتهم المهنية.

استناداً إلى هذه الإصلاحات الوطنية، أستـرت وزارة التنمية الاجتماعية الأردنية لمركز تدريسي لتدريب وتأهيل العاملين الاجتماعيين، الذي يمثل أول تجربة عملية متكاملة على مستوى الدول العربية، ويأتي في توازن كامل مع التوجهات العربية الرامية إلى:

- توحيد المعايير المهنية للعاملين الاجتماعيين.
- بناء وتعزيز القدرات المهنية من خلال التدريب النظري والعملي.
- تمكين العاملين الاجتماعيين من الحصول على رخص مزاولة المهنة.

ثانياً: أهداف المركز

1. بناء وتعزيز قدرات العاملين الاجتماعيين.
2. توحيد المعايير المهنية لضمان جودة الخدمات الاجتماعية.
3. تمكين العاملين الاجتماعيين من الحصول على رخص مزاولة المهنة وفق المعايير المهنية المعتمدة.
4. تقديم برامج تدريبية متقدمة تشمل النظرية والتطبيق العملي.
5. توثيق التعاون وتبادل الخبرات مع المراكز التربوية العربية والدولية.
6. دعم البحث العلمي والابتكار في مجال العمل الاجتماعي.
7. توفير منصة للدول العربية للاستفادة من خدمات المركز وخبراته في التدريب والاعتماد المهني.

وفي ضوء ذلك، ووفق التصريحات الناظمة لعمل المركز حيث نصت تعليمات إجراءات الحصول على رخصة مزاولة مهنة العمل الاجتماعي على أنه يمكن للعاملين الاجتماعيين في الدول العربية الحصول على رخص مزاولة مهنة من خلال هذا المركز إضافة إلى الاستفادة من خدمات المركز.

ثالثاً: الغناث المستهدفة

1. العاملون الاجتماعيون في القطاعين العام والخاص.
2. الطلبة في تخصصات العمل الاجتماعي والعلوم الاجتماعية.
3. الجمعيات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني.

رابعاً: الأبعاد العربية للتجربة الأردنية

- بيت خبرة عربي: المركز يمثل نموذجاً إقليمياً يمكن للدول الأعضاء المستفادة منه.
- ورش عمل وبرامج مشتركة: تعزيز التعاون بين الدول العربية في التدريب والتأهيل المهني.
- تصویر التشريعات الوطنية: دعم الدول العربية في وضع آليات ترخيص وتصنيف مهنة العمل الاجتماعي.

البند الثاني والعشرون:
الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية
في دولة ليبيا

مذكرة شارحة

بشأن : الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في دولة ليبيا

عرض الموضوع:

- في ضوء طرح السيدة وزيرة الشؤون الاجتماعية في دولة ليبيا، خلال أعمال الدورة (82) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بطلب إدراج بند على الدورة (45) للمجلس، حول "الاستراتيجية الوطنية الليبية للحماية الاجتماعية"، وتعديمهما على الدول الأعضاء للاستفادة منها.
- تلقت الأمانة العامة بريد الكتروني مرفق به "الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية"، أوضح البريد الإلكتروني أنه انطلاقاً من الاعتراف بأهمية أنظمة الحماية الاجتماعية وال الحاجة إليها، فقد تبنى المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي مشروع استراتيجي وطني للحماية الاجتماعية، والتي تحتاج إلى جهود وطنية مشتركة من كافة الوزارات والمؤسسات المعنية بالحماية الاجتماعية، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني، فوضع المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، "NESDB" بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومركز السياسات الدولية من أجل النمو الشامل. IG-IPC، خلال عام 2020م تصوراً لتجهيز عملية إعداد استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية في ليبيا، بهدف وضع رؤية مشتركة للسياسات الخاصة بقطاع الحماية الاجتماعية الوطنية، والتخطيط لخارطة طريق تنظم العمليات التشاروية؛ والتي سيتم من خلالها تخطيط منهجية لوضع سياسة الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية، وأعلن عن الخارطة بنهاية عام 2021م .
- كما أوضح انه قد تم تشكيل فريق حكومي لوضع استراتيجية وطنية للحماية الاجتماعية في ليبيا يمثل كافة الأطراف المعنية بالمشروع، ويدعم من كافة منظمات الأمم المتحدة، ويكون من اللجنة التسييرية العليا برئاسة معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية وعضوية المجلس والوزارات ذات الصلة وفريق استشاري وفرق حكومية مساندة من مختلف المؤسسات والهيئات الحكومية التي لها علاقة بالحماية الاجتماعية في ليبيا، وتمثل عمل الفريق دراسة الوضع الراهن وتجميع البيانات وتحليلها وتصميم هيكلية الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية. وقد تم تنفيذ ورش عمل تربوية لصالح الفريق الوطني من مختلف المؤسسات الدولية الداعمة للمشروع، واستمر العمل خلال عام 2023م

لوضع الاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية في ليبيا في الشكل النهائي والإعلان عنها بشكل رسمي.

- موضحاً الهدف العام وهو وضع استراتيجية حماية اجتماعية وطنية تساهم في تقديم خدمات لكل الفئات المستهدفة بالمجتمع الليبي، نابعة من التشريعات والقوانين الصادرة والمعمول بها في الدولة، ودمج الجهات المعنية بالتنفيذ في بوتقة واحدة ليتم تقديم أفضل الخدمات وسد العجز، وأن هناك عدد من الأهداف الفرعية، إتاحة حماية اجتماعية شاملة تتصف بالديمومة، وضع برامج حماية الأفراد من المخاطر في صورة إعانة وخدمات لمواجهة الصدمات والأزمات إنشاء سجل اجتماعي موحد للسكان الليبيين داخل ليبيا وفق معايير وضوابط محددة، وإنشاء دليل مؤشرات للحماية الاجتماعية.

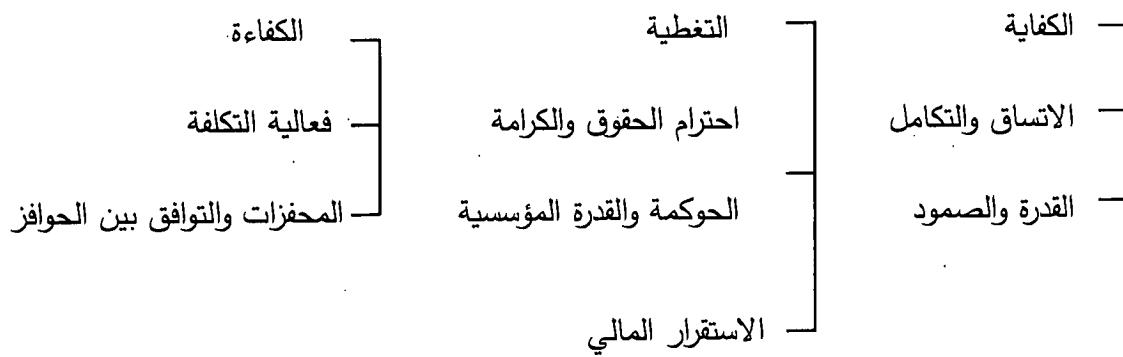
- كما أوضح الشركاء في إعداد الاستراتيجية وهم

مجلس الوزراء	وزارات	هيئات ومؤسسات
• إدارة المتابعة	• الشؤون الاجتماعية	• الهيئة العامة لرعاية أسر الشهداء والمفقودين والمبtorين
• مجلس الوزراء	• الخارجية والتعاون الدولي	• الهيئة العامة للمعلومات
• مكتب دعم القرار	• الاقتصاد والتجارة	• مصلحة الإحصاء والتعداد
	• المالية	• اللجنة العليا للطفولة
	• التخطيط	• صندوق الضمان الاجتماعي
	• العمل والتأهيل	• صندوق التضامن الاجتماعي
	• الصحة	• مركز الدراسات الاجتماعية
	• التعليم	• صندوق التأمين الصحي
	• الحكم المحلي	• صندوق الزكاة
	• وزارة الإسكان والتعمر	
خبراء ومستشارين وأعضاء هيئة التدريس المعينين بمجال الحماية الاجتماعية		

أهداف الاستراتيجية:

- 1- إتاحة حماية اجتماعية شاملة تتصف بالديمومة.
- 2- وضع برامج حماية للأفراد في صورة إعانة وخدمات لمواجهة الصدمات والأزمات.
- 3- إنشاء سجل اجتماعي موحد للسكان الليبيين وغير الليبيين المقيمين داخل ليبيا وفق معايير وضوابط محددة.
- 4- إنشاء دليل مؤشرات للحماية الاجتماعية.

حدد للحماية الاجتماعية في ليبيا (معايير أساسية وفق الآتي):



تناول الاستراتيجية:

1- الإطار التشريعي والمؤسسي لأنظمة الحماية الاجتماعية.

تقوم الاستراتيجية على ثلاثة ركائز أساسية:

- 1- المساعدات الاجتماعية (نقدية وعينية) الغير قائمة على مساهمات مدعومة من الدولة.
- 2- التأمين الاجتماعي (الضمان الاجتماعي) قائم على المساهمات والاشتراكات.
- 3- سوق العمل (قطاع عام - قطاع خاص).

حماية اجتماعية مستجيبة للصدمات من خلال الآتي:

- 1- استحداث نظام حماية اجتماعية متقدمة لمواجهة الصدمات وضمان الاستدامة المالية.
- 2- العمل على إنشاء قاعدة بيانات خاصة بصدمات تكون جزءاً من المنظومة العامة للحماية الاجتماعية.
- 3- تعزيز شمولية البرامج المقدمة والتوزع الاقفي والعمودي لركائز الحماية الاجتماعية القائمة.
- 4- إعادة تشغيل نظام دراسة الحالة لجميع الفئات الهشة الجديدة أثناء الأزمة.
- 5- تقييد عمليات مراجعة وتقييم دورية لبرامج الحماية الاجتماعية الدائمة والطارئة.

أهم التوصيات التي نظمتها الاستراتيجية الوطنية:

- 1- تأسيس إطار مؤسسي يعني بالحماية الاجتماعية.
- 2- مراجعة وتحديث التشريعات القائمة بشأن نظام الحماية الاجتماعية في ليبيا وتطويرها لمجابهة الصدمات في الظروف الاعتيادية والاستثنائية.
- 3- تطوير آلية العمل للمؤسسات القائمة على برامج الحماية الاجتماعية.

- 4- العمل على استخراج رقم اجتماعي لكل الليبيين وفق سجل اجتماعي موحد يضمن الديمومة والاستمرارية والتغطية.
- 5- تخصيص بند من الميزانية العامة لتنفيذ برامج الحماية الاجتماعية.
- 6- العمل على إعداد دليل مؤشرات لبرامج الحماية الاجتماعية.
- 7- التأكيد على الاستفادة من برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات في ليبيا في دعم الحماية الاجتماعية.
- 8- وضع رؤية وطنية تضمن استيعاب خرجي المعاهد والجامعات والباحثين عن العمل وتشجيع الشراكة بين القطاع العام .
- 9- إعادة تفعيل معاهد لخدمة المجتمعية (المتوسطة / العليا) واضافة تخصصات تلبي احتياجات المؤسسات الاجتماعية .
- 10- تطوير منظومة الباحث عن العمل بحيث تتضمن تصنيف المسجلين حسب التخصص، وأماكن الإقامة والعمل والنوع.
- 11- توفير خدمات التوجيه المهني والإرشاد الوظيفي للباحثين عن عمل بما يتلائم ومتطلبات سوق العمل.
- 12- التأكيد على تدريب وتأهيل الفئات المستفيدة من منفعة المعاش الأساسي من قبل وزارة العمل والتأهيل او انشاء مؤسسات تدريب مختصة لهذا الغرض.
- 13- وضع نظام بتولي تقديم الحماية الاجتماعية لجميع الليبيين من الخارج.
- 14- التأكيد على صورة وجود ملحق اجتماعي بالسفارات الليبية مع إعطاء الأولوية لدول الجوار والدول التي بها جاليات ليبية.

الاجراء المطلوب

عرض الموضوع على المجلس الموقر ، للتقاضي بالنظر في الموضوع ومشروع القرار المرفق.

البند الثالث والعشرون:
الموضوعات ذات الصلة بالطفولة والأسرة
(الموضوع معروض في وثيقة منفصلة)

البند الرابع والعشرون:
الصندوق العربي للعمل الاجتماعي:
-1 - برامج ومشاريع وأنشطة المجلس لعام 2026

مذكرة شارحة

بشأن: 1- برامج ومشاريع وأنشطة المجلس لعام 2026

عرض الموضوع:

- تأتي برامج ومشاريع مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب للعام القادم في ضوء خطة الخمسية (2023 - 2027)، التي اعتمدتها مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بموجب القرار رقم [اق 972 (د.ع 42)، 2023/1/26] في دورته الثانية والأربعين، وبما يتيح تحديد الأنشطة وفقاً لأولويات العمل الاجتماعي والتنموي العربي المشترك، وبما يشكل إضافة في هذا المجال، وبناءً على المشاورات التي قام بها القطاع الاجتماعي - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية مع ممثلي الدول الأعضاء والمنظمات العربية ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة.
- وأخذًا في الاعتبار جهود الدول الأعضاء في المضي قدماً لتنفيذ الأبعاد الاجتماعية لخطة 2030، بناءً عليه يقترح أن تكون أنشطة المجلس خلال عام 2026، على النحو التالي:
 - اجتماع الدورة العادية (46) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
 - اجتماع الدورتين (83) و(84) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
 - الدورة التدريبية رفيعة المستوى لقيادات العمل الاجتماعي.
 - مؤتمر "دعم السياسات الاجتماعية لخفض الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية: بين الواقع والمأمول".
 - مؤتمر "إعلان مبادئ حول مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية".
 - الدورة الرابعة لمبادرة "العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة".
 - الدورة التدريبية لكتابة التقارير لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
 - المؤتمر العربي لمتابعة تنفيذ مخرجات قمة عمان - برلين للأشخاص ذوي الإعاقة.
 - المعرض العربي للأسر المنتجة ومعرض اختراعات وابتكارات الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن فعاليات المنتدى الدولي لريادة الأعمال 2026.

- ورشة تدريبية رفيعة المستوى لصانعي السياسات الاجتماعية للوقاية والحد من أخطار المخدرات على المجتمع العربي.
- دورة تدريبية حول "متابعة تنفيذ الاستراتيجية العربية لتعزيز العمل التطوعي".
- اجتماع كبار المسؤولين حول "القرير العربي الثالث للفقر متعدد الأبعاد".

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس المؤقت للتفصل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

البند الرابع والعشرون:
الصندوق العربي للعمل الاجتماعي:
- مشروع الموازنة التقديرية للصندوق العربي
للعمل الاجتماعي 2026

مذكرة شارحة

بشأن: 2- مشروع الموازنة التقديرية للصندوق العربي للعمل الاجتماعي للسنة المالية 2026

عرض الموضوع:

- نصت الفقرة (أ) من المادة (11) من النظام الأساسي للمجلس على "مهام المكتب التنفيذي"، كما يلي: "إعداد مشروع الخطة السنوية ومشروع الميزانية اللاحمة لتمويلها".
- أعتمد المجلس بموجب القرار رقم [ق 972 (د.ع 42)، 26/1/2023] الخطة الخمسية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب للفترة من 2023 – 2027.
- تنفيذاً للقرار المشار إليه أعلاه، أعدت الأمانة الفنية مشروع الموازنة التقديرية للعام المالي 2026، بالتنسيق مع الإدارة المالية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية وذلك في إطار تنفيذ قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (ق: رقم 8152 - د.ع 147) - ج 2/7/2017 بشأن الصناديق الخاصة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.
- تضمنت الموازنة بالإضافة إلى الأنشطة والبرامج، تكلفة الاجتماعات الدورية لدورات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ومكتبه التنفيذي، وتكلفة المشاركة في المؤتمرات الدولية فضلاً عن باقي أبواب الموازنة الثابتة التي تم إعدادها وفقاً للنظم المتبعة في هذا الشأن.
- أوصت الهيئة العليا للرقابة، بالتأكيد على الدول الأعضاء سداد مساهماتها السنوية في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي ومتاخراتها عن السنوات السابقة، حتى يستطيع الصندوق تنفيذ الأنشطة التي يقرها المجلس سنوياً، ودعم الدول وخاصة الفئات الأكثر احتياجاً، وذلك بسبب الحروب والصراعات والكوارث الطبيعية وغيرها، بالإضافة إلى تقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية والتنموية التي تتعكس على المواطن العربي.

الإجراء المطلوب:

الأمر معرض على المجلس المؤقر للتفصيل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع الموازنة التقديرية للصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2026، ومشروع القرار المرفق.

مشروع موازنة عام 2026

البيان	الاعتماد التفصيلي	الاعتماد الإجمالي	السند
الاجتماعيات والمنتديات والمؤتمرات: اجتماع الدورة العادية السادسة والأربعين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب: مساهمة المجلس في نفقات الدورة حال عقدها خارج مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم أعمال الدورة (46) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب. حفلات وضيافة لوفود المشاركين.		40.000	تم إدراج هذا البند بناء على المادة (6) من النظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
اجتماع الدورة العادية الثالثة والثمانين للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب: مساهمة المجلس في نفقات الدورة حال عقدها خارج مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية. نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم أعمال الدورة (83) للمكتب التنفيذي. حفلات وضيافة لوفود المشاركين.		20.000	تم إدراج هذا البند بناء على الفقرة (د) من المادة (10) من النظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
المنتدى الدولي لريادة الأعمال والابتكار، ومعرض الاختراعات والابتكارات والمعرض العربي للأسر المنتجة: تذاكر سفر المشاركين في معرض الابتكارات ومعرض الأسر المنتجة. بدل سفر المشاركين في معرض الابتكارات ومعرض الأسر المنتجة. نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم أعمال المعرضين. نفقات متعددة خلال المعرض.		33.000	تم إدراج هذا البند بناء على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [...].....

مشروع موازنة عام 2026

البيان	الاعتماد التفصيلي	الاعتماد الإجمالي	السند
<ul style="list-style-type: none"> المؤتمر العربي ربيع المستوى لمتابعة تنفيذ الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية (الدوحة 2025): دعم المجلس للدولة المستضيفة للمساهمة في نفقات المؤتمر. - تذاكر سفر ممثلي الدول الأقل نمواً المشاركين في المؤتمر. - بدل سفر ممثلي الدول الأقل نمواً المشاركين في المؤتمر. نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم أعمال المؤتمر. - مكافأة 2 خبراء لإعداد المادة العلمية للمؤتمر. - تذاكر سفر وبدل سفر 2 خبراء $\times \\$ 210 \times 4$ ليال. 		34.000	تم إدراج هذا البند بناء على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [.....].
<ul style="list-style-type: none"> مؤتمر "دعم السياسات الاجتماعية لخفض نسب الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية: الواقع والمامول": دعم المجلس للدولة المستضيفة للمساهمة في نفقات المؤتمر. - تذاكر سفر ممثلي الدول الأقل نمواً المشاركين في المؤتمر. - بدل سفر ممثلي الدول الأقل نمواً المشاركين في المؤتمر. نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم أعمال المؤتمر. - مكافأة 2 خبراء لإعداد المادة العلمية للمؤتمر. - تذاكر سفر وبدل سفر 2 خبراء $\times \\$ 210 \times 4$ ليال. 		34.000	تم إدراج هذا البند بناء على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [.....].
<ul style="list-style-type: none"> مؤتمر حول "إعلان مبادئ حول مستقبل الموارد البشرية في ظل الثورة التكنولوجية": دعم المجلس للدولة المستضيفة للمساهمة في نفقات المؤتمر. - تذاكر سفر ممثلي الدول الأقل نمواً المشاركين في المؤتمر. - بدل سفر ممثلي الدول الأقل نمواً المشاركين في المؤتمر. نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم أعمال المؤتمر. - مكافأة خبير لإعداد المادة العلمية للمؤتمر. - بدل سفر خبير $\times \\$ 210 \times 4$ ليال وتكلفة سفره. 		32.000	تم إدراج هذا البند بناء على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [.....]. وبالتعاون مع منظمة العمل العربية.

مشروع موازنة عام 2026

البيان	الاعتماد التفصيلي	الاعتماد الإجمالي	السند
<ul style="list-style-type: none"> ▪ المؤتمر العربي لمتابعة تنفيذ مخرجات قمة عمان - برلين للأشخاص ذوي الإعاقة: - دعم المجلس للدول المستضيفة للمساهمة في نفقات المؤتمر. - تذاكر سفر ممثلي الدول الأقل نمواً المشاركين في المؤتمر. - بدل سفر ممثلي الدول الأقل نمواً المشاركين في المؤتمر. - نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم أعمال المؤتمر. - مكافأة 2 خبراء لإعداد المادة العلمية للمؤتمر. - بدل سفر 2 خبراء $\times \\$210 \times 4$ ليال. - تذاكر سفر 2 خبراء. 		34.000	<p>تم إدراج هذا البند بناءً على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [...] .</p>
<p>الندوات والدورات التدريبية وورش العمل:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ ندوة حول "التصنيف العربي للإعاقة في الدول العربية": - دعم المجلس للدول المستضيفة للمساهمة في نفقات الندوة. - تذاكر سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً المشاركين في الندوة. - بدل سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً المشاركين في الندوة. - مكافأة خبير لإعداد المادة العلمية للندوة. - تذاكر سفر 2 خبراء. - بدل سفر 2 خبراء $\times \\$210 \times 4$ ليال. - نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم أعمال الندوة. 		33.000	<p>تم إدراج هذا البند بناءً على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [...] .</p>
<p>ندوة حول "تنفيذ استراتيجية القمة العربية لكتاب السن":</p> <ul style="list-style-type: none"> - دعم المجلس للدول المستضيفة للمساهمة في نفقات الندوة. - تذاكر سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً المشاركين في الندوة. - بدل سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً المشاركين في الندوة. - مكافأة 2 خبراء لإعداد المادة العلمية للندوة. - تذاكر سفر 2 خبراء. - بدل سفر 2 خبراء $\times \\$210 \times 4$ ليال. - نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم أعمال الندوة. 		33.000	<p>تم إدراج هذا البند في إطار تنفيذ قرار القمة العربية رقم (ق: ق 773 - د.ع 30، ج 3-31/3/2019) بشأن "الاستراتيجية العربية لكتاب السن، وبناءً على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [...] .</p>

مشروع موازنة عام 2026

البيان	الاعتماد التفصيلي	الاعتماد الإجمالي	السند
<p>■ الدورة التدريبية "كتابة التقارير لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة":</p> <ul style="list-style-type: none"> - دعم المجلس للدولة المستضيفة للمساهمة في نفقات الدورة. - تذاكر سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً في الدورة. - بدل سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً في الدورة. - مكافأة خبرين. - تذاكر سفر خبرين وبدل سفرهم لمدة 4 ليالي. - نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم الدورة. 		33.000	تم إدراج هذا البند بناء على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [.....]
<p>■ الدورة التدريبية لقيادات العمل الاجتماعي:</p> <ul style="list-style-type: none"> - دعم المجلس للدولة المستضيفة للمساهمة في نفقات الدورة. - تذاكر سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً في الدورة. - بدل سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً في الدورة. - مكافأة خبرين - تذاكر سفر خبرين - بدل سفر خبرين لمدة 4 ليالي - نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم أعمال الدورة. 		33.000	تم إدراج هذا البند بناء على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم
<p>■ الدورة الرابعة لمبادرة العيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة:</p> <ul style="list-style-type: none"> - دعم المجلس للتحضيرات الموضوعية واللوجستية. - تذاكر سفر المشاركين في المعرض. - بدل سفر المشاركين في المعرض. - نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم أعمال المعرض. 		42.000	تم إدراج هذا البند بناء على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [.....]

مشروع موازنة عام 2026

البيان	الاعتماد التفصيلي	الاعتماد الإجمالي	السند
<ul style="list-style-type: none"> ورشة تدريبية رفيعة المستوى لصانعي السياسات الاجتماعية للوقاية والحد من أخطار المخدرات على المجتمع العربي: - دعم المجلس للدولة المستضيفة للمساهمة في نفقات الورشة. - تذاكر سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً في الورشة. - بدل سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً في الورشة. - مكافأة خبرين. - تذاكر سفر خبرين. - بدل سفر خبرين لمدة 4 ليالى. - نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم الورشة. 		35.000	تم إدراج هذا البند بناءً على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [.....].
<ul style="list-style-type: none"> اجتماع كبار المسؤولين حول التقرير العربي الثالث للفقير متعدد الأبعاد: - دعم المجلس للدولة المستضيفة للمساهمة في نفقات الاجتماع. - تذاكر سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً في الاجتماع. - بدل سفر ممثلي الدول العربية الأقل نمواً في الاجتماع. - تذكرة سفر خبير / خبيرين - بدل سفر خبير / خبيرين - نفقات مشاركة وفد الأمانة الفنية لتنظيم أعمال الدورة. 		30.000	تم إدراج هذا البند بناءً على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم
<ul style="list-style-type: none"> المشاركة في الدورة (64) للجنة التنمية الاجتماعية، للأمم المتحدة وتنظيم حدث جنبي على هامش الدورة (فبراير 2026): - تذكريتي سفر مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية وعضو من الإدارة. - بدل سفر مدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية وعضو من الإدارة. - نفقات إقامة الوفد خلال فترة اللجنة. - ترجمة، إيجار أجهزة، ورسوم الأمم المتحدة. 		15.000	تم إدراج هذا البند بناءً على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم اق (د.ع 1042 (د.ع 44)، [2024/12/25]

مشروع موازنة عام 2026

البيان	الاعتماد التفصيلي	الاعتماد الإجمالي	السند
<ul style="list-style-type: none"> ■ المشاركة في أعمال مؤتمر الدول الأطراف أعضاء اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: وتنظيم حدث جانبي: - تذاكر سفر الوزير ممثل المجلس، والأمين العام المساعد ومدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية وعضو من الإدارة. - بدلات سفر الوزير ممثل المجلس، والأمين العام المساعد ومدير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية وعضو من الإدارة. - نفقات إقامة الوفد خلال فترة المؤتمر. - ترجمة، إيجار أجهزة، ورسوم الأمم المتحدة. 		24.000	<p>تم إدراج هذا البند بناء على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق 858 د.ع 2018/12/5]، (38).</p>
<p>الدراسات والبحوث والتقارير:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ مكافأة خبير متفرغ لمدة عشرة أشهر لاستكمال التصور الفني لخطة عمل المركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر في الدول العربية. 		30.000	<p>تم إدراج هذا البند بناء على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق 1006 د.ع 43)، 2020/12/20، [ق.....].</p>
<ul style="list-style-type: none"> ■ مكافأة خبراء لإعداد مشروع " خارطة طريق عربية مشتركة لبناء اقتصاد رعاية عربي شامل ومستدام". 		5.000	<p>تم إدراج هذا البند بناء على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق.....].</p>
<ul style="list-style-type: none"> ■ مكافأة خبراء لإعداد الأوراق الرئيسية للورشة التدريبية حول المراجعات الوطنية للدول الأعضاء فيما يخص أجندـة التنمية الاجتماعية للاستثمار في الطفولة في الوطن العربي - 2030. 		3.000	<p>تم إدراج هذا البند بناء على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق.....].</p>
<ul style="list-style-type: none"> ■ مكافأة خبراء لإعداد " استراتيجية تعزيز الهوية الثقافية للطفل العربي" 		3.000	<p>تم إدراج هذا البند بناء على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق.....].</p>
<ul style="list-style-type: none"> ■ مكافأة خبراء لإعداد الأوراق الرئيسية للورشة الإقليمية حول "تنمية الطفولة المبكرة في المنطقة العربية". 		3.000	<p>تم إدراج هذا البند بناء على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق.....].</p>
<ul style="list-style-type: none"> ■ مكافأة خبراء لإعداد الاستراتيجية العربية لريادة الأعمال. 		4.000	<p>تم إدراج هذا البند بناء على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق.....].</p>

مشروع موازنة عام 2026

البيان	الاعتماد التفصيلي	الاعتماد الإجمالي	السند
المصاريف المتنوعة:		27.000	تم إدراج هذا البند بناءً على قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق 1042 (د.ع 44)، 2024/12/25]
▪ مصاريف إدارية. ▪ مكافأة للمتعاقدين بالإدارة. ▪ مكافأة إعداد الحساب الختامي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2024.	18.000 8.000 1.000		
احتياطي الأنشطة		30.000	
الإجمالي الكلي		1.000.000	

البند الرابع والعشرون:

الصندوق العربي للعمل الاجتماعي:

3- سداد الدول لحصصها في موازنة الصندوق العربي

للعمل الاجتماعي عن عام 2025 والتأخرات

التي لم يتم سدادها

مذكرة شارحة

ب شأن : 3 - سداد الدول الأعضاء لحصتها في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي عن عام 2025، والمتاخرات التي لم يتم سدادها

عرض الموضوع:

- تتنفيذًا للفقرة (أ) من المادة (11) من النظام الأساسي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي، والتي تنص على: " تمول موازنة الصندوق من مساهمة الدول العربية حسب أنصيبتها في موازنة جامعة الدول العربية" ،
- وتنفيذاً للقرار رقم [ق 1042 (د.ع 44)، 2024/12/25]، بشأن الموازنة التقديرية للصندوق العربي للعمل الاجتماعي للسنة المالية 2025، والذي نصت الفقرة الثانية منه على:
" دعوة وزارات الشؤون الاجتماعية أو ما في حكمها في الدول الأعضاء، إلى المبادرة بسداد مساهماتها في موازنة عام 2025، وسداد حصتها المتاخرة عن الأعوام السابقة ."
- وجهت الأمانة العامة التعميم رقم (3/0104) بتاريخ 2025/1/22، إلى مندوبيات الدول الأعضاء التي ليس لديها متاخرات قبل الصندوق، والتعميم رقم (3/0105) بتاريخ 2025/1/22 إلى مندوبيات الدول الأعضاء التي لديها متاخرات قبل الصندوق، مرفق به خطاب موجه إلى أصحاب المعالي وزراء التنمية والشئون الاجتماعية في الدول الأعضاء والطلب منهم اتخاذ الإجراءات اللازمة لسداد حصتهم في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2025 والمتاخرات.
- أكدت الأمانة العامة بموجب التعميم رقمي (08/1/5/591/25) و(08/1/5/592/25) بتاريخ 2025/7/16 على المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء سرعة اتخاذ الإجراءات اللازمة لسداد حصتها في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي وحصة من المتاخرات أن وجدت.
- تلقت الأمانة الفنية خمسة إشعارات من بنك مصر - فرع جامعة الدول العربية موضح بها سداد دولة واحدة لحصتها عن عام 2024، وسداد 4 دول لحصتها عن عام 2025 وفقاً لما هو وارد في الكشف المرفق، وذلك حتى تاريخ إعداد هذه المذكرة، وبإجمالي مبلغ \$100000 (فقط مائة ألف دولار لا غير) ، أي ما يمثل فقط 10 % من الموازنة السنوية للصندوق، وهو الأمر الذي

يعيق تنفيذ قرارات المجلس لاسيما ذات الصلة بدعم المشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء ودعم الدول الأقل نمواً وتنفيذ الأنشطة والبرامج التي يقرها المجلس.

(سيتم تحديث هذه الفقرة قبل اجتماع الدورة (82) للمكتب التنفيذي)

- أكدت الهيئة العليا للرقابة العامة في عدد من تقاريرها عن الحساب الختامي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي، وأخرها تقرير الهيئة عن حسابات الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2024، على ضرورة التزام الدول الأعضاء بسداد مساهماتها ومتاخراتها عن السنوات السابقة حتى يتمكن الصندوق من أداء رسالته المعنى بها المواطن العربي في المقام الأول وتنفيذ البرامج والأنشطة وتقديم الدعم للمشروعات الاجتماعية في الدول الأعضاء.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس المؤقت للتفضل بالنظر في الموضوع وكشف سداد الدول لحصصها في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي عن عام 2025 والمتاخرات، وفي مشروع القرار المرفق.

**كشف بسداد الدول لحصتها في موازنة
الصندوق العربي للعمل الاجتماعي عن عام 2025 والمتاخرات**

البيان	المبلغ	الدولة
حصة عام 2025	\$10000	المملكة الأردنية الهاشمية
حصة عام 2025	\$65000	دولة الإمارات العربية المتحدة
حصة عام 2025	\$15000	الجمهورية التونسية
حصة عام 2025	\$45000	دولة قطر
حصة عام 2025	\$100000	جمهورية العراق
حصة عام 2025	\$20000	سلطنة عمان
حصة عام 2025	\$85000	جمهورية مصر العربية
حصة عام 2024	\$10000	الجمهورية الإسلامية الموريتانية
حتى 2025/11/25	\$370000	الإجمالي

البند الخامس والعشرون:
الصندوق العربي للعمل الاجتماعي:
4- الميزانية والحساب الختامي للصندوق العربي
للعمل الاجتماعي للعام المالي 2024

مذكرة شارحة

بشأن: 4- الميزانية والحساب الختامي وتقرير الهيئة العليا للرقابة

ال العامة، عن حسابات الصندوق العربي للعمل الاجتماعي

للسنة المالية المنتهية في 31/12/2024

عرض الموضوع:

- نصت المادة (17) من النظام الأساسي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي على:

"تراجع حسابات الصندوق من قبل الهيئة العليا للرقابة العامة لجامعة الدول العربية، وتقدم تقريراً منها للمجلس عن الإجراءات المحاسبية للصندوق لاعتماده من مجلس الإدارة".

- أعد محاسب الصندوق، الميزانية والحساب الختامي للعام المالي 2024، تنفيذاً لأحكام المادة (17) من النظام الأساسي المشار إليها أعلاه، ووفقاً للنظم المتتبعة في الأمانة العامة وتم عرضهما على الهيئة العليا للرقابة العامة لجامعة الدول العربية لتدقيقه وإعداد تقرير يعرض على المجلس في دورته الرابعة والأربعين. (التقرير مرفق في القرص المدمج)

- تلقت الأمانة العامة المذكورة رقم (309/00/10) بتاريخ 17/6/2025، من الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشؤون الإدارية والمالية، مرفق بها تقرير الهيئة العليا للرقابة العامة، عن الحساب الختامي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2024. (مرفق)

وفيما يلي ملاحظات الهيئة المؤقرة ورد الأمانة الفنية عليها:

تود الأمانة العامة بداية أن توجه بالشكر للهيئة العليا المؤقرة على جهودها المقدّرة في مراجعة حسابات الصندوق العربي للعمل الاجتماعي، وما أبدته من ملاحظات هامة تسهم في تطوير عمل الصندوق وتحقيق أهدافه، وبما ينعكس إيجاباً على الأوضاع الاجتماعية التنموية في الدول الأعضاء، وفيما يلي توصيات الهيئة المؤقرة للعام المالي 2024 ورد الأمانة الفنية عليها:

ص 150 التوصيات:

(1) حيث الدول الأعضاء على سداد مساهماتها مع بداية العام المالي حتى يتمكن الصندوق من تنفيذ الأنشطة والبرامج الخاصة به.

- رد الأمانة الفنية:

- تؤكد الأمانة الفنية على هذه الملاحظة الهامة للهيئة المؤقة، وأخذًا في الاعتبار تكرارها سنويًا، قام معالي الأمين العام في ضوء الملاحظات السابقة للهيئة المؤقة في هذا الشأن بتوجيهه خطاب إلى وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية الأعضاء في المجلس، لحثهم على سداد حصصهم السنوية والمتاخرات.
 - في ذات الإطار، قامت الأمانة العامة بعرض الموضوع على مجلس جامعة الدول العربية، الذي أصدر القرار رقم (8393) بالتأكيد على سداد الدول لحصصها السنوية في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي وحصة من المتاخرات.
 - كما تود الأمانة الفنية أن تشير إلى قرار المجلس رقم اق 814 (د.ع 36)، [2016/12/15] الذي أكد على سداد الدول الأعضاء لمساهماتها السنوية بنسبة لا تقل عن 30% أي ما يعادل \$ 300,000 (ثلاثمائة ألف دولار أمريكي) لضمان توفر السيولة اللازمة لتحويل مبالغ الدعم للمشروعات الاجتماعية التي يقرها المجلس.
 - يؤكّد مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في قراراته السنوية على ضرورة سداد الدول الأعضاء لحصصها السنوية في موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي حتى يتمكن من أداء دوره وتنفيذ الأنشطة والبرامج.
- (2) الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد الحساب الختامي والقوائم المالية بأن يتم إدراج المبالغ المالية التي تخص السنة المالية الحالية فقط بعد أداء العمل أو توريد المواد.

- رد الأمانة الفنية:

- تود الأمانة الفنية أن توضح أن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب أصدر القرار رقم اق 1006 (د.ع 43)، [2023/12/20] في دورته الثالثة والعشرين والذي نص في فقرته الرابعة على:
- " الموافقة على تكليف خبير متفرغ متخصص لمدة ثمانية أشهر، لإعداد تصور فني لخطة عمل المركز العربي لدراسات السياسات الاجتماعية والقضاء على الفقر في الدول العربية، نظير مكافأة مالية قدرها \$5000 (فقط خمسة آلاف دولار لا غير) شهرياً، خصماً من بند الدراسات والبحوث المدرج بموازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2024."

- وجهت الأمانة الفنية مذكرة إلى وزارة التنمية الاجتماعية بالمملكة الأردنية الهاشمية لترشيح ثلاثة خبراء، لاختيار خبير منهم وفقاً للنظم المتبعة في هذا الشأن.

▪ تلقت الأمانة الفنية ترشيحات 3 خبراء مرفق بها السيرة الذاتية للخبراء وبعد المناقشة والدراسة تم اختيار الخبرة، وعرض الموضوع بشكل متكمال على معالي الأمين العام، ووافق على التعاقد مع الخبرة بموجب المذكورة رقم (1857) بتاريخ 30/5/2024 بمبلغ \$4000 (أربعة آلاف دولار) لمدة عشرة أشهر.

▪ خاطب قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) قطاع الشؤون الإدارية والمالية للتعاقد مع الخبرة بناء على موافقة معالي الأمين العام اعتباراً من شهر أغسطس 2024 ولمدة 10 أشهر نظير مكافأة شهرية قدرها \$4000 (فقط أربعة آلاف دولار لا غير)، تم صرف نصف المكافأة خلال العام المالي 2024 ونظراً لانتهاء السنة المالية 2024/12/31 تم تعليمة النصف المتبقى من المكافأة وقدره \$20000 (فقط عشرون ألف دولار أمريكي) وتم الصرف خلال عام 2025، وسيتم الأخذ في الاعتبار توصية الهيئة المؤقرة مستقبلاً بالتنسيق مع قطاع الشؤون الإدارية والمالية.

(3) العمل على مطابقة مقدمة الحساب الختامي مع القوائم المالية التفصيلية.

- رد الأمانة الفنية:

▪ تؤكد الأمانة الفنية على توصية الهيئة المؤقرة، وسيتم الأخذ في الاعتبار ذلك مستقبلاً بالتنسيق مع قطاع الشؤون الإدارية والمالية.

(4) الالتزام بالمادة رقم (11) من الباب الرابع من اللائحة التنفيذية المالية للصندوق على ألا تزيد نسبة السيولة النقدية في الحساب الجاري عن 10% من أموال الصندوق.

- رد الأمانة الفنية:

▪ تود الأمانة الفنية أن تشير إلى أنه تم اتخاذ الإجراءات الإدارية والمالية الازمة لربط وديعة بمبلغ \$600000 (فقط ستمائة ألف دولار أمريكي) بتاريخ 12/5/2025 خصماً من الحساب الجاري وفقاً للنظم المتبعة في هذا الشأن.

(5) تحصيل واسترجاع الضرائب المسددة للغير كون أن الصندوق منظمة دولية.

- رد الأمانة الفنية:

▪ سيتم مخاطبة قطاع الشؤون الإدارية والمالية في الأمانة العامة للنظر في اتخاذ الإجراءات الإدارية والمالية الازمة وفقاً للنظم المتبعة في هذا الشأن مستقبلاً ووفقاً لقوانين الدول الأعضاء التي سيتم تنفيذ الأنشطة فيها.

(6) تم افتتاح حسابات بنكية لتلقى التبرعات لدعم غزة، ولكن لم يتلقى أية تبرعات، وعليه توصي الهيئة الموقرة بالنظر في إغلاق هذه الحسابات لانتقاء الغرض منها.

- رد الأمانة الفنية:

▪ بناء على توصية الهيئة الموقرة، تود الأمانة الفنية الإفادة بأنه سيتم عرض الموضوع على الدورة القادمة للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ومن ثم رفعها للمجلس الوزاري لاتخاذ القرار اللازم لإغلاق حسابات التبرعات لدعم قطاع غزة (دولار / جنيه / يورو) وإعادة المبالغ التي تم تحويلها من حساب الصندوق العربي للعمل الاجتماعي لفتح هذه الحسابات.

(7) إعادة النظر في مساهمة دعم السودان، والنظر في إغلاقه وإحالة الأرصدة إلى حساب الاحتياطي في الصندوق.

- رد الأمانة الفنية:

▪ بناء على توصية الهيئة الموقرة، تود الأمانة الفنية أن تشير إلى أنه تم توجيه المذكرة رقم (776/24) بتاريخ 10/8/2024 إلى المندوبية الدائمة لجمهورية السودان لموافقتنا بالاحتياجات الإنسانية والمستلزمات الطبية.

▪ وفي ضوء التواصل أكثر من مرة مع المندوبية الدائمة لجمهورية السودان، تلقت الأمانة العامة المذكرة رقم (س س م/ج ع/5/113) بتاريخ 1 يوليو 2025 من المندوبية الدائمة لجمهورية السودان مرفق بها قائمة بالاحتياجات الإنسانية لجمهورية السودان.

▪ وجهت الأمانة العامة المذكرة رقم (3/834) بتاريخ 13/7/2025 إلى المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية لموافقتنا بتفاصيل الحساب البنكي للهلال الأحمر المصري لاتخاذ الإجراءات الإدارية والمالية اللازمة لتحويل مساهمة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب وبالبالغ قدره \$50000 (فقط خمسون ألف دولار أمريكي لا غير).

▪ لم تتلق الأمانة العامة أية ردود حتى تاريخ هذه المذكرة، وفي حال عدم ورود أي رد من المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية، سيتم إغلاق الحساب وتحويل الرصيد إلى حساب الاحتياطي العام في الصندوق قبل نهاية السنة المالية 2025.

(8) النظر في إغلاق أرصدة التبرعات المخصصة والمدورة منذ أكثر من 20 سنة وتوجيهها إلى أنشطة المجلس الأخرى.

- رد الأمانة الفنية:

يظهر أرصدة التبرعات المخصصة في قائمة المركز المالي بمبلغ \$ 279164.95 (فقط مائتان وتسعة وسبعون ألف ومائة وأربعة وستون دولار وخمسة وتسعون سنت) ضمن الحسابات النظامية الدائنة ومقابل أرصدة التبرعات المخصصة ضمن الحسابات النظامية المدينة، وفي ضوء توصيات الهيئة العليا للرقابة بإغلاق الحساب النظامي، سيتم عرض الموضوع على الدورة (45) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب لاتخاذ القرار اللازم.

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس المؤقت للتفضل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

**تقرير
الهيئة العليا للرقابة العامة
للسنة المالية 2024**

**نتائج مراجعة
حسابات الصندوق العربي للعمل الاجتماعي
للسنة المالية المنتهية 31/12/2024 م**

تقرير الهيئة العليا للرقابة العامة عن السنة المالية 2024

٢٠٢٤

4- الصندوق العربي للعمل الاجتماعي

مقدمة:

الصندوق العربي للعمل الاجتماعي من الصناديق الاجتماعية المهمة التي أنشئت بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية على إنشاء مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بموجب قراره رقم 3927 في دورته رقم (73) بتونس الفترة من 26-28 مارس 1980 والموافقة على لائحة النظام الأساسي له.

يهدف المجلس إلى تنمية التعاون العربي في مجالات التنمية والرعاية الاجتماعية بالإضافة إلى دعم البرامج والمشروعات الاجتماعية الخدمية والأهلية وتحقيق أهداف ميثاق العمل الاجتماعي للدول العربية إيماناً منها بقيمة وأهمية الإنسان العربي الثروة الحقيقة بالدول العربية.

وتم اعتماد موازنة الصندوق العربي للعمل الاجتماعي لعام 2024 بمبلغ إجمالي قدره مليون دولار وفقاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [اق 1018 (د.ع 43)، 20/12/2023].

تقرير الهيئة العليا للرقابة العامة عن السنة المالية 2024



تمويل وموازنة الصندوق:

استناداً إلى المادة (11) الباب الثالث من النظام الأساسي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي يتم تمويل ممالي -

1- مساهمة الدول العربية حسب نسب انصبتها في موازنة جامعة الدول العربية.

2- عوائد الاستثمار.

3- الهبات والتبرعات التي يقرر مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب قبولها.

الصندوق العربي للعمل الاجتماعي		
الإيرادات والمصروفات عن الفترة من 2024/1/1 إلى 2024/12/31		
2024	2023	
430230.00	62000000	الإيرادات: مساهمات الدول الأعضاء
319306.56	21775757	إيرادات متعددة
749336.56	83775757	إجمالي الإيرادات
3958.46	574764	المصروفات: مصاريف إدارية ومشتريات
403901.32	45859691	الأنشطة الدورية
140000.00	15722700	البرامج
5500.00	166520	ضرائب
33684.07	1086773	خسائر فروق عملة
586042.85	63410448	إجمالي المصروفات
163292.71	20365309	فاض (عجز) العام



الصندوق العربي للعمل الاجتماعي
فالة المركز المالي في 31/12/2024

2024	2023	
		الأصول:
		نقدية:
1008868.41	87118665	بنك حساب جاري
5150669.87	518126602	بنك ودائع لأجل
6159558.28	605245267	إجمالي النقدية
		الحسابات الشخصية المدينة
0.00	0.00	إجمالي الحسابات الشخصية المدينة
		حسابات مدينة مختلفة
0.00	0.00	مدينون مختلفون
0.00	0.00	إجمالي حسابات مدينة مختلفة
6159538.28	605245267	إجمالي الأصول
		الحسابات النظامية المدينة
17706906.13	1713693613	انصبة الدول المستحقة
279164.95	27916495	مقابل أرصدة التبرعات المخصصة
17986071.08	1741610108	إجمالي الحسابات النظامية المدينة
		الخصوم
		النتيجة والاحتياطي
5926245.57	578855173	حساب الاحتياطي
163292.71	20365309	الفائض (العجز) نتيجة العام
6089538.28	599220482	إجمالي النتيجة والاحتياطي
		الحسابات الشخصية الدائنة
70000.00	6024785	مصرفوفات مستحقة
70000.00	6024785	إجمالي الحسابات الشخصية الدائنة
		الحسابات الدائنة المختلفة:
0.00	000	إجمالي الحسابات الدائنة المختلفة
6159538.28	605245267	إجمالي الخصوم
		الحسابات النظامية الدائنة
17706906.13	1713693613	متاخرات الدول الأعضاء
279164.95	27916495	أرصدة التبرعات المخصصة.
17986071.08	1741610108	إجمالي الحسابات النظامية الدائنة

تقرير الهيئة العليا للرقابة العامة عن السنة المالية 2024

١٤٣

بيان بالبالغ المعتمدة بميزانية الصندوق العربي للعمل الاجتماعي للعام المالي 2024 والمنصرف منها :

ملاحظات	نسبة الانفاق من الموارنة	الممنصرف من الموارنة	المبلغ المعتمد	النشاط
				1- المساهمات والمساعدات:
قرار المكتب التنفيذي رقم (503)	%100	50.000	50.000	- دعم المشروعات الاجتماعية.
	%100	50.000	50.000	- دعم المؤسسات الاجتماعية الفلسطينية.
	%100	150.000	150.000	- المساهمة في تخفيف الآثار الاجتماعية للكوارث.
	% 100	20.000	20.000	- الحدث رفع المستوى حول الأسر المنتجة وريادة الأعمال.
لم ينفذ خلال عام 2024	%0	-	20.000	- مساهمة المجلس في المؤتمر الدولي حول حماية الفطرة والتوعي الإنساني.
جاري تنفيذه خلال عام 2025	%0	-	35.000	- مساهمة المجلس في نظام المتابعة والتقييم المرقون لجهود التنمية الاجتماعية في الدول العربية.
لم تقدم الجمهورية التونسية بطلب لأعداد التصنيف الوطني	%0	-	20.000	- مساهمة المجلس في إعداد التصنيف الوطني الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة في الجمهورية التونسية.
التصنيف الوطني	% 100	40.000	40.000	- مساهمة المجلس في مشاركة الأسر المنتجة والأشخاص ذوي الإعاقة في معرض الأسر المنتجة ومبادرة العيش باستقلالية.
				2- الاهتمامات الدورية والمنتسبات:
عقد في مقر الأمانة العامة	88.7 %	35497.14	40.000	- الدورة (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
قرار المكتب التنفيذي رقم (500)	%3.9	775.44	20.000	- الدورة (80) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.
	%99.7	39865.47	40.000	- التحضير لمؤتمر القمة العالمية للإعاقة.

ملاحظات	نسبة الإنفاق من الميزانية	المتصروف من الميزانية	المبلغ المعتمد	النشاط
	%67.5	27007.79	40.000	- الحديث رفيع المستوى حول "الأشخاص ذوي الإعاقة والقرى متعددة الأبعاد" في إطار تنفيذ إعلان الدوحة الذي أقرته القمة العربية (33).
لم ينفذ خلال عام 2024	%0	-	33.000	- اجتماع آليةربط مؤسسات وبنوك التنمية الاجتماعية في الدول العربية.
تم تنظيم النشاط بالتعاون مع إدارة النقل والسياحة بالقطاع الاقتصادي	%48.7	19477.83	40.000	- المنتدى العربي للسياحة الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة.
لم ينفذ خلال عام 2024	%0	-	40.000	<u>3-الندوات والمؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية:</u> - المؤتمر رفيع المستوى حول "الخطبة العربية للوقاية من آثار المخدرات على المجتمع العربي". - ندوة حول "تنفيذ استراتيجية القمة العربية لكبار السن بين الإمكانيات والتحديات". - الندوة العربية الدولية حول الأشخاص ذوي الإعاقة. - دورة تدريبية في إطار تنفيذ الاستراتيجية العربية للعمل التطوعي وخطة دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. - دورة تدريبية حول تصنیف الإعاقة في الدول العربية. - الاجتماع رفيع المستوى حول الاطار الاستراتيجي للقضاء على الفقر". - الحديث العربي ضمن المنتدى لريادة الأعمال 2024 (الأسر المنتجة)
تحمل صندوق الأمم المتحدة مبلغ \$5000 في نفقات الندوة وزير المكتب التنفيذي رقم (506) تحملت الدولة المستضيفة كتاب السفر ونفقات المبيت لجتمعى المؤرث	%75	26197.44	35.000	
لم ينفذ خلال عام 2024	%100	10.000	10.000	
لم ينفذ خلال عام 2024	%12.2	4258.00	35.000	
لم ينفذ خلال عام 2024	%0	-	35.000	
لم ينفذ خلال عام 2024	%0	-	37.000	
لم ينفذ خلال عام 2024	%0	-	38.000	

النشاط	المبلغ المعتمد	المنصرف من الميزانية	نسبة الإنفاق من الميزانية	ملاحظات
4- تنظيم حدث جانبي على هامش الدورة (62) للجنة التنمية الاجتماعية للأمم المتحدة	5.000	-	%0	لم ينفذ خلال عام 2024 وتم استخدام جزء من المبلغ المخصص بناء على قرارات المكتب التنفيذي
5- المشاركة في أعمال مؤتمر الدول الأطراف لأخلاقي حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.	30.000	20545.83	% 68	
6- الدراسات والبحوث والتقارير:- - التقرير العربي الأول حول الأشخاص ذوي الإعاقة.	10.000	-	%0	
- مكافأة خبير لإعداد دراسة مقارنة حول الحماية الاجتماعية والهجرة في الدول العربية:	5.000	-	%0	
- مكافأة خبير لإعداد مشروع دراسة حول بذائل الإيواء للأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن.	5.000	-	%0	
- دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقضاء على الفقر متعدد الأبعاد في دولة فلسطين.	30.000	-	%0	
- مكافأة خبير متفرغ لإعداد تصور فني لخطة عمل المركز العربي للدراسات الاجتماعية.	40.000	40.000	%100	تم تعيية مكافأة الخبرة لمدة 15شهر خلال العام المالي 2025 لاستكمال خطة عمل المركز
- مكافأة خبير لمراجعة التصنيف المصري للإعاقة.	5.000	-	% 0	
7- المصادر المتوقعة.	19.000	3958.46	%20.8	
8-احتياطي الأنشطة.	23.000	10276.38	%44.7	
الإجمالي الكلي	1000000.00	553359.78	% 55.3	

بالاطلاع على عناصر قائمة الإدارات والمصروفات يلاحظ الآتي:

1- إيرادات الصندوق للعام 2024:

- أ- بلغت الموازنة المعتمدة مبلغ 1.000.000.000 دولار أمريكي.
- ب-بلغت مساهمة الدول الأعضاء في الموازنة 410000 دولار، بنسبة سداد قدرها 64%، كما بلغت مساهماتها في موازنات سابقة: 20030 دولار.
- ج-بلغت الإيرادات المتعددة الناتجة من عوائد الاستثمار مبلغ 319306.56 دولار.
- د- بلغ إجمالي الإيرادات في عام 2024 مبلغ 249339.56 دولار بانخفاض نسبته 12% عن عام 2023 الذي بلغ فيه إجمالي الإيرادات: 837757.57 دولار.
- يلاحظ بأن تحليل عناصر المركز المالي الوارد في تقرير الحساب الختامي والمركز المالي للصندوق العربي للعمل الاجتماعي عن العام المنتهي في 31/12/2024 قد أشتمل في تحليل الإيرادات على بند المساهمات للدول فقط بمبلغ إجمالي قدره 430030 دولار عبارة عن مساهمات الدول عن سنة 2024 بمبلغ 410000 دولار ومساهمات الدول عن سنوات سابقة بمبلغ 20030 دولار، وذلك بخلاف قائمة الإيرادات المرفقة بالحساب الختامي والتي اشتمل على إيرادات بلغت 749336.56 دولار، وهي عبارة عن إيرادات مساهمات الدول بمبلغ 430030 وإيرادات متعددة عبارة عن إيرادات عوائد استثمار بمبلغ 314306.56 دولار وإيرادات متعددة بمبلغ 5000 دولار.
- يلاحظ ضعف مساهمات الدول لهذه السنة إذ بلغت نسبتها من الموازنة 41%.
- يلاحظ الارتفاع القوي لعائدات الودائع إذ بلغت نسبة الزيادة عن السنة السابقة 46%.
- توصي الهيئة بالدقّة في احتساب المبالغ وإعداد تقرير الحساب الختامي بشكل سليم حتى يعبر عن المركز النهائي للصندوق بشكل صحيح.

2- مصروفات الصندوق للسنة المالية المنتهية في 31/12/2024:

بلغت الموازنة المعتمدة مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته الثالثة والأربعين للصندوق لعام 2024 بمبلغ إجمالي مليون دولار.

تحليل المصروفات وفقاً لبنود المصارييف في قائمة الإيرادات والمصروفات:

أ- المصروفات المتنوعة:

إجمالي المبلغ المقدر في الموارنة 19000 دولار في حين بلغ إجمالي المنصرف 3958.46 دولار، وهي عبارة عن مصاريف إدارية بنكية ومكافأة إدارية لعدد من الموظفين نظير مجهوداتهم خلال السنة.

ب- الأنشطة الوزارية:

- الدراسات الإرشادية:

إجمالي المبلغ المقدر في الموارنة 95000 دولار في حين بلغ إجمالي المنصرف 40000 دولار مقابل مكافأة خبير متفرغ لإعداد تصور فني لخطة عمل المركز العربي للدراسات الاجتماعية والقضاء على الفقر في الدول العربية.

تم التعاقد مع خبيرة لمدة 5 أشهر من 1/8/2024 حتى 31/12/2024 بمكافأة شهرية قدرها 4000 دولار، وباحتساب إجمالي المكافأة المنصرفة للخبيرة خلال العام بلغت 20000 دولار في حين أن إجمالي المنصرف في الحساب الخاتمي وميزان المرجعية 40000 دولار، وقد تبين أن مبلغ 20000 من الحساب تم تعليمه في سنة 2024 لمكافأة الخبريرة عن أعمال تخص سنة 2025، حيث تم تجديد عقد الخبريرة بموافقة السيد الأمين العام اعتباراً من 1/1/2025 حتى 31/5/2024، وهذا الإجراء لا يتوافق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها المتعلقة بستوية الميزانية.

- مؤتمرات:

المنصرف خلال العام بلغ 20545.83 دولار وهي نظير مصاريف بدل سفر وقيمة تذاكر سفر لعدد من موظفي الإدارة المختصة في الأمانة العامة لمؤتمر حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في نيويورك وتكلفة تنظيم حدث مرافق لهذا المؤتمر.

- دورات:

المنصرف خلال العام بلغ 4258 دولار وهو نظير إقامة دورة تدريبية للتنفيذ الاستراتيجية العربية للعمل التطوعي الذي أقيم في ليبيا من 23/9/2024 حتى 21/9/2024 والمصروف عبارة عن بدل سفر وتذاكر سفر، وتكلفة مكافأة خبير.

- ندوات:

المنصرف خلال العام بلغ 36197.44 دولار وفي نظير مساهمات الصندوق في إقامة ندوات في عدد من الدول العربية وكذلك مصاريف بدل سفر وتذاكر سفر لعدد من موظفي الإدارة المختصة في الأمانة العامة.

- منتديات ومعارض:

المنصرف خلال العام بلغ 66485.62 دولار وهي نظير مساهمات الصندوق في إقامة منتديات ومعارض في عدد من الدول العربية بالإضافة على تكالفة إقامة معارض، ومساهمات مباشرة للدول المضيفة، وكذلك مصاريف بدل سفر وتذاكر سفر لعدد من موظفي الإدارة المختصة في الأمانة العامة.

- اجتماعات:

بلغ المنصرف خلال العام 76138.05 دولار وهو نظير مساهمات الصندوق في القمة التحضيرية لذوي الإعاقة وكذلك مساهمات الصندوق من تكاليف الدورة رقم 44 للمجلس الوزاري، وبقية المصاريف تتعلق في تكاليف بدل سفر وتذاكر سفر لعدد من موظفي الإدارة المختصة في الأمانة العامة.

- احتياطي الأنشطة:

وهي حساب للأنشطة التي تقام خلال العام ولم تكن من ضمن خطة الصندوق بلغ إجمالي الصرف خلال العام 10276.38 دولار وهي نظير مصاريف بدل سفر وتذاكر سفر لعدد من موظفي الإدارة المختصة في الأمانة العامة.

- مساهمة المجلس في التخفيف من الآثار الاجتماعية:

وهي عبارة عن مساهمات الصندوق في دعم قطاع غزة بمبلغ 100000 دولار ومساهمة الصندوق في دعم السودان 50000 بناء على موافقة المجلس الوزاري.

ج- البرامج:

- دعم المشروعات الاجتماعية:

وهي عبارة عن مساهمة الصندوق في دعم مشروع الرعاية المنزلية لكبر السن لوزارة الشؤون الاجتماعية في فلسطين بمبلغ 50000 دولار.

- مساهمات المجلس:

وهي عبارة عن مساهمة الصندوق في دعم مشروع الرعاية المنزلية لكيان السن لوزارة الشؤون الاجتماعية في فلسطين بمبلغ 50000 دولار وكذلك دعم معرض الأسر المنتجة في البحرين.

د- ضرائب:

تكلفة ضرائب عن فاتورة شركة لإقامة معرض في البحرين بمبلغ 5500 دولار.

هـ- خسائر فروق عملة:

بلغت خسائر فروق العملة عند تقدير الدولار في حسابات الصندوق نهاية العام 33684.07 دولار.

قائمة المركز المالي:

- بلغ رصيد إجمالي الأصول 6159538.28 دولار وهي تعادل رصيد إجمالي النقدية.

أ- بنك حساب جاري = 10008868.41 دولار

ب-بنك ودائع لأجل = 5181266.02 دولار

- نسبة رصيد الحساب الجاري إلى رصيد إجمالي النقدية بلغ 16% علماً بأن المادة (11) من الباب الرابع (الاستثمار وتنمية الموارد) نصت على: يضع مجلس إدارة الصندوق سياسة استثمار أموال الصندوق مراعياً ما يلي:

أ- أن تزيد نسبة السيولة النقدية في الحساب الجاري على 10% من أموال الصندوق.

ب- مجلس الإدارة أن يستثمر جزءاً من أموال الصندوق في المشاريع التي يراها متناسبة.

- لدى الصندوق عدة حسابات بنكية في بنك مصر مقسمة كالتالي:

أرصدة حسابات الصندوق العربي للعمل الاجتماعي طرف البنك في

2024/12/31

رقم الحساب	نوع الحساب	العملة	الرصيد	المبلغ المحدد	ملاحظات
4730001000002690	جاري	جنيه مصرى	4088.92	0.00	تم فتح الحساب بتاريخ 2024/2/25 بمحظ قرار مجلس رقم (1003).
4730001000003047	جاري	جنيه مصرى	250422.82	0.00	
4730451000000416	ودائع	جنيه مصرى	600000.00	0.00	
4730451000001758	ودائع	جنيه مصرى	1209599.77	0.00	
	الإجمالي	جنيه مصرى	2064071.51	0.00	

الرصيد: فقط وقدره (اثنين مليون أربعة وستون ألف واحد وسبعون جنيه مصرى وخمسون قرشاً لا غير)

الرصيد المجمد: فقط وقدره (صفر جنيه مصرى)

شيكات تحت التحصيل: فقط وقدره (صفر جنيه مصرى)

ملاحظات	المبلغ المجمد	الرصيد	العملة	نوع الحساب	رقم الحساب
تم فتح الحساب بتاريخ 2024/2/25 بموجب قرار المجلس رقم (1003).	0.00		دولار امريكي	جارى	47301200000002864
	0.00			جارى	47301200000003009
	0.00			شهادات	47308020000000038
	0.00			شهادات	4730802000000049
	0.00		الإجمالي جنيه مصرى		

الرصيد: فقط وقدره (اثنين مليون أربعة وستون ألف واحد وسبعون جنيه مصرى وخمسون قرشاً لا غير)

الرصيد المجمد: فقط وقدره (صفر جنيه مصرى)

شيكات تحت التحصيل: فقط وقدره (صفر جنيه مصرى)

- بلغ رصيد إجمالي الخصوم = 6159538.28 دولار.

• النتيجة والاحتياطي = 6089538.28 دولار.

• حساب الاحتياطي = 5926245.57 دولار.

• حساب النتيجة = 163292.71 دولار.

ارتفاع حساب الاحتياطي مقارنة بالسنة السابقة بنسبة 0.24%.

سجل الصندوق فأمض بمقدار 163292.71 دولار منخفض عن السنة السابقة بنسبة 20%.

• الحسابات الشخصية الدائنة: 70000 دولار

وهي عبارة عن المصاريف المستحقة خلال العام وتفصيلها:

- 20000 دولار عن تكاليف مكافأة الخبرة لإعداد خطة عمل المركز العربي للدراسات الاجتماعية والقضاء على الفقر، وقد تم تعليمه المبلغ بشكل غير صحيح، كون أن الخبرة عقدها تم تجديده عن الفترة 2025/1/1 إلى 2025/5/31، وتم صرف مكافأتها كل شهر في حينه.
- 50000 دولار مساهمة دعم السودان ولم يتم استلامه من قبل أي طرف سوداني، ويجب عرض الرصيد على المجلس الوزاري القائم لاتخاذ ما يراه مناسباً حول هذه المساهمة.
- أرصدة التبرعات المتخصصة: 279164.95 دولار، وهي عبارة عن مساهمة دولة الإمارات العربية المتحدة (مساهمة زائد) منذ أكثر من 20 سنة، ويجب عرض الأرصدة على المجلس الوزاري القائم للنظر في إنهاء أرصدة التبرعات وتوجيهها إلى أنشطة المجلس الأخرى.

التوصيات:

- 1- ج- الدول الأعضاء على سداد مساهماتها مع بداية العام المالي حتى يتمكن الصندوق من تنفيذ الأنشطة والبرامج الخاصة به.
- 2- الالتزام بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها عند إعداد الحساب الختامي والقوائم المالية بأن يتم إدراج المبالغ المالية التي تخص السنة المالية الحالية فقط بعد أداء العمل أو توريد المواد.
- 3- العمل على مطابقة مقدمة تقرير الحساب الختامي مع القوائم المالية التفصيلية.
- 4- الالتزام بالمادة رقم (11) من الباب الرابع من اللائحة التنفيذية المالية للصندوق العربي للعمل العربي على لا تزيد نسبة السيولة التقديرية في الحساب الجاري على 10% من أموال الصندوق.
- 5- تحصيل واسترجاع الضرائب المسددة للغير كون أن الصندوق منظمة دولية.
- 6- تم افتتاح حسابات بنكية لتلقي التبرعات لدعم غزة ولكن لم يتلقى آلية تبرعات، وعليه توصي الهيئة بالنظر في إغلاق هذه الحسابات لانتفاء الغرض منها.
- 7- إعادة النظر في مساهمة دعم السودان، والنظر في إغلاقه وإحالته الأرصدة إلى حساب الاحتياطي العام في الصندوق.
- 8- النظر في إغلاق أرصدة التبرعات المخصصة والمدورة منذ أكثر من 20 سنة وتوجيهها إلى أنشطة المجلس الأخرى.

البند الخامس والعشرون:

المسائل الإجرائية:

1 - قرارات الدورة (82) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء

الشؤون الاجتماعية العربية.

مذكرة شارحة
بشأن: ١- تقرير وقرارات المكتب التنفيذي في دورته
العادية الثانية والثمانين

عرض الموضوع:

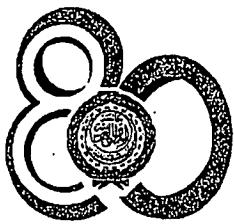
- تتنفيذًا للفقرة (د) من المادة (10) من النظام الأساسي للمجلس التي تحدد موعد انعقاد دورات المكتب التنفيذي، والمادة (11) من النظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، المتعلقة باختصاصات المكتب التنفيذي، والتي تتضمن الفقرة (د) منها تقديم تقرير سنوي عن نشاط المكتب التنفيذي إلى الدورة العادية للمجلس.
- عقد المكتب التنفيذي دورته العادية الثانية والثمانين يوم 13 أكتوبر/تشرين الأول 2025، بمقر الأمانة العامة ويبحث البنود الواردة في مشروع جدول الأعمال التي أعدتها الأمانة الفنية للمجلس.
- وفقاً لصلاحيات المكتب التنفيذي، الواردة في النظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، بحث المكتب التنفيذي الموضوعات المدرجة على جدول أعماله، واتخذ بشأنها القرارات اللازمة، وتم تعميمها على الدول الأعضاء بموجب المذكرة رقم (08/1/5/865/25)، بتاريخ 2025/10/15

- بحث المكتب التنفيذي مشروع جدول أعمال الدورة العادية الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وناقش الموضوعات المدرجة عليه، وأصدر توصيات مشاريع القرارات بشأنها تمهدًا لرفعها إلى المجلس وذلك وفقاً لما هو وارد في تقرير المكتب التنفيذي عن أعمال دورته الثامنة والستين.

(قرارات الدورة 82 للمكتب التنفيذي ضمن الوثيقة الالكترونية)

الإجراءات المطلوب:

الأمر معروض على المجلس المؤقر للتفصيل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.



الأمانة العامة

٠٨١١٥٨٦٥/٢٥
الرقم:
التاريخ: ٢٣-١٠-٢٠٢٤

قطاع الشؤون الاجتماعية
مكتب رئيس القطاع

تهدي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، أطيب تحياتها إلى المندوبية الدائمة المؤقتة.

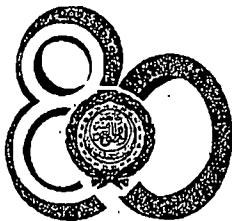
(جميع المندوبيات)

وتنشر أن تشير إلى أن الدورة (82) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب عقدت أعمالها يوم 13 أكتوبر 2025 بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وناقشت بنود جدول الأعمال وأصدرت عدد من القرارات وفق اختصاصات المكتب التنفيذي، والتي سوف يتم عرضها على الدورة (45) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

هذا ويرحب المكتب التنفيذي بمبادرة وزارة التنمية الاجتماعية بالمملكة الأردنية الهاشمية باستضافة أعمال الدورة (45) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، ومبادراتها أيضاً بتنظيم مؤتمر وزاري رفيع المستوى حول "تنفيذ الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية" قبل عقد اجتماع المجلس الوزاري.

بناء عليه تتشرف الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية)، بتوجيهه الدعوة إلى معالي الوزيرة/ الوزير والوفد المرافق للمشاركة في أعمال الدورة (45) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والتي ستعقد أعمالها في عمان - المملكة الأردنية الهاشمية خلال الفترة من 15 إلى 18 ديسمبر 2025، على النحو التالي:

- يومي 15 و 16 ديسمبر 2025، الدورة (45) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على مستوى كبار المسؤولين.

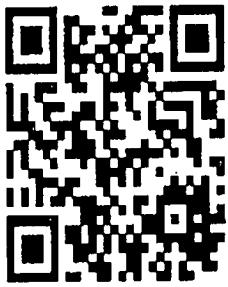


الأمانة العامة

قطاع الشؤون الاجتماعية
مكتب رئيس القطاع

-2-

- يوم 17 ديسمبر 2025، المؤتمر العربي رفع المستوى حول تنفيذ الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية.
- يوم 18 ديسمبر 2025، الدورة الخامسة والأربعين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على المستوى الوزاري.



تغدو الأمانة العامة ممتنة للمندوبية الموقرة، تفضلها بإفادة وزارة التنمية والشؤون الاجتماعية أو ما في حكمها بحکومتكم الموقرة، بأنه قد تم وضع نسخة من قرارات الدورة (82) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب على موقع الجامعة، ويمكن الوصول إليه عبر عمل سكان لـ QR CODE الموضح للتفضل بالعرض على معالي الوزيرة/ الوزير في حکومتكم الموقرة والتوجيه باتخاذ ما يلزم نحو تنفيذ القرارات المشار إليها أعلاه، وكذلك دعوة معالي الوزيرة/ الوزير والوفد المرافق في حکومتكم الموقرة للمشاركة في أعمال الدورة (45) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب وكذلك المؤتمر رفع المستوى حول تنفيذ الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية.

وتحتمل الأمانة العامة - قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب) هذه المناسبة لتعرب للمندوبية الموقرة عن فائق الاعتبار. إنسان العجمان

صورة إلى: إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية.

طارة المأتم

M.M

**البند الخامس والعشرون:
المسائل الإجرائية:**

**2- تقارير الدول الأعضاء حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة
الرابعة والأربعين مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب**

مذكرة شارحة

بشأن: 2- تقارير الدول الأعضاء حول متابعة تنفيذ قرارات الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

عرض الموضوع:

- تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم [ق 1047 (د.ع 44)، 25/12/2024]، بشأن تقارير الدول الأعضاء حول متابعة تنفيذ قرارات المجلس، والذي نصت فقرته الثانية على: "دعوة الدول الأعضاء، العمل على استمرار تقديم تقاريرها إلى قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية للمجلس)، حول الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ قرارات المجلس، وفقاً لما ورد في القرار رقم (530) الصادر عن الدورة العادية السابعة والعشرين".

- وجه قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) التعميم رقم (08/115/1/5) بتاريخ 25/1/2025 إلى المندوبيات الدائمة للدول الأعضاء، المرفق به قرارات الدورة (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وطلبت موافاتها بتقرير شامل حول الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ قرارات الدورة الرابعة والأربعين للمجلس طبقاً للقرارين المشار إليهما أعلاه.

- تلقت الأمانة الفنية مذكرات من عدد من الدول الأعضاء، تضمنت الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ قرارات الدورة (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

(تقارير الدول الأعضاء ضمن الوثيقة الإلكترونية)

الإجراء المطلوب:

الأمر معروض على المجلس المؤقر للتفصل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

البند الخامس والعشرون:

المسائل الإجرائية:

**3- تقرير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة
الفنية للمجلس) عن أعمالها بين الدورتين (44) و(45)**

مذكرة شارحة

بيان: 3 - تقرير إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية) عن أعمالها بين دورتي المجلس (44)، و(45)

عرض الموضوع:

- تنص الفقرة (هـ) من المادة (12) من النظام الأساسي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية على ما يلي:
"تقوم الأمانة الفنية بإعداد التقرير السنوي عما تم إنجازه في دورة المجلس، وعرضه على المكتب التنفيذي".
- تنفيذاً للفقرة (هـ) من المادة (12) المشار إليها أعلاه، أعدت الأمانة الفنية تقريراً يتضمن:
 - أ- الإجراءات التي اتخذتها الأمانة الفنية لمتابعة تنفيذ قرارات الدورة (44) للمجلس:
 - وجهت الأمانة العامة - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس) التعميم رقم (08/115/1/25) بتاريخ 5/1/2025 المرفق به قرارات الدورة (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لاتخاذ ما يلزم لتنفيذ قرارات المجلس.
 - تلقت إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية ردود من عدد من الدول الأعضاء، والموضوع معروض في بند مستقل تحت عنوان تقارير الدول الأعضاء حول تنفيذ قرارات المجلس.

ب- نشاط إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية (الأمانة الفنية للمجلس):
أولاً: الفعاليات والأنشطة التي نظمتها الأمانة العامة في مجال التنمية والسياسات الاجتماعية
من شهر أكتوبر 2024:

- نظمت الأمانة العامة والحدث رفيع المستوى والدورة التدريبية "لتنفيذ الاستراتيجية العربية للعمل التطوعي، وخطة دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأوئمة والأزمات"، يومي 22 و 23 سبتمبر 2024، في دولة ليبيا، وذلك تحت رعاية سيادة المهندس عبد الحميد الدبيبة - رئيس حكومة الوحدة الوطنية، الذي تفضل بافتتاح أعمال الحدث.

- شارك في أعمال الحدث رفيع المستوى والدورة التدريبية المشار إليهما، عدد من وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية، وممثلي الدول العربية المتخصصين، كما شارك

عدد من المنظمات الأممية والعربيّة المعنية، وعدد من المنظمات المجتمع المدني ذات الصلة، والاتحادات العربيّة المعنية بالتطوع.

- صدر عن الحدث رفيع المستوى والدورة التدريبية، "بيان طرابلس"، الذي تضمن عدد من التوصيات الهامة، من ضمنها تهيئة البيئة التشريعية الازمة لدعم العمل التطوعي والمنظمات بمسؤوليتهم، نحو جهود تعزيز العمل التطوعي، من أجل بناء السلام والتنمية، ودعوة الدول الأعضاء إلى العمل على اعتماد آلية وطنية للعمل التطوعي، من خلال وضع إطار قانوني ومؤسسي لدعم جهود العمل التطوعي على المستوى الوطني في المنطقة العربيّة، وأيضاً العمل على تنفيذ الاستراتيجية العربيّة لتعزيز العمل التطوعي.
- تضمن البيان أيضاً عدد من التوصيات فيما يتعلق بدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار الأوبئة والأزمات، من ضمنها العمل على إعداد وتنفيذ التصنيف الوطني الموحد للأشخاص ذوي الإعاقة، وفقاً للتصنيف العربي الذي اقرته القمة العربيّة، ضمن العقد العربي الثاني لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032، وأيضاً الرابط بين تنفيذ خارطة الطريق لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار مواجهة الأوبئة والأزمات، والاستراتيجية العربيّة لتعزيز العمل التطوعي، وكذلك الاستراتيجية العربيّة لبار السن، كمسارات هامة للعمل التطوعي، العمل على وضع تعريف ومنهجية موحدة ومشتركة في تحديد وتسجيل الأشخاص ذوي الإعاقة، وصولاً إلى إعداد قواعد بيانات عالية الجودة، وقابلة للمقارنة وبما يسهم في سهولة تقديم الإغاثة والعون المطلوبين، كما تضمن البيان العمل على تشكيل فريق عربي من الجهات المعنية في الحكومات، ومنظّمات المجتمع المدني ومنظّمات الأشخاص ذوي الإعاقة وبالتعاون مع الاتحادات والمنظّمات العربيّة ذات الصلة وبالتعاون مع الهلال والصليب الأحمر العربي والوطني، لوضع خطة عمل البرامج التأهيلية والتدريبية الازمة بما يمكن من الجاهزية لمواجهة الكوارث الطبيعية وغير الطبيعية.
- نظمت الأمانة العامة "ندوة حول تنفيذ استراتيجية القمة العربيّة في دورتها الثلاثين لبار السن بين الإمكانيات والتحديات"، وفي ضوء التسويق الذي تم مع وزارة التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان تم عقد الندوة خلال يومي 6 و7 نوفمبر 2024، في سلطنة عمان، بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة لسكان والشركاء.
- شارك في أعمال الندوة ممثلي الدول الأعضاء المتخصصين المعنيين بملف كبار السن، وعدد من المنظمات الأممية والعربيّة ذات الصلة.
- صدر عن الندوة عدد من التوصيات تضمنت دعوة الدول الأعضاء مواصلة

الجهود لتنفيذ الاستراتيجية العربية لبار سن الصادرة عن القمة العربية، وفقاً للأولويات الوطنية لكل دولة، وبما يدعم جهودها لتنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، والعمل على تحديث وتطوير التشريعات ذات الصلة ببار سن، بالاسترشاد بالقانون العربي لحقوق بار سن، بالإضافة إلى تعزيز وتطوير التكنولوجيا التي تسهم في تسهيل حياة بار سن وضمان وصول الخدمات والمعلومات لهم بسهولة ويس، وبالاستفادة من التجارب العربية، والدولية الرائدة في هذا المجال، والعمل على إنشاء الآليات الوطنية رفيعة المستوى لبار سن، ودعم وتطوير مقاربة الرعاية المنزلية من خلال العمل على تدريب وتأهيل مساعدي الحياة، كما تضمنت العمل على إنشاء قاعدة بيانات وطنية لبار سن، تمهدأ لإعداد قاعدة بيانات عربية، والطلب من الدول الأعضاء إعداد موازنة صديقة لبار سن.

- نظمت الأمانة العامة القمة الإقليمية التمهيدية يومي 13 و14 نوفمبر 2024، بالتنسيق مع المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في المملكة الأردنية الهاشمية، وذلك في إطار الإعداد والتحضير للقمة العالمية للإعاقة 2025، برئاسة مشتركة بين المملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، بشأن الالتزامات والمساهمات المقترن أن تقدمها الحكومات هذا الشأن.
- شارك في القمة عدد من وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية في الدول الأعضاء، وكبار الشخصيات، وممثلي الدول العربية المتخصصين، المعنيين بملف الإعاقة، وعدد من المنظمات الأممية والعربية المتخصصة، ومنظمات المجتمع المدني المعنية بشؤون الإعاقة، والتحالف الدولي للإعاقة.
- هدفت القمة التمهيدية إلى تحفيز التعاون الدولي والتركيز على الاحتياجات والأولويات الإقليمية المحدد للتنمية الدامجة للأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان حقوقهم، بما في ذلك تعهدات بسياسات أو دعم تقديمها الحكومات والمنظمات في هذا الإطار.
- نظمت الأمانة العامة تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (1017) بتاريخ 20/12/2023، وقرار المجلس الوزاري العربي للسياحة رقم (332) بتاريخ 14/12/2023، استضافة الجمهورية التونسية "المتدى العربي للسياحة الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة" بالتعاون والتنسيق مع إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية- الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وإدارة النقل والسياحة- الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة في العاصمة تونس يومي 20 و21 نوفمبر 2024، في إطار دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

الإعاقة، وتوفير الحياة الكريمة لهم.

- شارك في اعمال المنتدى عدد من ممثلي الدول الأعضاء من وزارات التنمية والشؤون الاجتماعية والسياحة، وعدد من المنظمات الأممية والعربية ذات الصلة، بالإضافة إلى عدد من المنظمات المتخصصة في هذا المجال.
- صدر عن المنتدى عدد من التوصيات أبرزها دعوة الدول الأعضاء إلى العمل على تعزيز حقوق تمتّع الأشخاص ذوي الإعاقة على مختلف إعاقاتهم بالسياحة الميسرة، والعمل على بناء قاعدة بيانات بأعداد السائحين الوافدين من ذوي الإعاقة من الخارج، وتضمين إمكانياتهم وتحديد احتياجاتهم، تمهيداً لإعداد قواعد بيانات عربية، وبما في ذلك قائمة بالأولويات المطلوبة للارتقاء بحسب السياحة الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة، والتنسيق مع كافة الجهات المعنية الوطنية والإقليمية لبلورة استراتيجيات وخطط وطنية تنفيذية محددة للنهوض بالسياحة الميسرة.
- نظمت الأمانة العامة بالتنسيق والتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي والصحة والهلال الأحمر المصري، زيارة بوفد رفيع المستوى إلى مصر يوم 15/2/2025، وذلك لفقد دخول المساعدات المقدمة من مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية، وذلك مواسلة لجهود جامعة الدول العربية للتخفيف من الأوضاع الاجتماعية الصعبة في قطاع غزة، جراء ممارسات إسرائيل - القوة القائمة بالاحتلال، وفي إطار التنسيق والتعاون مع جمهورية مصر العربية، بحضور نائب رئيس مجلس الوزراء - وزير الصحة والسكان، ووزيرة التضامن الاجتماعي، نائب رئيس الهلال الأحمر المصري، وبصفتهما رؤساء المكاتب التنفيذية لمجلس وزراء الصحة والشؤون الاجتماعية العرب، فضلاً عن السيد المندوب الدائم لدولة فلسطين لدى جامعة الدول العربية.
- جاءت هذه الزيارة لتأكيد التضامن العربي مع الأشقاء في دولة فلسطين، وأنها ليست المرة الأولى التي تقدم فيها جامعة الدول العربية مساعدات لأهالي قطاع غزة، لاسيما من خلال مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، واشتملت المساعدات على 200 طن من المواد الأساسية الاجتماعية، والأدوية، وغيرها من المواد الإغاثية العاجلة.

- تضمنت الزيارة مستشفى العريش، حيث تم تفقد المصايبين والجرحى والتحدث مع أهاليهم وللذين عبروا عن معاناتهم الشديدة جراء ممارسات إسرائيل - القوة القائمة بالاحتلال، وحيث تم التأكيد على التضامن الكامل مع الشعب الفلسطيني الشقيق وأهالي قطاع غزة على وجه الخصوص، ومن خلال استمرار قيام الأمانة العامة

بدورها الهام في القضية المحورية لجامعة الدول العربية.

- كما تضمنت الزيارة مخزن الهلال الأحمر المصري الرئيسي للمساعدات الإنسانية، حيث قام وزيري الصحة والتضامن الاجتماعي ووفد جامعة الدول العربية بالاطلاع على المساعدات والمساهمة في تعيتها، وتم فقد عملية إعداد وتجهيز المساعدات وصولاً إلى وضعها على الشاحنات، تمهداً لدخولها إلى أهالي قطاع غزة من خلال معبر رفح البري.
- خلال مشاركة الأمانة العامة بوفد رفيع المستوى في أعمال القمة العالمية الثالثة للإعاقة والتي عقدت يومي 2 و3 إبريل/ نيسان 2025 بمقر انعقاد القمة "في برلين ستيسين"، في العاصمة الألمانية برلين. والتي شهدت جلسات عمل متعددة شملت موضوعات عديدة وعقد أكثر من 22 حدث جانبي تناولت حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من كافة الجوانب، نظمت الأمانة العامة ضمن فعاليات القمة عدد من الأحدث الجانبية على النحو التالي:
 - نظمت الأمانة العامة الحدث العربي- الدولي رفيع المستوى تحت عنوان: "الเทคโนโลยيا والإبداع وريادة الأعمال: داعم للعيش باستقلالية للأشخاص ذوي الإعاقة"، والذي نظمته الأمانة العامة بالتعاون مع التحالف الدولي للإعاقة، والمنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، والمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون والاجتماعية لدول الخليج العربية، بتاريخ 2025/4/3،
 - شارك في الحدث صاحب السمو الملكي الأمير مرعد بن رعد - رئيس المجلس الأعلى للأشخاص ذوي الإعاقة بالأردن، وعدد من وزراء الشؤون الاجتماعية في الدول العربية، ورؤساء الوفود المشاركون في أعمال القمة، فضلاً عن عدد من الوزراء الأجانب.
 - بدأ الحدث بكلمات افتتاحية من جانب الشركاء ومداخلات من الوزراء العرب والأجانب ركزت الكلمات على قضايا هامة لدعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتطرقت الكلمات إلى أهمية تعزيز مشاركتهم الفعالة في المجتمع.
 - تضمن الحدث محاور متعددة شملت "التكنولوجيا والإبداع وريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة، في إطار مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية؛ التكنولوجيا كداعم لاستقلالية الأشخاص في وضعية الإعاقة؛ واستعادة الحقوق المنتهكة: دعم وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في فلسطين.
 - شارك في الحدث أكثر من 950 مشارك من الدول العربية والدول الأجنبية وممثلين عن المنظمات الحكومية والمحلية والإقليمية والدولية المشاركة في القمة.

- نظمت الأمانة العامة الحدث الجانبي رفع المستوى بشأن "التوظيف الشامل في المنطقة العربية: التحديات والتوصيات السياسية"، يوم 2025/4/2، بالتعاون والتنسيق مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول الخليج العربية، وهدف إلى مناقشة تذليل العقبات أمام التوظيف في المنطقة العربية، مع إيجاد سبل للتعاون بين صانعي السياسات والشركات والباحثين والمدافعين عن حقوق ذوي الإعاقة، لضمان ممارسات توظيف مستدامة وشاملة.
- شارك في الحدث مسؤولون حكوميون وصانعو سياسات، وقادة أعمال، وخبراء في الموارد البشرية، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وجماعات مناصرة، وأكاديميون، وباحثون في دراسات الإعاقة واقتصاديات العمل، ومنظمات غير حكومية، ومنظمات دولية، وأشخاص ذوي الإعاقة.
- نظمت الأمانة العامة بالتعاون والتنسيق مع المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة، وأجفند، والتحالف الدولي للإعاقة، الحدث الجانبي بعنوان: "وجهات نظر الأشخاص ذوي الإعاقة والمعنيين حول وضع الأشخاص ذوي الإعاقة في غزة" يوم 2025/4/3، وذلك في إطار حرص الأمانة العامة على إبراز القضية الفلسطينية وما يتعرض له الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة من ممارسات لا إنسانية.
- شارك في الحدث عدد من الوزراء العرب والأجانب بالإضافة إلى ممثلين عن المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك بتاريخ 2025/4/3.
- شهد الحدث مداخلات لعدد من الحضور، سلطت الضوء على استمرار الأزمة الإنسانية في غزة والتي بلغت مستوى كارثي، حيث يواجه الأشخاص ذوي الإعاقة ضرراً غير متناسب، بسبب الهجمات العشوائية والنزوح والحرمان المنهجي من المساعدات الإنسانية وتدمير البنية التحتية الحيوية وانهيار خدمات الرعاية الصحية والأعمال العدائية المستمرة.
- صدر عن هذا الحدث عدد من التوصيات في مقدمتها: أن يكون هناك بيان ضمن القمة العالمية للإعاقة، لإلقاء الضوء بشكل كامل وخاصة على الأشخاص ذوي الإعاقة (احتياجاتهم للأكل، والماء، والمأوى، وحتى الخيم)، وشدد على ضرورة فتح المعابر، وإدخال المساعدات خاصة في ظل استمرار إغلاق المعابر منذ أكثر من شهر، كما أكد أيضاً على ضرورة استمرار دعم مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني بالتنسيق مع الحكومة الفلسطينية، وكذلك ضرورة رصد وتوثيق الممارسات وتوثيق أوضاع الأشخاص ذوي الإعاقة وكافة المصايبين

والجرحة، كما أكد أيضاً على ضرورة إدخال المساعدات من خلال توفير كافة أوجه الدعم ذات الصلة.

- في نهاية أعمال الحدث، تم التوافق على طلب رفع هذه التوصيات إلى الجهات المنظمة في القمة، ليتمأخذها في الاعتبار وتضمينها في مخرجات القمة، وذلك ضمن إجراءات تنفيذ إعلان "عمان-برلين".

- نظمت الأمانة العامة بالتنسيق مع مملكة البحرين، رئاسة الدورة الحالية (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب وجمهورية مصر العربية رئيس المكتب التنفيذي للمجلس، حدث جانبي رفيع المستوى ضمن الأحداث الجانبية للدورة الثامنة عشر لمؤتمر الدول الأطراف (COSP18)، تحت عنوان: "نحو مؤتمر القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية: ريادة الأعمال والتمويل المبتكر داعم لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وتعزيز سياسيات التنمية الاجتماعية"، بتاريخ 12/6/2025، وذلك تفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (1029) الصادر عن الدورة (44) للمجلس، والذي سلط الضوء على الدور الكبير لـ مبادرة معايير الأمين العام المعروفة "العقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة 2023 - 2032، ومبادرة العيش باستقلالية، في تشكيل مستقبل أكثر شمولية للأشخاص ذوي الإعاقة، وعلى الدور الحيوي لريادة الأعمال والتمويل المبتكر في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة.

- شارك في الحدث الجانبي عدد من وزراء الشؤون الاجتماعية في الدول العربية، ورؤساء الوفود المشاركون في أعمال الدورة الثامنة عشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (COSP18)، فضلاً عن عدد من الوزراء الأجانب وغيرهم من كبار الشخصيات والمنظمات الأممية ذات الصلة.

- صدر عن الحدث عدد من التوصيات من ضمنها، التأكيد على تبادل الخبرات الناجحة في مجال ريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة، ودعوة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالتنسيق مع الدول الأعضاء لإبراز تلك التجارب في إطار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، والتأكيد على ضرورة تضمين الإعلان المنتظر صدوره عن القمة الثانية للتنمية الاجتماعية (الدوحة) قضايا حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل متقطع مع كافة المحاور الرئيسية للقمة المرتقبة، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وفي إطار منظومتي جامعة الدول العربية والأمم المتحدة بما يعزز حلول التمويل المرتقب لريادة الأعمال للأشخاص ذوي الإعاقة.

- نظمت الأمانة العامة اجتماعاً وزارياً وأعضاء الوفود العربية المشاركة في الدورة الثامنة عشر لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (COSP18)، وفي

إطار التحضير العربي لمؤتمر القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية، المقرر عقدها خلال الفترة من 4 إلى 6 نوفمبر 2025، في دولة قطر.

- ترأس أعمال الاجتماع مملكة البحرين رئيس الدورة الـ 44 لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب. واكتسب الاجتماع أهمية خاصة في كونه ناقش التحضير للجتماع العربي رفيع المستوى التحضيري للقمة المشار إليها والمقرر عقده يومي 30/6 و1/7/2025، في الجمهورية التونسية، بالإضافة إلى بحث عدد من الموضوعات الهامة ذات الصلة بتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. كما صدر عن الاجتماع عدد من التوصيات والمقرر عرضها على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته المقبلة.

- نظمت الأمانة العامة الاجتماع العربي - الإقليمي رفيع المستوى للتحضير لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية، وذلك يومي 30/6-1/7/2025 بالجمهورية التونسية، وبالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية بالجمهورية التونسية، وبالتعاون مع بعثة الجامعة في نيويورك، وذلك في إطار متابعة تنفيذ القرار رقم (98) الصادر عن الدورة الخامسة للقمة العربية التنموية التي انعقدت بجمهورية العراق بتاريخ 17/5/2025، وكذلك متابعة تنفيذ قرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب رقم (1032) د.ع (44) بتاريخ 25/12/2024.

- شارك في الاجتماع السادة وزراء التنمية والشؤون الاجتماعية وسفراء ورؤساء وفود الدول العربية. كما شاركت في الاجتماع السيدة الأمين العام المساعد للأمم المتحدة لتنسيق السياسات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى عدد من السادة مديرى وممثلى المنظمات والاتحادات العربية، وفي مقدمتهم منظمة العمل العربية واتحاد الغرف العربية، فضلاً عن عدد من كبار المسؤولين من وكالات الأمم المتحدة المعنية.

- صدر عن الاجتماع مشروع "الأولويات العربية لمؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية"، والتي تضمنت المحاور الرئيسية التي تهم العمل الاجتماعي التنموي العربي المشترك، أخذًا بالاعتبار خصوصية المنطقة العربية، وذلك بالتركيز على المحاور الثلاثة الرئيسية للقمة العالمية، وهي: القضاء على الفقر، التشغيل والعمل اللائق، الاندماج الاجتماعي، مع إعطاء الأولوية للفئات الأولى بالحماية الاجتماعية.

- نظمت الأمانة العامة بالتنسيق والتعاون مع اتحاد الغرف العربية، ومؤسسة كلينجروب "المؤتمر الثالث للمسؤولية المجتمعية (CSR)"، يوم 22 يوليو 2025، في مقر اتحاد الغرف العربية ببيروت.

- شكل هذا الاجتماع أهمية خاصة من خلال موضوعه، والذي طرح خلال الحدث

العربي رفيع المستوى، الذي عقد خلال معرض الاختراعات والابتكارات للأشخاص ذوي الإعاقة، والأسر المنتجة، ضمن فعاليات معرض أكسبو أصحاب الهمم الدولي في دبي عام 2022، بمشاركة معالي الأمين العام الذي رحب بالموضوع.

- تم خلال المؤتمر في جلسات العمل، إطلاق "المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية" حيث يعتبر المؤشر أداة استراتيجية تهدف إلى قياس الأداء الاجتماعي والبيئي للمؤسسات، وتوفير مرجعية موحدة للمسألة والتحسين المستمر، وقد تم تطوير هذا المؤشر استناداً إلى استبيانات ميدانية واسعة استهدفت شريحة متنوعة من الشركات العربية، بهدف رفع مستوى الالتزام بالمارسات الاجتماعية المستدامة وتكرис التقييم العلمي.

- ومن خلال كلمة الأمانة العامة في افتتاح أعمال المؤتمر، سيتم عرض الموضوع على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، تمهيداً لاعتماده من المجلس بوصفه الجهاز المعنى ضمن منظومة جامعة الدول العربية، ليشكل دعماً إضافياً بقرار سياسي للعمل بموجب هذا المؤشر، بما يحقق الأهداف المنشودة.

- نظمت الأمانة العامة بالتنسيق مع اتحاد الغرف العربية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، زيارة إلى غرفة طرابلس والشمال في الجمهورية اللبنانية، يومي 23 و24 يوليو 2025،

- تأتي هذه الزيارة في إطار تنفيذ قرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وفي إطار تنفيذ توصيات مؤتمر المسؤولية المجتمعية للقطاع الخاص، الذي عقد بتاريخ 14/1/2025، في المنامة، تحت رعاية الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

- تضمنت الزيارة إلى غرفة تجارة وصناعة طرابلس والشمال في الجمهورية اللبنانية، التعرف على الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الغرفة، لتقديم الغرفة نموذجاً عربياً في إطار تنفيذ توصيات مؤتمر المسؤولية المجتمعية المشار إليه، لتحويل مشروعات الأشخاص ذوي الإعاقة والأسر المنتجة إلى ريادة أعمال، بحيث تكون غرفة طرابلس هي الغرفة التجارية الثانية التي تقدم هذه المبادرة بعد غرفة تجارة الإسكندرية، حيث تم إطلاق هذه المبادرة فيها، يوم 31 يوليو 2024.

- مواصلة لجهود جامعة الدول العربية لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنفيذًا لتوجيهات معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، شارك قطاع الشؤون الاجتماعية إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وقطاع الشؤون الاقتصادية - إدارة النقل والسياحة، بوفد رفيع المستوى في الدورة السابعة لمعرض أكسبو أصحاب الهمم

الدولي والذى عقد خلال الفترة 6-10/8/2025، بمركز دبي التجارى العالمى، تحت رعاية سمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم رئيس هيئة دبي للطيران المدنى رئيس مطارات دبي الرئيس الأعلى الرئيس التنفيذي لطيران الإمارات والمجموعة.

- يعد معرض أكسبو أصحاب الهمم الدولى من أبرز الاحداث الدولية التى تركز على المبادرات والابتكارات العربية والدولية التي تسهل حياة الأشخاص ذوى الإعاقة والقائمين عليهم، ويعزز من جهود إدماجهم الكامل في المجتمع.
- شكلت مشاركة الأمانة العامة في هذا الحدث الدولي الهام فرصة قيمة لإبراز جهود جامعة الدول العربية في هذا المجال، حيث نظمت الأمانة العامة قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية) جناح كبير ومميز لجامعة الدول العربية بمناسبة مرور 80 عام على إنشائها. حيث أشاد المشاركين خلال زيارتهم له بالمبادرات الهاامة التي تتبناها الجامعة العربية، وفي مقدمتها العقد العربي الثاني للأشخاص ذوى الإعاقة 2023-2032، الذي أقرته القمة العربية في دورتها 32 في المملكة العربية السعودية.
- في ذات الإطار، نظمت الأمانة العامة، جلسة حوارية تحت عنوان: "السياحة الميسرة في العالم العربي - هل تشهد التحسينات المطلوبة" ضمن أعمال الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي للسفر والسياحة الميسرة وذلك بتاريخ 2025/10/8 في قاعة المؤتمرات 1 بمركز دبي الدولي للمؤتمرات.
- شكل الحدث العربي رفيع المستوى الذى حضره عدداً من كبار الشخصيات والمسؤولين العرب والأجانب لاسيما من مملكة البحرين رئيس الدورة الحالية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب والاتحاد الدولى للنقل الجوى، مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يونيدو - UNIDOITPO (بالبحرين) وعد من المسؤولين عن السياحة، فرصة هامة لإبراز جهود الجامعة في هذا الشأن وذلك انطلاقاً من دورها الهام لتعزيز حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة وكبار السن. حيث تأتى السياحة الميسرة كأحد المحاور الهاامة في هذا المجال، ليس فقط لكونها تشكل نموذجاً هاماً للإدماج المجتمعي، بل أيضاً لتشييط هذا النمط من السياحة في الدول العربية، وما يشكله هذا من فرصه هامة لإيجاد العمل اللائق للأشخاص ذوى الإعاقة، فضلاً عن تمتعهم أيضاً بهذا الزخم السياحي التراثي لدى المنطقة.
- نظمت الأمانة العامة مؤتمر حول "تنفيذ الخطة العربية للوقاية والحد من اخطار المخدرات على المجتمع العربي: من منظور اجتماعي"، بالتنسيق والتعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي، بصفتها صاحبة المبادرة، ورئيسة المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، وصندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وذلك يومي 28 و 29 أكتوبر 2025، بالقاهرة.

- يأتي عقد هذا المؤتمر تفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، في اجتماع دورته (44) يوم 25 ديسمبر 2024، في مملكة البحرين.
- عقد المؤتمر لمدة يومين وتضمن برنامجه جلسة افتتاحيه ثم جلسات عمل متخصصة في محاور الخطة، قدمها قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية)، UNODC، وجامعة نايف للعلوم الأمنية، ومجلس وزراء الداخلية العرب، وذلك فضلاً عن الدكتور عمرو عثمان، بصفته الخبير الرئيسي، الذي أعد الاستراتيجية، وعدد من الخبراء.
- شارك في المؤتمر كبار المسؤولين في وزارات الشؤون الاجتماعية، وممثلي الجهات المعنية الأخرى لهذا الموضوع مثل وزارات الداخلية ومؤسسات المجتمع المدني التي تعمل على تقليل الطلب على المخدرات والتعافي والادماج المجتمعي، وبعض مؤسسات العمل العربي المشترك، والوكالات الأممية الأخرى ذات الصلة.
- صدر عن المؤتمر عدد من التوصيات ومن أبرزها مصفوفة تفاصيلية للخطة العربية للوقاية والحد من اخطار المخدرات على المجتمع العربي من منظور اجتماعي.
- مواصلة لجهود الأمانة العامة في دعم حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم، وتعزيز جهود دولها الأعضاء لتنفيذ الاتفاقية الدولية، والغايات ذات الصلة ضمن خطة التنمية المستدامة 2030، شاركت بوفد رفيع المستوى في أعمال مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية والفعاليات التي عقدت على هامشه في مدينة الدوحة بدولة قطر خلال الفترة من 4-6/11/2025.
- جاءت مشاركة الجامعة في سياق تعزيز الحضور العربي في الحوار العالمي حول التنمية الاجتماعية، وإبراز الأولويات العربية والقضايا التي تهم الدول العربية، وكذلك الرؤية العربية 2045، مع التركيز على المحاور الرئيسية للقمة وهي القضاء على الفقر، تعزيز العمالة الكاملة والعمل اللائق، وتحقيق الإدماج الاجتماعي، حيث شترک هذه المحاور مع الأولويات العربية للتنمية الاجتماعية التي تم اعتمادها في تونس وتضمين أغلبها في الوثيقة النهائية لإعلان الدوحة.
- كما نظمت الأمانة العامة عدداً من الاحاديث الجانبية ضمن فعاليات القمة وذلك بالتنسيق مع مملكة البحرين - رئاسة الدورة الحالية (44) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب وجمهورية مصر العربية رئاسة الدورة (82) للمكتب التنفيذي للمجلس ، فضلاً عن الاحاديث الجانبية التي شاركت فيها، وتقديم مداخلات رفيعة

المستوى، تأكيداً لدورها في توجيه العمل الاجتماعي العربي، ولتعزيز الحضور العربي في صياغة السياسات الدولية ذات الصلة بالقضاء على الفقر، والحماية الاجتماعية، والعمل اللائق، وتمكين الفئات الهشة، وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والعيش باستقلالية.

- ويأتي تنظيم الحدث رفيع المستوى تحت عنوان: "نحو إدماج اجتماعي شامل: العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة والقضاء على الفقر" والذي عقد بتاريخ 6 نوفمبر 2025، والذي حضره عدداً من وزراء الشؤون الاجتماعية في الدول العربية وكبار الشخصيات الأممية، استكمالاً لجهود جامعة الدول العربية وإبراز دورها الرائد والمتكامل في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة كقضية محورية في العمل الاجتماعي العربي وفي القمة العالمية الثانية للتنمية الاجتماعية. وخرج الحدث الجانبي بعدد من التوصيات في مقدمتها تنظيم المؤتمر العربي الوزاري حول "تنفيذ الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية" وذلك تنفيذاً لقرار المكتب التنفيذي رقم 519 د.ع 82 بتاريخ 13/10/2025.

- نظمت الأمانة العامة "المؤتمر رفيع المستوى للسياحة الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة، في المملكة العربية السعودية يومي 12 و 13/11/2025، بتنظيم مشترك بين قطاع الشؤون الاجتماعية (إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، وقطاع الشؤون الاقتصادية (إدارة النقل والسياحة- الأمانة الفنية للمجلس الوزاري العربي للسياحة)، بالتنسيق مع هيئة رعاية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة للمملكة العربية السعودية، واتحاد الغرف العربية، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، تنفيذاً لقرار مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، رقم (1041) بتاريخ 25/12/2024، والمجلس الوزاري العربي للسياحة، رقم (348) بتاريخ 11/12/2024، حيث يهدف المؤتمر إلى تعزيز التنسيق بين الدول العربية لتطوير السياحة الميسرة ، بما يماثل التوجهات العالمية .

- مثل تنظيم هذه الفعالية الوزارية العربية رفيعة المستوى والتي تعد الأولى في نوعها التي تجمع بين مجلسى وزراء الشؤون الاجتماعية والسياحة العرب، والجهات الدولية المعنية، تعظيماً للجهود الهاامة التي تقوم بها الدول الاعضاء، وبما يشكل فرصة للترويج ودعم فكرة السياحة الميسرة للأشخاص ذوي الإعاقة، حيث مثل المؤتمر منصة هامة لتسليط الضوء على أهمية دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجالات السياحة والترفيه في الدول العربية، بهدف تحقيق تأثير كبير في دعم دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في السياحة والفن والثقافة على المستوى العربي والدولي،

وبما يسهم أيضاً لهذا النمط الهام من السياحة في الدول العربية.

- وقد تميز المؤتمر بحضور رئيس المجلس العربي للسياحة الميسرة سمو الامير فيصل بن فرحان ال سعود، وبمشاركة مميزة لمعالي الدكتور خالد حنفي الأمين العام لاتحاد الغرف العربية، ومعالي السيد / محمد العبيدي المدير العام للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول الخليج العربية. كما شارك أيضاً ممثلين رفيع المستوى من حكوميين وخبراء ومؤسسات عربية وخليجية المعنيين بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ، ووفود رسمية ووزارية ونخبة من رجال الأعمال والمستثمرين من 16 دولة عربية، مما عزز الطابع الإقليمي للمناقشات والمخرجات.

- وتضمن اليوم الأول للمؤتمر جلسة رئيسية حول السياحة الشاملة في المملكة بمشاركة ممثلين من الإعلام، وزارة الحج والعمرة، هيئة الطيران المدني، وخبراء دوليين، حيث نوقشت سبل تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة في التجربة السياحية. كما شمل اليوم جلسة أخرى حول دور التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في تعزيز السياحة الميسرة، إضافة إلى حوارات تفاعلية مع الجمهور، كما تم استعراض المقترن الأولى للتطبيق الهاتفي الجديد حول السياحة الميسرة في الدول العربية.

- أما اليوم الثاني فقد انطلق بجلسة تناولت السياحة الرياضية والترفيهية الشاملة بمشاركة إعلاميين وخبراء من هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وقيادات من اتحادات الإعاقة البصرية. تلتها مداخلات من دول عربية وخليجية حول التجارب الوطنية في السياحة الميسرة، قبل الانتقال إلى جلسة محورية بعنوان نحو استراتيجية عربية للسياحة الميسرة شارك فيها ممثلون من جامعة الدول العربية، اتحاد الغرف العربية، والأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا. واختتم المؤتمر بعرض مخرجاته وتوصياته ومنها: الطلب من مجلسى وزراء الشؤون الاجتماعية والسياحة العرب إعداد استراتيجية عربية للسياحة الميسرة ، تنظيم مؤتمر عربي وزاري للسياحة الميسرة خلال عام 2026، بالتعاون مع الشركاء، دعوة الدول الأعضاء إلى: دعم جهود مجلسى وزراء الشؤون الاجتماعية والسياحة العرب بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري، واتحاد الغرف العربية، لإعداد تطبيق السياحة الميسرة في الدول العربية، ومواصلة استيفاء الاستبيان الخاص بالتطبيق الهاتفي للسياحة الميسرة تمهدأً لإطلاقه خلال عام 2026. الترحيب بمبادرة اتحاد الغرف العربية بإعداد "مؤشر عربي للسياحة الميسرة في الدول العربية".

- واختتم المؤتمر "بتقديم الشكر والتقدير للملكة العربية السعودية على كرم الضيافة

وحسن التنظيم ، وكذلك توجيه الشكر للشركاء والمنظمين ، والتأكيد على الالتزام بتنفيذ توصيات المؤتمر ورفعها لاعتمادها لدى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية والسياحة العرب ، والتأكيد على استمرار التعاون العربي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة .

- نظمت إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية وإدارة المرأة ، بالتنسيق مع المنظمة العربية للأشخاص ذوي الإعاقة ، المؤتمر الإقليمي الخامس للملتقى العربي للنساء ذوات الإعاقة خلال الفترة 17-18 نوفمبر 2025 في القاهرة ،
 - يأتي هذا المؤتمر تنفيذاً لقرار المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ، رقم (517) الصادر عن الدورة العادية (82) ، بتاريخ 2025/10/13 ، وبمشاركة واسعة من الشركاء الإقليميين والدوليين .
 - ركز المؤتمر على قضايا المشاركة السياسية ، والتمكين الاقتصادي ، والتحول الرقمي الآمن للنساء ذوات الإعاقة ، وفقاً للعقد العربي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة وأجندة تنمية المرأة العربية .
- تناولت الجلسات عرض تجارب عربية ودولية أبرزت التحديات والفجوات في التمكين الاقتصادي والحماية الاجتماعية ، وضرورة برامج الوقاية من العنف ، وجمع البيانات المصنفة ، وتطوير السياسات الدامجة .
- اختتم المؤتمر بتوصيات عملية لتطوير القوانين وتعزيز السياسات الدامجة وتوسيع الشراكات الوطنية والإقليمية ، إلى جانب الاتفاق على تأسيس الملتقى العالمي للنساء ذوات الإعاقة ليكون منصة عالمية داعمة لقضاياهن .
- نظمت الأمانة العامة بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية بالمملكة الأردنية الهاشمية ، ورشة عمل حول "نظام المتابعة والتقييم المرقم من لأنظمة وخطط الحماية الاجتماعية" ، يومي 19 و 20/11/2025 في المملكة الأردنية الهاشمية .
- شارك في أعمال الورشة كبار المسؤولين وموظفي فنيين متخصصين من وزارات التنمية والشؤون الاجتماعية في الدول العربية ، والوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة .
- هدفت ورشة العمل إلى تعزيز قدرة جهات التسيير الوطنية في استخدام البيانات ، المستمدة من إطار الرصد الإقليمي ، لفهم كيفية الحصول على البيانات الإضافية واستخدامها ، واستكمال الإطار الوطني ، ودعم عمليات التخطيط وتعزيز الاتصال والمناصرة على المستوى الإقليمي ، وعلى وجه التحديد ، تهدف ورشة العمل إلى :
 - توفير التوجيه/التدريب على استخدام DFA Monitoring ، مع التركيز على بناء فهم حول مؤشرات الأداء الرئيسية المحتملة للتحليل والمناصرة .

- توفير التدريب على استخدام البيانات لإعلام وتعزيز البرمجة.
- استكشاف فرص التسويق والتجانس على المستوى الإقليمي والوطني.

الإجراءات المطلوب:

الأمر معروض على المجلس المؤقت للتفصيل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.

**بند ما يستجد من أعمال
الهلال الأحمر المصري آلية عربية لتنسيق المساعدات
الاجتماعية والإنسانية**

مذكرة شارحة

بشأن

الهلال الأحمر المصري آلية عربية لتنسيق المساعدات الاجتماعية والانسانية

عرض الموضوع:

- تلقت الأمانة العامة مذكرة من المندوبية الدائمة المؤقرة لجمهورية مصر العربية، رقم (1814) بتاريخ 28/10/2025، تطلب فيها عرض الموضوع على الدورة (45) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، تحت بند ما يستجد من أعمال.
- أوضحت المذكرة أن جمعية الهلال الأحمر المصري (ERC) يُعد منظمة إنسانية وطنية مستقلة رائدة، تعمل كآلية مركزية وفعالة لتنسيق المساعدات الإنسانية والاجتماعية على المستويين الإقليمي والدولي وكجهة مساعدة للسلطات العامة في مصر، موضحة أنها تأسست عام 1912، وهي جزء لا يتجزأ من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، بفضل تاريخ الجمعية العريق وخبرتها الطويلة وإطارها القانوني المتميز، وشبكتها الواسعة من المتطوعين، فضلاً عن دورها المحوري الذي أثبتته خلال الأزمات، مؤكدة أن الهلال الأحمر المصري يمثل مرشحاً قوياً للاضطلاع بدور محوري كآلية عربية لتنسيق المساعدات الإنسانية والاجتماعية.
- أوضحت المذكرة الإطار القانوني والمكانة الدولية للهلال الأحمر، حيث صدر قرار جمهوري رقم 1925 لعام 1969 باعتبار جمعية الهلال الأحمر المصري من الجمعيات ذات الصفة العامة، وأقر بأنها جهة مساعدة للسلطات في أوقات الحرب والسلم، بما يضمن للجمعية التمتع بالحقوق والمتطلبات المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية.
- أشارت المذكرة إلى عضوية الهلال الأحمر في الحركة الدولية: بصفته عضواً في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر (IFRC) والتزامه بالمبادئ الأساسية للحركة وهي: الإنسانية، عدم التحيز، الحياد، والاستقلالية، موضحة أن هذا الانتماء العالمي يمنحها الشرعية الدولية والثقة المطلوبة للعمل مع الشركاء العالميين، مؤكدة على الشراكات القوية مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) والجمعيات الوطنية الأخرى، مما يعزز قدرتها على التنسيق والعمل المشترك في إطار دولي واسع.

- أكدت المذكورة على الدور المحوري في تنسيق المساعدات، حيث أثبت الهلال الأحمر المصري قدرته الفريدة كآلية لتنسيق المساعدات خلال الأزمات الإقليمية الأخيرة، وخاصة على سبيل المثال لا الحصر، الأزمة الإنسانية في قطاع غزة، والدعم المستمر لدولة السودان الشقيقة في أزمتها الأخيرة، ودعم دولة لبنان إبان حادث انفجار "مرفا بيروت" وفي أزمتها خلال اعتداءات 2024، وأيضاً دعم دولتي "تركيا وسوريا" في الزلزال الذي تعرضتا له، بالإضافة إلى دعم سوريا في أواخر 2024، حيث تم تفويض الهلال الأحمر المصري كآلية وطنية لتنسيق وإدارة تدفق المساعدات الدولية. من أبرز جوانب هذا الدور:

- إدارة التدفق اللوجستي: تقوم الجمعية باستلام وفرز وتجهيز وتأمين ونقل المساعدات الإنسانية القادمة من مختلف دول العالم والمنظمات الدولية، مما يضمن وصولها إلى المتضررين بأمان وفعالية. وقد تعامل الهلال الأحمر المصري مع كميات ضخمة من المساعدات التي تجاوزت مليون طن خلال فترات الأزمات.
 - التنسيق اللوجستي: إدارة حركة قوافل المساعدات الإنسانية بالتعاون مع الجهات الحكومية المصرية والدولية، لضمان وصولها إلى المستفيدين بفعالية وسرعة.
 - استقبال المساعدات: استلام وفرز وتجهيز ونقل المساعدات الواردة من الداخل المصري والخارج عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية، والتي بلغت ما يقرب من مليون طن من المساعدات.
 - الاستجابة للاحتياجات المتنوعة: لا يقتصر دورها على المساعدات الغذائية، بل يمتد ليشمل الإمدادات الطبية، والملابس، والمواد الإغاثية، بالإضافة إلى الدعم النفسي والاجتماعي.
 - الدعم الإنساني للمصابين: استقبال المصابين ومرافقهم، وتلبية الاحتياجات اللوجستية والمعيشية لهم بالتنسيق مع الجهات المعنية.
 - الاستجابة للأزمات الإقليمية: تقديم الدعم المستمر لدولة السودان الشقيقة في أزمتها الأخيرة، حيث تواجهت فرق الهلال الأحمر المصري على الحدود المصرية السودانية، وقامت بتسيير قوافل إغاثية إلى مناطق أخرى متضررة وسفن حربية محملة بالمساعدات، حيث تواجهت فرقها على الحدود لتقديم الدعم الإنساني للمتأثرين بالصراع.
- اشارت المذكورة إلى القدرات التشغيلية والشبكة التطوعية، وأن جمعية الهلال الأحمر المصري تعتمد على بنية تحتية قوية وشبكة واسعة من المتطوعين، مما يعزز كفاءتها التشغيلية، ويعمل الهلال الأحمر المصري من خلال المركز العام في القاهرة و27 فرعاً موزعين على جميع

محافظات الجمهورية، مما يمنحها قدرة فريدة على الوصول إلى أوسع نطاق من المستفيدين في مختلف المناطق وتقديم الخدمات بفعالية، مشيرة إلى أن الهلال الأحمر المصري له فرقاً متعددة ومتخصصة من المتطوعين والمدربين والمؤهلين على أعلى مستوى على الاستجابة للطوارئ، والتعامل مع الإغاثة، والدعم النفسي، والإسعافات الأولية. هذه الفرق هي العمود الفقري لعملياتها الإنسانية، يعملون على مدار الساعة في ظروف قاسية، مما يؤكد قدرتها على مواجهة التحديات الكبيرة، مؤكدة أن دوره لا يقتصر فقط على الإغاثة فقط، بل يمتد ليشمل تقديم الخدمات الصحية، والدعم النفسي للمرضى والمحالطين، وبرامج اجتماعية، وتدريبًا على الإسعافات الأولية، وخدمات حماية البيئة. وتدريب القطاعات الشبابية على مهارات التطوع، بالإضافة إلى دعم جهود الدولة في مواجهة الأوبئة مثل أزمة كورونا.

خلاصة ووصيات:

- نظراً لدور الهلال الأحمر المصري المحوري، وخبرتها الميدانية الواسعة في تنسيق المساعدات الإنسانية، وشبكتها التنظيمية القوية، الواسعة من المتطوعين، فهي تُعتبر كياناً مؤهلاً تماماً للاضطلاع بدور آلية عربية موثوقة لتنسيق المساعدات الإنسانية والاجتماعية. يوصى بدعم هذا الدور من خلال:

1. الاعتراف الرسمي :اعتماد جمعية الهلال الأحمر المصري رسميًا كآلية مركبة لتنسيق المساعدات الاجتماعية والإنسانية في المنطقة.
2. تعزيز الشراكات :تنمية شراكاتها مع المنظمات الدولية والعربية لضمان تدفق المساعدات بشكل سلس.
3. دعم قدراتها: توفير الدعم المالي والتكنولوجي لتعزيز قدراتها اللوجستية والتشغيلية، لضمان استمرارية وكفاءة عملها في مواجهة الأزمات المستقبلية بفعالية أكبر.
- إدراج الهلال الأحمر المصري كياناً مؤهلاً تماماً للاضطلاع بدور الآلية العربية المقترحة ضمن بنود الاستراتيجية العربية لمواجهة الأزمات والكوارث والخطة العربية لحماية ذوي الإعاقة وكافة المواضيق العربية.

الإجراءات المطلوب:

الأمر معروض على المجلس الموقر للتفصيل بالنظر في الموضوع، وفي مشروع القرار المرفق.



المندوبية الدائمة
جمهورية مصر العربية
لدى جامعة الدول العربية

١٤٥٨٣
٢٨ OCT ٢٠٢٥

التاريخ: ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٥

رقم الصادر: ١٨١٤

المرفقات: عبر البريد الإلكتروني

تهدي المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة المؤقّرة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)، إيماءً إلى التحضيرات الجارية لعقد الدورة (٤٥) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، المقرر عقدها خلال الفترة من ١٥ إلى ١٨ ديسمبر ٢٠٢٥ بالمملكة الأردنية الهاشمية،

تتشرف المندوبية الدائمة بأن تبعث رفق هذا صورة من المذكرة الشارحة لمقترن جمهورية مصر العربية حول "اعتماد الهلال الأحمر المصري كآلية عربية لتنسيق المساعدات الاجتماعية والإنسانية"،

وترجو المندوبية الدائمة تفضل الأمانة العامة المؤقّرة بإدراج المذكرة الشارحة المرفقة ضمن وثائق الدورة (٤٥) لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب.

وتغتنم المندوبية الدائمة هذه الفرصة لتعرب للأمانة العامة المؤقّرة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب) عن وافر احترامها.



إلى: الأمانة العامة المؤقّرة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاجتماعية - إدارة التنمية والسياسات الاجتماعية - الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب)

المندوبية الدائمة لجمهورية مصر العربية لدى جامعة الدول العربية
مبنى مهيد للدراسات البليوماسية - ١ ش. غفر مكرم - الدايك الأخير - القاهرة
تلفون: ٢٧٩٥٥٥٦٦، فاكس: ٢٧٩٥٥٥٧٧ | البريد الإلكتروني: pm-egy-al@outlook.com



الادارة المركزية لضئون مكتب الوزيرة
الادارة العامة للعلاقات الدولية والانفاذيات
إدارة المؤتمرات

رؤبة وزارة التضامن الاجتماعي

حول

”اعتماد الهلال الأحمر المصري كآلية عربية لتنسيق المساعدات الاجتماعية والإنسانية“

مقدمة تمهيدية

بعد الهلال الأحمر المصري (ERC) منظمة إنسانية وطنية مستقلة رائدة ، تعمل آلية مركزية وفعالة لتنسيق المساعدات الإنسانية والاجتماعية على المستويين الإقليمي والدولي وكجهة معايدة للسلطات العامة في مصر. تأسست الجمعية عام ١٩١٢ ، وهي جزء لا يتجزأ من الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر. بفضل تاريخ الجمعية العريق وخبرتها الطويلة وإطارها القانوني المتميز، وشبكتها الواسعة من المتطوعين، فضلاً عن دورها المحوري الذي أثبتته خلال الأزمات الأخيرة ، لذا يمثل الهلال الأحمر المصري مرشحاً قوياً للاضطلاع بدور محوري كآلية عربية لتنسيق المساعدات الإنسانية والاجتماعية

١- الإطار القانوني والمكانة الدولية

- **الاعتراف القانوني :** صدر قرار جمهوري رقم ١٩٦٩ لعام ١٩٢٥ باعتبار جمعية الهلال الأحمر المصري من الجمعيات ذات الصفة العامة، ويقر بأنها جهة معايدة للسلطات في أوقات الحرب والسلم. يضمن هذا القرار لجمعية التمتع بالحقوق والمتزايا المنصوص عليها في اتفاقيات جنيف والبروتوكولات الإضافية.
- **عضوية الحركة الدولية :** بصفتها عضواً في الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر(IFRC) ، تلتزم الجمعية بالمبادئ الأساسية للحركة وهي: الإنسانية، عدم التحيز، الحياد، والاستقلالية. هذا الانتساب العالمي يمنحها الشرعية الدولية والثقة المطلوبة للعمل مع الشركاء العالميين.
- **التعاون الإقليمي والدولي :** تُقيم الجمعية شراكات قوية مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) والجمعيات الوطنية الأخرى، مما يعزز قدرتها على التنسيق والعمل المشترك في إطار دولي واسع.

٢- الدور المحوري في تنسيق المساعدات

أثبتت الهلال الأحمر المصري قدرته الفريدة كآلية لتنسيق المساعدات خلال الأزمات الإقليمية الأخيرة، وخاصة على سبيل المثال لا الحصر:



الادارة المركزية لشئون مكتب الوزيرة
الادارة العامة للعلاقات الدولية والانفصالات
ادارة المؤتمرات

❖ الأزمة الإنسانية في قطاع غزة

- ❖ الدعم المستمر لدولة السودان الشقيقة في أزمتها الأخيرة .٢٠٢٤
- ❖ دعم دولة لبنان إبان حادث انفجار "مرفا بيروت" وفي أزمتها خلال اعتداءات .٢٠٢٤
- ❖ دعم دولي "تركيا وسوريا" في الزلزال الذي تعرضتا له .
- ❖ دعم سوريا في أواخر .٢٠٢٤

، حيث تم تفويض الهلال الأحمر المصري كآلية وطنية لتنسيق وإدارة تدفق المساعدات الدولية. من أبرز جوانب هذا الدور:

• إدارة التدفق اللوجستي : تقوم الجمعية باستلام وفرز وتجهيز وتأمين ونقل المساعدات الإنسانية القادمة من مختلف دول العالم والمنظمات الدولية، مما يضمن وصولها إلى المتضررين بأمان وفعالية. وقد تعامل الهلال الأحمر المصري مع كميات ضخمة من المساعدات التي تجاوزت مليون طن خلال فترات الأزمات.

• التنسيق اللوجستي : إدارة حركة قوافل المساعدات الإنسانية بالتعاون مع الجهات الحكومية المصرية والدولية، لضمان وصولها إلى المستفيدين بفعالية وسرعة.

• استقبال المساعدات : استلام وفرز وتجهيز ونقل المساعدات الواردة من الداخل المصري والخارج عبر المنافذ البرية والبحرية والجوية، والتي بلغت ما يقرب من مليون طن من المساعدات.

• الاستجابة للاحتياجات المتنوعة : لا يقتصر دورها على المساعدات الغذائية، بل يمتد ليشمل الإمدادات الطبية، والملابس، والمواد الإغاثية، بالإضافة إلى الدعم النفسي والاجتماعي.

• الدعم الإنساني للمصابين :استقبال المصابين ومرافقهم، وتدارس الاحتياجات اللوجستية والمعيشية لهم بالتنسيق مع الجهات المعنية.

• الاستجابة للأزمات الإقليمية :تقديم الدعم المستمر لدولة السودان الشقيقة في أزمتها الأخيرة، حيث تواجهت فرق الهلال الأحمر المصري على الحدود المصرية السودانية، وقادت بتسخير قوافل إغاثية إلى مناطق أخرى متضررة وسفن حربية محملة بالمساعدات، حيث تواجهت فرقها على الحدود لتقديم الدعم الإنساني للمتأثرين بالصراع.

٣- القدرات التشغيلية والشبكة التطوعية

يعتمد الهلال الأحمر المصري على بنية تحتية قوية وشبكة واسعة من المتطوعين، مما يعزز كفاءتها التشغيلية:

• الانشار الجغرافي : يعمل الهلال الأحمر المصري من خلال المركز العام في القاهرة و٢٧ فرعاً موزعين على جميع محافظات الجمهورية، مما يمنحها قدرة فريدة على الوصول إلى أوسع نطاق من المستفيدين في مختلف المناطق وتقديم الخدمات بفعالية.



• **فرق العمل التطوعي** : يمتلك الهلال الأحمر المصري فرقاً متعددة ومتخصصة من المتطوعين المدربين والمؤهلين على أعلى مستوى على الاستجابة للطوارئ، والتعامل مع الإغاثة، والدعم النفسي، والإسعافات الأولية. هذه الفرق هي العمود الفقري لعملياتها الإنسانية.. يعملون على مدار الساعة في ظروف قاسية، مما يؤكّد قدرتها على مواجهة التحديات الكبيرة.

• **مجالات العمل** : لا يقتصر دوره على الإغاثة فقط، بل يمتد ليشمل تقديم الخدمات الصحية، والدعم النفسي للمرضى والمُخالطين، وبرامج اجتماعية، وتدريبها على الإسعافات الأولية، وخدمات حماية البيئة. وتدريب القطاعات الشبابية على مهارات التطوع، بالإضافة إلى دعم جهود الدولة في مواجهة الأوبئة مثل أزمة كورونا.

خلاصة وتوصيات

• نظرًا لدور الهلال الأحمر المصري المحوري، وخبرتها الميدانية الواسعة في تنسيق المساعدات الإنسانية، وشبكتها التنظيمية القوية ، الواسعة من المتطوعين، فهي تُعتبر كياناً مؤهلاً تماماً للاضطلاع بدور آلية عربية موثوقة لتنسيق المساعدات الإنسانية والاجتماعية. يوصى بدعم هذا الدور من خلال:

١. **الاعتراف الرسمي** : اعتماد جمعية الهلال الأحمر المصري رسميًا كآلية مركزية لتنسيق المساعدات الإنسانية في المنطقة.

٢. **تعزيز الشراكات** : تقوية شراكاتها مع المنظمات الدولية والعربية لضمان تدفق المساعدات بشكل سلس.

٣. **دعم قدراتها** : توفير الدعم المالي والتكنولوجي لتعزيز قدراتها اللوجستية والتشغيلية، لضمان استمرارية وكفاءة عملها في مواجهة الأزمات المستقبلية بفعالية أكبر.

• إدراج الهلال الأحمر المصري كياناً مؤهلاً تماماً للاضطلاع بدور الآلية العربية المقترحة ضمن بنود الاستراتيجية العربية لمواجهة الأزمات والكوارث والخططة العربية لحماية ذوي الإعاقة وكافة المواثيق العربية

يوزع لاحقاً بعد انتهاء أعمال المؤتمر

بند ما يستجد من أعمال:

**البيان الختامي للمؤتمر العربي رفيع المستوى حول
”عمل الأطفال وسياسات الحماية الاجتماعية في الدول**

العربية

القاهرة: 3 – 4 ديسمبر / كانون الأول 2025